آفاق برلمانية

عدد خاص

٢٨ أيلول ٢٠١١ م المجلد الخامس عشر العدد ٤ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 28 September 2011 Volume 15, No. 4

المؤتمر السنوي السابع عشر

الثورات العربية
تحديات فكرية وسياسية

فندق «بست إيسترن» – رام الله

الجمعة والسبت ١٦ و١٧ أيلول ٢٠١١

الجلسة الافتتاحية

الجلسة الأولى

الجلسة الثانية

الجلسة الثالثة

الجلسة الرابعة

بدعم من مؤسسة «هينرش بُل» – مكتب الشرق الأوسط العربي

كلمة افتتاح المؤتمر

ممدوح العكر

رئيس مجلس أمناء "مواطن"، المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

مرة أخرى يأتي المؤتمر السنوي لمؤسسة مواطن، ونحن على أعتاب متغيرات بعيدة المدى فلسطينياً، وعربياً، وإقليمياً ودولياً أيضاً، ودون أدنى شك تقف الثورات أو الانتفاضات العربية على رأس هذه المتغيرات.

وإذا كانت هذه الثورات العربية هي محور تركيز ودراسة هذا المؤتمر، وبخاصة من منظور تأثيرها على القضية الفلسطينية، فإننا نستطيع القول، ومنذ البداية، أن هذا التأثير سوف يتجلى بالضرورة بشكل مزدوج، فمن ناحية لا بد وأن ينتج انعتاق أي شعب عربي من أنظمة الاستبداد، والقمع، والفساد، والتبعية، ونهب الثروات الوطنية، بيئة لدعم حقيقي لقضية الشعب الفلسطيني، ولجم التطبيع المعلن أو الصامت مع إسرائيل، وسياساتها، وممارساتها.

صحيح أننا أمام عملية تاريخية ما زالت في بواكيرها، وأمامها تحديات ومعيقات غير محدودة، وصحيح أن قوى الثورة المضادة داخلياً وخارجياً، ما زالت تتمترس وتتغلغل في هيكليات أنظمة الاستبداد، والفساد، والقمع هذه، وإن تهاوت رؤوسها أو أوشكت، وصحيح أيضاً أن قوى التغيير تواجه تحديات تحديد أولويات التغيير والحفاظ على برنامج حد أدنى مشترك؛ كل ذلك صحيح، إلا أن ما يمكن قوله بحد أدنى من الثقة هو أن هذا الانعتاق من أنظمة الاستبداد والفساد، سيخلق بيئة أكثر مواءمة لإدراك وللتعامل مع ما تمثله إسرائيل وسياساتها من تهديد حقيقي للمصالح الوطنية لكل شعب عربي، وليس فقط للقضية الفلسطينية.

هذا من جهة أولى فيما يتعلق بالتأثير المزدوج للثورات العربية على القضية الفلسطينية، ومن جهة ثانية، فإن لهذه الثورات تأثير قوة النموذج.

صحيح أن لكل ثورة ولكل انتفاضة ظروفها، وخصوصياتها، وإبداعاتها، وأنه لا يمكن نسخ ولا استنساخ التجارب الثورية، ولكن هناك الكثير من القواسم المشتركة، ومن التقاطعات، وتبادل الخبرات، والاستفادة من الدروس والعبر أيضاً.

لم ينادِ حراكنا الشبابي الفلسطيني في بداياته الأولى قبل شهور بإسقاط النظام مثلاً، ربما لأنه لا يوجد لدينا نظام نسقطه سوى نظام الاحتلال، ونظام الفصل العنصري.

فإذا كان هذا الحراك الشبابي بهذا المعنى لم يرفع شعار إسقاط النظام، إلا أن أهم ما يلهم هذا الحراك هو إرادة التغيير؛ تغيير المسار، والإحساس بالقدرة على إنجاز التغيير، وبخاصة بعد ما شهدناه ونشهده يومياً من كسر لحاجز الخوف أمام أعتى أجهزة القمع البوليسية بفضل الانخراط الواسع لجيل الشباب في ما حولنا من حراكات شبابية.

وثمة عنصر إلهام آخر على مستوى عال من الأهمية، وهو ترسخ حقيقة القوة الهائلة الكامنة في الوسائل اللاعنفية لإنجاز التغيير.

فقد أثبت الحراك الشبابي في تونس ومصر واليمن، تماماً كما أثبتت تجربة انتفاضتنا الأولى قبل زمن، أن نزول آلاف مؤلفة من الشابات والشبان، ومن جموع الشعب بشكل عام، إلى الشوارع والساحات والميادين والحواجز، بشكل منظم، وتحت شعارات ومطالب مدروسة ومحددة، يستطيع أن يفرض إرادة التغيير، سواء أكان هذا التغيير باتجاه إسقاط أنظمة الاستبداد والقمع والفساد، أو باتجاه تغيير المسار الإستراتيجي في الحالة الفلسطينية.

وأعتقد أن الأوراق التي ستقدمها نخبة من الخبراء والمعنيين، والمنخرطين في الشأن الفلسطيني، ستساهم في تسليط الأضواء على هذا التأثير المزدوج للثورات والانتفاضات العربية، مع أمل بأن يفسح المجال ضمن هذه الأوراق، أو خلال جولات نقاشها، إلى تركيز ضروري على أسباب وعوامل تباطؤ الحراك الشبابي الفلسطيني، ولا أقول تعثره في اكتساب الزخم الضروري، وقوة الدفع باتجاه فرض إرادة تغيير المسار الإستراتيجي لحركتنا الوطنية التي طال انتظارنا لها، وطال مخاضها.

مدير الجلسة: ممدوح العكر

تأثير الثورات العربية على الفِكر الإستراتيجيّ الفلسطينيّ

هاني المصري
كاتب وصحافي، مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية

استهل هاني المصري مداخلته بالتأكيد على ضرورة التوقف ملياً عند أهمية الثّورات العربية ودلالاتها، إلى جانب التفريق بين تأثير الثّورات العربيّة على الممارسة السياسية والفكرية الفلسطينية في ضوء ما هو قائم وحاصل، وما يمكن أن يحصل، وبين ما المطلوب أن يحصل، مضيفاً "هناك مسافةٌ بين ما هو كائنٌ وما يفترض أن يكون".

ونوه المصري إلى "أن الفكر السياسي الفلسطيني، منذ بدء ما أطلق عليه تسمية القضية الفلسطينية، كان تابعاً للممارسة وليس مرشداً لها، أي لم يكن وليد التأمل والتخطيط والتفكير الذي يؤدي إلى إستراتيجية ترسم وتحكم وتقود، بل تلاعبت السياسة دائماً بالفكر وجعلته تابعاً لها، فضلاً عن أنه يعاني من التجريبيّة والارتجاليّة، ومحكوم بردود الأفعال، ونادراً ما كان مبادراً وفاعلاً وقائداً، فكان المثقف والمفكر مستخدماً أو مستشاراً أو منبوذاً، ولم يكن على علاقة جدية مع صانع القرار السياسي، بل في معظم الأحيان، كان خادماً له".

وقال: لقد آن الأوان لإعطاء الفكر الإستراتيجي أهميته، حتى نتمكن من استيعاب الدروس والعبر من التجارب السابقة، واستشراف آفاق المستقبل.

وأضاف: لم يكن إقدام "بوعزيزي" وهروب "ابن علي"، ثم ثورة مصر بعد ٢٥ يناير، وإسقاط حسني مبارك، وهبوب رياح التغيير والثورة في اليمن وليبيا وسورية والبحرين والأردن والمغرب؛ مجرد أحداث عابرة، وإنما روح جديدة تبشّر بإمكانية نقل المنطقة العربية من حال إلى حال.

واستدرك: لأول مرة منذ عشرات السنين، أصبح المواطن العربي يشعر بأهميته، وأنه قادر على التغيير، وكَسَرَ حاجز الخوف، وأصبح الحاكم هو الذي يخاف من المواطن، وهذا متغير إستراتيجي لا يمكن التقليل من أهميته، ليس في البلدان التي شهدت ثورات فقط، وإنما في عموم المنطقة العربية.

ومضى قائلاً: يكفي أن نأخذ مثالاً على عمق التغيير الحاصل، ما جرى في مصر في الأيام الأخيرة بعد عملية "إيلات"، فالحاكم أي "المجلس العسكري" لم يتحرك كما يجب للرد على قيام القوات الإسرائيلية باقتحام الحدود المصرية وقتل خمسة جنود مصريين، ولم يتصرف مثلما تصرفت تركيا بعد تقرير "بالمر"، فتحرك الشعب وتظاهر لأيام عدة أمام السفارة، ثم هدم الجدار واقتحم مقر السفارة؛ ما أدى إلى هروب العاملين فيها وعائلاتهم، الأمر الذي اعتُبر علامةً فارقةً على أن الوضع بعد الثورة لا يمكن أن يكون، مهما كان النظَام الحاكم، مثلما كان قبلها، وعلى أن العلاقات المصرية – الإسرائيلية لم تعد أمراً تقرره القيادة المصرية وحدها، بل أصبح الشعب المصري شريكاً في هذا القرار.

وقال: لقد كانت القضية الفلسطينية إحدى ضحايا تردّي الوضع العربي إلى حالة من الهوان والاستبداد والفساد والتبعية والتجزئة، فلا يمكن فهم الوضع الكارثي الذي تعيشه القضية الفلسطينية بعد عشرين عاماً، منذ بدء ما يسمى "عملية السلام" منذ عقد "مؤتمر مدريد" حتى الآن، دون رؤيته كانعكاس لتردي الوضع العربي، لذلك من الطبيعي أن تكون القضية الفلسطينية حتما أحد المستفيدين من رياح التغيير والثورة، والمهم مدى استفادتها، إذ يتوقف ذلك على إدراك الفلسطينيين، خصوصاً قيادتهم، أن الوضع وميزان القوى والمعطيات المحلية والعربية والإقليمية والدولية التي أدت إلى "أوسلو" وملحقاته، وإلى سلسلة من التنازلات الخطيرة، قد تغيرت، أو على الأقل في طريقها إلى التغيير.

واستطرد: لم تعد الولايات المتحدة الأميركية بعد هزيمتها في منطقة الشرق الأوسط، وبعد الأزمة الاقتصادية العالميّة "القطب الأحادي" المسيطر على العالم وحده، بل أخذت تعددية قطبية تطل برأسها وتنهي الانفراد الأميركي.

وقال المصري: لم تعد إسرائيل كذلك، صاحبة اليد الطويلة في المنطقة بعد عجزها عن وقف برنامج إيران لإنتاج القنبلة النووية، وبعد هزيمتها في حرب لبنان العام ٢٠٠٦، وعدم تحقيقها لأهدافها في "حرب الكوانين" ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ ضد غزّة، وبعد تدهور علاقاتها مع تركيّا، وسقوط نظام حسني مبارك "الكنز الإستراتيجي الثمين" لإسرائيل، وبعد تمرد القيادة الفلسطينية على المفاوضات الثنائية وإعلان عزمها التوجه نحو تدويل القضية الفلسطينية.

واستدرك: تأسيساً على ما سبق، ما كان مناسباً فلسطينياً أو اضطرارياً في الوضع القديم الذي رحل أو بدأ بالرحيل، لم يعد مناسباً للوضع الجديد الذي أطل برأسه، وبدأ بالتطور على الرغم من الغموض حول مصير المنطقة في ظل الصراع الداخلي في البلدان التي شهدت ثورات، وتلك التي لم تشهد، ولكنّ هذا يعني أن المرحلة القادمة ستأخذ منحى إيجابياً، خصوصاً بالنسبة للقضية الفلسطينية بعد الثورات العربية، والمتغيرات الإقليمية والدوليّة.

ورأى أن القيادة الفلسطينية أدركت بحدود دنيا مغزى التغييرات التي حدثت، بدليل تصميمها على التوجه إلى الأمم المتحدة على الرغم من التهديدات الأميركية والإسرائيلية بالعقوبات الصّارمة ضدها.

وقال المصري: التوجه نحو الأمم المتحدة لا يكفي؛ لأنه لا يستجيب للآفاق الإستراتيجية الإيجابية التي تفتحها الثورات العربية للقضية الفلسطينية، ولكن على الرغم من ذلك يمكن رؤية هذا التوجّه كأحد انعكاسات المتغيرات العربية، والإقليمية والدولية.

وأكد أن هناك مخاطر من اعتبار هذا التوجه تكتيكاً، لاستئناف المفاوضات الثنائية "العقيمة"، أو محاولة لتحسين شروط استئنافها، وليس كنهاية لمرحلة وبداية مرحلة جديدة.

وتابع: نحن بحاجة إلى تغيير جوهري حاسم للعبة وقواعدها، ونحن بحاجة أيضاً إلى مراجعة التجربة بكل مكوناتها، بما يشمل البرنامج والأهداف وأدوات العمل والنضال والمفاوضات والمقاومة والسلطة والمنظمة، والأداء، والقيادة؛ للوصول إلى الاستنتاجات الضرورية القادرة على الإجابة عن سؤال "هل نحن بحاجة إلى إصلاح جزئي أو شامل، أو إلى تغيير ديمقراطي جذري"؟

وأضاف: تكمن أهم أسباب التغيير في اتساع أفق الخيارات والبدائل الفلسطينية كثيراً بعد الثورات التي هزت، ولا تزال تهز، العالم العربي، فهذه الثورات توفر فرصة تاريخية لإعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية في سياق مختلف، وعلى أسس أكثر فاعلية قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية.

ومضى قائلاً: يبدأ التغيير المطلوب أساساً بالعودة إلى الشعب ومشاركته بكل ما يمس حقوقه ومصالحه وحاضره ومستقبله، وعدم عقد صفقات من وراء ظهره، كما حصل سابقاً في اتفاق "أوسلو"، وطوال المرحلة التي تلته، وما يقتضيه ذلك من النظر إلى المواطن كأغلى ما نملك، فلا يُدعى إلى التحرك إذا احتاجت القيادة لذلك، ويمنع من التحرك إذا بادر وحده للدفاع عن قضاياه.

وشدد على أن "من حق المواطن قبل أوروبا وأميركا والجامعة العربية، أن يعرف ما يدور حول التوجه إلى الأمم المتحدة، حتى يشارك في هذه المعركة بكل قوته، وهو مطمئن أنها تحفظ حقوقه كاملة ومكانة منظمة التحرير، لا أن تبقى القضية حتى اللحظة الأخيرة عرضة للمساومة، بإبداء الاستعداد للإقلاع عن التوجه إلى الأمم المتحدة، أو الالتزام بالعودة إلى المفاوضات مهما تكن نتيجة هذا التوجه".

وقال: نحن بحاجة إلى إستراتيجية جديدة لا تقفز عن الإنجازات، ونقاط القوة المتعلقة ببلورة الهوية ووحدة الشعب والكيان، وعودة مئات الآلاف إلى الوطن، لكنها إستراتيجية تضع حداً لمسار أوسلو (مسار المفاوضات الثنائية، والإقلاع عن المقاومة، وخطاب الحقوق والقانون، واعتماد السياسة والخضوع لموازينها المختلّة لصالح إسرائيل).

وأضاف: هذا المسار بدأ بالاعتراف بقرار ٢٤٢ وحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تعميق الاحتلال، وتوسيع الاستيطان، وتقطيع الأوصال، والحصار، وعزل القدس وتهويدها، والفصل بين الشعب وتجمعاته، والأرض والقضية، وإلى الانقسام الذي جعل الشعب شعوباً، وقزم البرنامج الوطني إلى دولة على حدود ١٩٦٧ مع تبادل للأراضي، مع استعداد لمقايضتها بحق العودة، ولو كان ذلك من خلال ضم الكتل الاستيطانية لإسرائيل وتقسيم القدس الشرقية.

ونوه المصري إلى أن "الإستراتيجية الجديدة، لا تعني بالضرورة الانقلاب على كل شيء والعودة إلى نقطة الصفر، لكنها تعني على الأقل إعادة الاعتبار لوحدة القضية والشعب والأرض، واعتبار حق تقرير المصير حقاً جمعياً لجميع الفلسطينيين، وليس لشعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولا حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية دون حل مشكلة اللاجئين، على أساس تطبيق حق العودة والتعويض، وتأمين المساواة والحقوق الفردية والقومية لشعبنا الفلسطيني داخل أراضي ١٩٤٨".

وأردف: لا يمكننا الاستمرار أسرى لأوسلو والتزاماته وللتنسيق الأمني، والمساعدات وشروط اللجنة الرباعية، بعد أن تجاوزت إسرائيل أوسلو تجاوزاً يكاد يكون كاملاً، بحيث لم يبقَ منه سوى الالتزامات الفلسطينية المتمثلة في: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب بأثر رجعي، وتنفيذ الالتزامات من جانب واحد.

وقال: يجب فتح الخيارات والبدائل الأخرى، وتوفير متطلبات اعتماد إستراتيجية جديدة قابلة للتطبيق، تعتمد على توفير: وحدة إستراتيجية لا تلغي التعددية، وتقر بمشروعية الخلافات واستمرارها، وتشدد على إخضاع التنافس الحزبي والفصائلي والمجتمعي لصالح إستراتيجية وطنية شاملة موحدة تقوم على القواسم المشتركة، وتعظيم الجهد الوطني العام، وتكريس مكتسباته، إضافة إلى تشجيع التفكير الإستراتيجي القادر على ترشيد وقيادة الممارسة السياسية، وضمان خدمتها للمصالح الوطنية، وليس خضوعها لموازين القوى وردود الأفعال دون القدرة على الفعل والمبادرة.

وأكد أن أي تفكير إستراتيجي فلسطيني، يجب أن يضع على رأس الإستراتيجية الفلسطينية إحباط وإفشال الأهداف والمخططات، والبدائل المفضلة لدى إسرائيل، الرامية إلى استمرار الوضع الراهن بكل بؤسه لفلسطين ومزاياه لإسرائيل؛ تمهيداً لفرض إحدى صيغ الحل الإسرائيلي، وجعله عبر فرض الحقائق الاحتلالية على الأرض بمثابة الحل الوحيد والممكن عملياً.

واستدرك: يستهدف التفكير الإستراتيجي الفلسطيني بعد ذلك، إنجاز الأهداف الوطنية المتمثلة بإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير، الذي يشمل حقه في إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، دون إغلاق الأبواب أمام الحل الديمقراطي الجذري للقضية الذي يشمل كل فلسطين، خصوصاً في ظل تراجع إمكانية قيام دولة فلسطينية حقيقية على أراضي ١٩٦٧ جرّاء التعنت الإسرائيلي، ورفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لأي حل متوازن يشمل قيام دولة فلسطينية، أو حلاً عادلاً لقضية اللاجئين.

وقال المصري: إن أي تفكير إستراتيجي فلسطيني يجب أن يأخذ في حسابه إمكانية استمرار فشل برنامج الدولة، وما يعنيه ذلك من انهيار للسلطة، حتى لو تم الأخذ بسياسة إعادة النظر في شكل ووظائف السلطة، ووقف العمل بالتزاماتها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وأضاف: علينا أن ندرك، ولو متأخرين، أن "أس الداء والبلاء"، يكمن في تصور إمكانية التوصل إلى حل عبر المفاوضات الثنائية، وفي ظل الرعاية الأميركية الانفرادية لها، ومن خلال إظهار حسن السلوك الفلسطيني وبناء المؤسسات وإثبات الجدارة، فالقضية قضية حقوق وعدالة، وليست بناء مؤسسات وإثبات جدارة على أهمية هذه وتلك.

وتابع: الدولة لم تكن، وليست الآن على مرمى حجر، والحل ليس على الأبواب، على الرغم من البشائر بعد هبوب رياح التغيير والثورة في المنطقة العربية، وإن الذي حال دون التوصل إلى تسوية متوازنة مرحلية أو نهائية هو اختلال ميزان القوى بشكل ساحق لإسرائيل، والدخول في مفاوضات ثنائية لم تكن مناسبة للفلسطينيين لا من حيث الشكل ولا المضمون.

وقال: المطلوب توحيد الشعب الفلسطيني وتنظيم مقاومته الشاملة من أجل تغيير موازين القوى، في ظل رؤية أهمية استعادة البعد العربي للقضية الفلسطينية، فلا يمكن تحرير فلسطين ولا حتى إقامة دولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧، دون حصول تغيير إستراتيجي في الوضع العربي يضع الثقل العربي في الصراع، بحيث تشعر إسرائيل بأنها ستخسر من استمرار احتلالها أكثر مما ستربح.

وأضاف: لا يمكن اعتبار الخيارات والبدائل الأخرى، مثل: تدويل القضية، والدولة الواحدة، وحل السلطة، مجرد وسائل تكتيكية أو تهديد لفظي، بل تكمن أهميتها في جديتها والاستعداد للأخذ بها، والسير بها إلى نهاية المطاف، ليشعر العدو والصديق أنها جدية ويمكن تطبيقها واللجوء إليها.

وختم المصري بالإشارة إلى "أن هناك فرصة تاريخية للخروج من مسار المفاوضات الثنائية المظلم، الذي وصل بنا إلى الكارثة الحالية التي نعيشها، واعتماد مسار إستراتيجي جديد، يجمع ما بين العمل السياسي والكفاحي، وما بين المفاوضات والمقاومة، شرط أن تكون مفاوضات مثمرة ومقاومة مثمرة ومرحلة على طريق تحقيق الأهداف الوطنية".

مخاطر "الديمقراطية" في بداية التحول السياسي

جورج جقمان
المدير العام لمؤسسة "مواطن"، عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

بدأ جورج جقمان مداخلته بالإشارة إلى بحث نشره أحد الكتاب المتخصصين في قضايا التحول السياسي في مجلة متخصصة قبل سنوات عدة، دعا فيه إلى التخلي عن نموذج للانتقال السياسي للمجتمعات والدول معروف في أدبيات الموضوع.

وقال جقمان: هذا النموذج اسمه "قيد التحول نحو الديمقراطية"، أي أن هناك مرحلة قد تطول أو تقصر اسمها قيد التحول، وقد برر دعوته لدفن هذا النموذج نظراً إلى أنه في العديد من الدول، بما في ذلك بعض الدول العربية، أصبح هناك وضع دائم مستمر، لا تحول فيه ولا تغيير، بل على العكس، أصبح وضعاً راسخاً مستقراً، فيه بعض العناصر التي توحي بأنه قيد التحول، ولكن هذه العناصر بالضبط هي ما تمكنه من الاستمرار كما هو، وما هذه العناصر إلا محاولة لتزيين الوضع المستمر الراسخ، وتسهم في ديمومته، وطول عمره.

وأضاف: إن هذا الوضع لا ينطبق على الدول العربية كافة، ولكنه ينطبق على عدد منها، وبخاصة مصر، والكويت، والبحرين قبل بداية العام الحالي، والمغرب من بين دول أخرى، أي أن الدول العربية الأخرى ليست قيد التحول.

ودلل على ما ذهب إليه بتجربة مصر، بالتركيز على عنصرين من عناصر "قيد التحول" هما: حرية التعبير والإعلام، والانتخابات الدورية.

وقال: كما هو معروف لمن كان يتابع الوضع الداخلي في مصر في حقبة مبارك، كانت الصحافة والإعلام يتمتعان بدرجة معينة من الحرية في الكتابة، وإبداء الرأي والنقد أيضاً، وإن كان من المتوقع أن يكون النقد على درجة مقبولة من عدم التطرف، وأن يصاغ بدرجة معقولة من التهذيب والكياسة.

واستدرك: ضمن هذه الحدود كان النقد العلني للتوريث أمراً معهوداً في السنوات الأخيرة، وكانت هذه السمة من سمات قيد التحول، أي الحرية النسبية للإعلام، موضع تندر بين المصريين الذين لم ينطل عليهم ما انطلى على الأكاديميين المتخصصين، وقد وصفت هذه السياسةَ في حينه بأنها سياسة: قل ما تريد، ونحن نعمل ما نريد.

وبالنسبة إلى الانتخابات الدورية، قال جقمان: لقد سعت النظم السلطوية العربية، أو عدد منها، إلى إشراك المعارضة في الانتخابات للمجالس النيابية، ولكن بقدر محدود من المقاعد، وهنا أصبحت "هندسة الانتخابات" فناً يتقنه العديد من الأنظمة حتى لو تفاوتت المهارة والاحتراف فيه.

وأردف قائلاً: لعل أحد أهم مداخل هندسة الانتخابات، يكمن في تصميم نظام الانتخابات، بحيث تتحدد طبيعة المجلس النيابي المقبل بشكل تحجم فيه المعارضة، وتتضخم فيه الموالاة.

وقال جقمان: في مصر، على سبيل المثال، حققت المعارضة بعض الإنجازات في الانتخابات النيابية العام ٢٠٠٥، وحصل الإخوان المسلمون على حوالي ٨٠ مقعداً، ولكن في انتخابات العام ٢٠١٠، عمد النظام المصري إلى التزوير المباشر.

وتابع: التزوير المباشر هو أدنى درجات الاحتراف والمهارة في هندسة الانتخابات، بخلاف هندسة نظام الانتخابات بدوائره الصغيرة أو الكبيرة، والصوت الواحد للمقعد الواحد ... وهكذا، أي وجود درجة أعلى من الإتقان والمهارة في هذه الهندسة.

وأضاف: في كل الأحوال، قد يبان الآن أننا أمام مرحلة جديدة بعد الانتفاضات العربية الكبرى، وبخاصة في مصر وتونس بوجود إنجاز واضح، وبهذا المعنى يمكن القول إن عبارة قيد التحول، أصبح لها الآن فقط معنى متجدد حي، حتى لو أن هذا التحول ما زال غير مكتمل بطبيعة الحال، وتحيط به عدد من المخاطر، وبخاصة في مرحلة البداية، وفيما بعد ذلك أيضاً.

وقدم مقارنة بين مصر وتونس، مشيراً إلى أن أحد أهم سمات الثورة في مصر، تكمن في أن من قام بالثورة لم يصل بعد إلى الحكم، وهو ما ينطبق على تونس أيضاً، قبل أن يضيف قائلاً: الثورة حتى في جانبها السياسي غير مكتملة، ناهيك عن جوانب أخرى اجتماعية أو اقتصادية.

وتساءل جقمان عما إذا كان من صنع الثورة، سيرث نتائجها بعد الانتخابات النيابية الأولى في العهد الجديد في مصر؟ وعما إذا كان من أطلق الشرارة الأولى، وتحديداً مجموعة "٦ أبريل" ومجموعات شبابية أخرى ممن يسعون إلى تشكيل ائتلافات شبابية متنوعة ومتعددة، هم من سيشكلون ثقلاً واضحاً في المجلس النيابي القادم؟

واستدرك قائلاً: أعتقد أن الإجابة الواضحة هي لا، ومن المرجح أن المجلس النيابي الأول بعد عهد مبارك، سيتشكل من أغلبية واضحة من ثلاث مجموعات هي: الإخوان المسلمون، والسلفيون، ورجال ونساء العهد القديم الذين ما زالوا متجذرين في النظام القائم، وإن كان الآن بمسميات ورموز أخرى.

وقال: بسبب هذا الإدراك، يطلب الآن شباب الثورة، ومؤازروهم، بمنع أعضاء الحزب المنحل من الترشح للدورة النيابية الأولى على الأقل.

وأضاف: لقد قيل عن الثورات، سواء أكانت الثورة الفرنسية، أم الثورة الروسية، أم الثورة الإيرانية، أنها تفترس أبناءها، وتأكل صانعيها، وتطحن سواعد من أنجبها، وفي حالة مصر، يجب أن يفهم هذا الكلام مجازاً، نظراً إلى أن الثورة كانت إلى حد بعيد، سلمية، وستبقى كذلك بقدر أو بآخر، لكن الصانعين لن يكونوا الوارثين في المدى القريب، وستمر مصر بمراحل، أولها الانتخابات النيابية لأول مجلس بعد حقبة مبارك، ولن يستقر الوضع فيها قبل مضي سنوات عدة، دورتان انتخابيتان أو أكثر على الأقل، وهذه فترة ليست طويلة في عمر الشعوب مقارنة بثورات أخرى.

وتابع: لكن نقطة البداية محفوفة بمخاطر عدة منها، المسعى الجاري حالياً من قبل الثورة المضادة، أي القوى والدول الخارجية المتحالفة موضوعياً مع عناصر مهمة من النظام القديم، لضبط وتكبيل حجم التغيير أو التحول نحو نظام ديمقراطي يعكس طموحات الجمهور، وآماله في السياسة الداخلية والخارجية.

وأردف: لكن يوجد خطر آخر داخلي، يتمحور حول الفهم السائد حالياً في مصر بين قطاعات واسعة حول ماهية الديمقراطية؛ أي أنها تفهم على أنها في جوهرها الاحتكام إلى رأي الشعب الذي يتم التعبير عنه من خلال الانتخابات، دون قيود محددة على ما يمكن للشعب أن يختار.

وقال: إن هذا فهم خاطئ للديمقراطية، لأن فهماً كهذا يمكن أن ينتج، أو ينتج عنه، نظام سلطوي جديد، أي سلطوية أو حتى ديكتاتورية الأغلبية في غياب مفهوم واضح ومبلور للحقوق التي تشكل قيداً على حكم الأغلبية، قيداً مسبقاً لأية عملية انتخابية، وهذا ما يرفضه السلفيون، ويتحفظ عليه آخرون.

وخصص جقمان جانباً من حديثه للسلفيين، ويتكونون من تيارات عدة في مصر، ويتجمعون حول "طرق" عدة أشبه بطرق الصوفية الموجودة في مصر أيضاً، مبيناً أن ما هو مشترك لمعظمهم هو العزوف عن العمل السياسي، إما من منطق القطيعة، وإما من منطق السياسة الشرعية والأحكام السلطانية كما يفسرونها، أي إطاعة أولي الأمر، وعدم جواز الخروج على الحاكم درءاً للفتنة، كما هو الحال عند بعض الفقهاء الوهابيين في دول عربية أخرى، ممن انبروا بعد الانتفاضات العربية إلى الدفاع عن النظم القائمة.

وقال: ما هو محير جداً في حالة السلفيين في مصر، هو الانتقال المباشر والمباغت من الحالة السابقة، إلى غزوة الصناديق (أي المشاركة الواسعة في الاستفتاء الذي جرى حول تعديل مواد في الدستور)، وإلى العمل السياسي، وتشكيل الأحزاب السياسية استعداداً للانتخابات، دون المراجعات المعهودة عند بعض الإسلاميين تمهيداً لهذه الانعطافة، أي إصدار وثيقة فيها تأصيل شرعي لهذا التغيير وأسباب ذلك.

واستطرد: أما برامج هذه الأحزاب، على سبيل المثال برنامج حزب "النور"، الذي يقع في ٤٣ صفحة، وهو أول حزب سلفي أعلن عن تأسيسه، فهو يحتوي على نصوص عامة لا تفاصيل كثيرة فيها، تزيل ما قد يبان لبعض القراء على أنه تعارض بين هذه النصوص العامة.

وأضاف: يتفق برنامج حزب "النور"، في عمومية وإطلاقية نصه، مع مواقف الأحزاب الأخرى، إسلامية كانت أم علمانية، أم يسارية أم مدنية، في عدم الإشارة إلى أي حقوق تشكل قيوداً على حكم الأغلبية، باستثناء المادة ٢ في الدستور المصري، التي تشير إلى أن الشريعة الإسلامية تشكل المصدر الرئيسي للتشريع، وفي رأيي لا يوجد إطلاقاً سبب للاعتراض على هذه المادة، ولم يوجد من يعترض عليها من بين الأحزاب المصرية، لأن مبادئ الشريعة الإسلامية وأولها العدل، هي مبادئ إنسانية عامة، تصلح لكل الشعوب، وما عدا ذلك من مبادئ فهو مؤجل للاتفاق عليه لاحقاً.

ونوه إلى إهمال القيود التي يضعها النظام الديمقراطي على حكم الأغلبية في النقاش الذي جرى حول ما سمي بـ "الوثيقة فوق دستورية"، التي أعدها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أو المجلس العسكري كما يشار إليه في الخطاب العام في مصر، أي الوثيقة التي يجب أن يتقيد بها، وبمبادئها واضعو الدستور بعد الانتخابات النيابية الأولى بعد الثورة.

واستدرك: قام الأزهر بدوره، بالإعلان عن وثيقة مشابهة جرى نقاشها مع ممثلي الأحزاب بتاريخ ١٧ آب ٢٠١١، وافق عليها معظم الأحزاب، بما في ذلك الإخوان المسلمون، باستثناء السلفيين الذين رفضوا بنوداً عدة تضمنتها الوثيقة ... وإن الموضوع الأساسي هنا، هو أنه لا يمكن الجمع بين مطلبي أن تكون الدولة ديمقراطية كما هو مطلب معظم الأحزاب المصرية، وأن لا توجد أي قيود على حكم الشعب أو حكم الأغلبية.

وأضاف: يمكن للأغلبية أن تقرر أنها لا تريد دولة ديمقراطية، وأنها تريد حكم الفرد، أو حكم القلة، أو أي حكم آخر، لكن لا يمكنها أن تريد حكماً ديمقراطياً دون قيود على قرار الأغلبية.

وتابع: هنا نشهد فهماً منقوصاً حول الديمقراطية في مصر، فإن أرادوا نظاماً سياسياً من هذا النوع، فهو يجلب معه رزمة من الحقوق السياسية والمدنية، أولها حقوق المواطنة المتساوية بغض النظر عن أي اعتبار آخر، فلا يوجد تعريف لخصائص هذا النظام، ومكوناته كما هو متعارف عليه اليوم، دون اقترانه برزمة من الحقوق، أولها حقوق المواطنة المتساوية.

وقال جقمان: الخطاب العام في مصر كما يجيء على لسان قادة الأحزاب، والسياسيين، والمثقفين يخلو من إشارة إلى الحقوق الفردية والجماعية المتعلقة بالسلوك، أي بالحريات الاجتماعية غير السياسية، وما هي الحدود المقبولة على هذا النوع من الحريات، وإلى أي مدى يجوز للدولة أن تضع قيوداً على الحريات الاجتماعية للأفراد.

وأضاف: صحيح أن معظم المجتمعات تضع قيوداً على السلوك الاجتماعي، لكن في مجتمع مثل مصر، ومعظم المجتمعات العربية، توجد تعددية واضحة.

ورأى أن غياب النقاش حول الحقوق في مصر يشكل خطراً كبيراً على مستقبل النظام السياسي فيها، لأنه يمكن أن يتحول إلى نظام سلطوي، تتسلط فيه الأغلبية على الأقلية.

وقال: إننا لا شك أمام مرحلة جديدة في معظم الدول العربية، حتى لو لم يستقر وضعها، أو أنه لن يستقر خلال الأعوام القادمة، وستكون هذه القضايا مدار صراع داخلي مضافاً إليه الصراع بين قوى التغيير والثورة، وقوى الثورة المضادة الداخلية والخارجية.

وأردف: إن النظام الجديد في مصر، الذي سيكون قدوة لباقي الأنظمة العربية، لن يكون نسخة طبق الأصل عن النظام السابق، وما حصل في أوروبا طيلة ما يزيد على القرنين، والاستقرار النسبي للأنظمة السياسية بعد ذلك، سيحصل في مصر وباقي الدول العربية، ولكن في زمن أقصر، حتى لو تطلب الأمر بضعة عقود.

وأردف: ستكون تجربة مصر وباقي الدول العربية نموذجاً مختلفاً عن النموذج الأوروبي، يجمع بين بعض عناصر الديمقراطية كما هي متعارف عليها اليوم، وبعض عناصر الخصوصية الثقافية العربية.

وتابع جقمان: لا توجد "خطة طريق" واحدة، وسيكون النموذج العربي خاصاً به، وفريداً من نوعه، وسيشكل نموذجاً جديداً للتحول السياسي خاصاً بالعرب، وفي حدود السيادة الممكنة في العلاقات الدولية في عالم اليوم، أي دون تحرر كامل من علاقات القوة بين الدول كما هي الآن، ولكنها في كل الأحوال ستكون خطوة إلى الأمام، ربما ستتبعها خطوات أخرى في المستقبل غير المرئي الآن.

وقال: نحن الآن أمام مشهد متحرك وغير ثابت، وسيبقى كذلك لأعوام طويلة في المستقبل، وستحصل انتكاسات عدة كما هو حاصل الآن في هذه المرحلة الانتقالية الأولى.

وأضاف: في كل الدول العربية سيجري تغيير وإن كان بدرجات متفاوتة، وعلى مراحل، ومن خلال صراع، ليس بالضرورة أن يكون دامياً كما يحصل في بعض الدول العربية.

نقاش الجلسة الافتتاحية

تركز النقاش في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، على العديد من المسائل، من أبرزها تداعيات الثورات والانتفاضات العربية على القضية الفلسطينية ومستقبلها، إلى جانب أمور أخرى لا تتصل بما طرحه المصري، وجقمان، مثل حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، وآلية التعاطي معها في الدول التي شهدت ثورات، والسيناريوهات المتوقعة سواء حصل الشعب الفلسطيني على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة أم لم يحصل، وأسباب تأخر الشباب الفلسطيني في الالتحاق بركب الثورات العربية.

كما وجه البعض ملاحظات حول مضمون ما قدمه المتحدثان في الجلسة الافتتاحية، معتبرين أن بعض الجوانب المطروحة مثل مطالبة السلطة الوطنية بتغيير المسار، لا تنسجم مع ما ينبغي أن يكون عليه واقع الحال في العمل السياسي المقاوم للاحتلال.

وفي هذا السياق، اعتبر الكاتب د. أحمد القاسم، أن مطالبة المصري للسلطة بتغيير المسار السياسي إلى مسار آخر بديل، قد تحققت بشكل أو بآخر في ضوء مبادرة السلطة إلى وقف المفاوضات، ووضع شروط محددة مقابل استئنافها، فضلاً عن اللجوء إلى المقاومة الشعبية.

وقال: باعتقادي لا يوجد بديل لدى السلطة سوى المقاومة الشعبية، لاسيما أن هناك ضغوطاً عربية ودولية عليها.

واستذكر ما قاله مدير مركز "نون للأبحاث القرآنية" الشيخ د. بسام جرار، حول قرب زوال إسرائيل، وتحديداً العام ٢٠٢٢، ما يعني من وجهة نظره أنه "لا داع لقيام الشعب الفلسطيني بالنضال والمقاومة، لأن إسرائيل إلى زوال".

أما عضو المجلس التشريعي السابق برهان جرار، وهو شقيق الشيخ بسام، فعبر عن رفضه لوجهة نظر القاسم، مبيناً أن الأخير لم يفهم ما رمى إليه شقيقه في تفسيره وتحليله الخاص بزوال إسرائيل، الذي كان ضمنه في كتاب منشور.

وبين أن على الشعب الفلسطيني معرفة طبيعة العدو الذي يتعاملون معه، مؤكداً أن الجانب الإسرائيلي ليس على استعداد لمنح الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولة مستقلة على كامل الأراضي المحتلة في حزيران العام ١٩٦٧.

ورأى أن ما يعرف بـ "اللاءات العربية" تحول إلى "لاءات" إسرائيلية، مع إعلان الدولة العبرية رفضها لحدود ٦٧، وعودة اللاجئين، وتقسيم القدس، وغير ذلك.

ولفت جرار إلى ضرورة عدم إغفال طبيعة العلاقة العضوية والإستراتيجية القائمة بين أميركا وإسرائيل، مشيراً إلى أن من الخطأ تعميم عبارات من قبيل أن أميركا خسرت الحرب في العراق، وأفغانستان، وغيرهما من الدول.

ودعا إلى الكف عن جلد الذات، مضيفاً "علينا أن نعود إلى ثقافتنا الأصيلة، وأن نؤمن إيماناً راسخاً بحقنا في هذه البلاد، وأننا سننتصر حتماً، لأن لنا حقاً ثابتاً، وإسرائيل في انهيار، ولا أدل على ذلك من وقوع ٣٣٩ ألف جريمة في إسرائيل سنوياً".

وأضاف: علينا أن نعود إلى الوحدة واللحمة الداخلية، وأن نبني جبهتنا الداخلية.

كما تساءل جرار عن مدى إمكانية الاقتداء بالتجربة التركية على الصعيد العربي، منوهاً إلى اعتقاده بأن تركيا تسير في الطريق الصحيح، وبخاصة بعدما تم الحد من سلطة الجيش فيها.

من ناحيتها، تحدثت المحامية فوز عبد الهادي، عن الشريعة الإسلامية، وآلية التعاطي معها من قبل الدول العربية.

وقالت عبد الهادي: من الواضح أن الأغلبية في الدول العربية، ومن ضمنها فلسطين، تميل إلى تبني الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع.

وتساءلت عن وضع المرأة في الحالة الفلسطينية، مع الأخذ بالاعتبار أن هناك فجوة بين واقعها وبين ما ورد في متن القوانين، مضيفة "المرأة الفلسطينية تأخذ حقوقها واقعاً، لكن على مستوى القوانين لا يحدث ذلك".

ولفتت إلى وجود إشكالية في التعاطي مع تفسير نصوص الشريعة، ما ينعكس سلباً على حال المرأة على شتى الأصعدة.

وتساءل المشارك يعقوب أبو عصب، عن سبب تأخر الشباب الفلسطيني في التعاطي مع ما سماه "آثار" و"محفزات" الثورات العربية.

وقال: الشباب والشعب الفلسطيني، كان على مدار عقود طويلة ملهماً للشعوب العربية في التمرد على أشكال الطغيان والقهر، لكن نرى أن المعادلة انقلبت الآن، فما الذي حصل للشباب والشعب الفلسطيني، وأدى إلى هذا التغيير، و"تدجينهما"؟

أما المشارك أنيس البرغوثي، فتساءل عن السيناريو القادم في حال تم قبول عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، أو السيناريو المرجح في حال لم يحدث ذلك.

واعتبر الكاتب غازي الخليلي، أن جقمان عبر في مداخلته عن مخاوف وآمال إزاء ما يحدث من حراك عربي، مشيراً إلى أنه يميل إلى رؤية الآمال والحد من شأن المخاوف، باعتبار أن الحراك العربي غير قابل للتراجع مهما طالت المسيرة.

وأشار تعليقاً على ما قاله المصري، إلى أن للوضع العربي انعكاسات ليس على الفكر الإستراتيجي فحسب، بل وعلى الوضع الفلسطيني أيضاً.

وعرّج على تطور الموقف السياسي الفلسطيني وصولاً إلى تبني خيار المفاوضات لحل القضية الفلسطينية، معتبراً أنه "يمكن البناء على هذا الموقف، جراء التطورات التي شهدتها المنطقة العربية".

وقال الخليلي: في ضوء الثورات العربية، فإن الوضع قابل للتغيير، ولإعادة النظر ليس في الفكر الإستراتيجي الفلسطيني فحسب، بل والعربي أيضاً، وفي آلية تعامله مع ما ترتب على عدوان حزيران العام ١٩٦٧.

وأضاف: علينا أن نلعب بتكتيكات معينة، وأن لا نتسرع، وأن نرى ما سيترتب على هذا الوضع العربي، إذ يمكن أن يصبح الحل التفاوضي بشروط أفضل متاحاً، وأن نصل إلى إسرائيل محجمة تعيش في المنطقة العربية، لذا أنا بالتالي لست مع تغيير المسار بكل تفاصيله.

وذكر إبراهيم طمليه، موظف قطاع خاص، أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية بالنسبة للعالم العربي والإسلامي، مشيراً إلى أنه من هذا المنطلق ينبغي التفكير في كيفية الاستفادة من الثورات العربية بما يخدم هذه القضية.

ورأى أن هناك مؤسسات تحاول أن تبعد الشعب الفلسطيني عن هويته، وأصالته، وأن تغرس فيه مبادئ وسلوكيات بعيدة عن طابعه.

ودعا إلى التواصل مع الشباب العربي لتعزيز إيمانه ودوره في مساندة القضية الفلسطينية، منوهاً إلى الحاجة إلى جهود كبيرة من أجل إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية على المستوى العربي.

وأثنى الناشط الشبابي ناجح سلهب، على المؤتمر، معتبراً أن مثل هذه الفعاليات تسهم في زيادة الوعي لدى الشارع الفلسطيني حيال قضايا ومسائل مختلفة.

وعبّر عن معارضته إطلاق تسمية "الربيع العربي" على الثورات العربية، لأن في ذلك نوعاً من التسرع.

وأوضح أن هناك حاجة لضمانات للفصائل تحميها من التهميش والإقصاء الذي يميز طبيعة التعاطي معها.

وأكد تعقيباً على ما قاله جقمان بخصوص السلفيين، أنه لا يبدو غريباً، قياساً مع ما عرف عنهم من التحالف مع الأنظمة الحاكمة، ومحاربة المعارضين له.

وتحدث المشارك ساهر سقف الحيط، عن الشعار المركزي الذي رفع في الثورات العربية، والمتمثل في "الشعب يريد إسقاط النظام"، مشيراً إلى إمكانية طرح الكثير من الشعارات المماثلة المتصلة بنيل الشعوب حقها في العدالة، وتحسين أوضاعها المعيشية، وغير ذلك.

بيد أنه تساءل عن مدى أحقية الشعوب في الحصول على ما تريد، ومدى قدرتها على إنجاز ذلك.

واعتبر الناشط الشبابي نزار بنات، من "تجمع التنوير" في الخليل، أن الشعب الفلسطيني تعرض خلال السنوات الماضية إلى جهد وعمل مكثف من أجل إخراج "المواطن الداجن" على حد وصفه، وذلك من خلال تطبيق سياسات اقتصادية لا تختلف عن سائر الدول العربية.

وعزا تباطؤ الشباب الفلسطيني في الالتحاق بركب الثورات العربية، إلى ما سماه "تكاسل" الشعب الفلسطيني، "لوجود قناعة لديه بالحاجة إلى نيل ولو نزر يسير من الراحة بعد سنوات طويلة من الكفاح، ريثما تتضح الصورة خلال الفترة المقبلة".

كما عزا هذا التباطؤ إلى شعور السلطة بأن هناك حالة احتقان لدى الشعب الفلسطيني، وبالتالي عمدت إلى "إطلاق بالون وهمي سمته استحقاق أيلول"، مشيراً إلى أن هذا المصطلح استخدم بصورة قمعية.

واعتبر أنه مع توقع فشل "استحقاق أيلول" فإن "البالون القادم" سيتمثل في تأجيج وطأة الانقسام، بغية تضليل الشعب الفلسطيني، وعدم الإقدام على ربيعه، على حد قوله.

وفي المقابل، عبر المصري في سياق تعقيبه على المداخلات عن احترامه لكافة الآراء المطروحة، وإن كان لا يوافق العديد منها الرأي.

وركز على سبب عدم انعكاس الثورات العربية على الوضع الفلسطيني بـ "ربيع فلسطيني" وثورة شاملة، مشيراً إلى أن هذا الأمر من المسائل التي تدور في أذهان الكثير من الفلسطينيين، وبخاصة مع مراعاة طبيعة الشعب الفلسطيني الحافل بالثورات، والتمرد على الطغيان.

ونوه إلى أنه لتحديد الجواب حول عدم الالتحاق بربيع الثورات العربي، لا بد من إدراك خصوصية الوضع الفلسطيني، لاسيما في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، عدا عن مسألة الانقسام.

وتطرق إلى أهمية عدم التقليل من دور الفصائل، على الرغم من تراجعه، حيث لا يزال لها دور سياسي، وكفاحي، ومجتمعي، مضيفاً "لم تتبلور أحزاب جديدة لديها أولويات وأفكار مختلفة، كما لم تتبلور حركة جديدة، وبخاصة أن المهمة المطلوبة لم تنجز، إذ ما زلنا تحت الاحتلال".

وقال المصري: بما أن الشعب الفلسطيني خاض نضالات طويلة، وقدم تضحيات كبيرة، فإنه يتساءل عن سبب عدم تحقيق إنجازات بقدر هذه التضحيات، وإن هذا عامل إحجام كبير عن الإقدام على أية انتفاضة ثالثة، فالناس تريد جواباً مقنعاً من خلال قيادة وبرنامج للانتفاضة القادمة يستطيع إنجاز ما فشلت في تحقيقه الانتفاضات السابقة.

ونوه إلى عدم إمكانية خوض مجابهة شاملة في مواجهة الاحتلال، في ظل استمرار حالة الانقسام، مضيفا "كلما كان يقترب استحقاق أيلول تزيد الخلافات بين حركتي "فتح" و"حماس"، وبالتالي إمكانية مواجهة الاحتلال في ظل هذا الواقع صعبة، وبخاصة أن السلطة لا تزال تتوهم بشأن إمكانية الوصول إلى حل عبر المفاوضات، لذا تدعو الناس إلى التحرك الشعبي، على الرغم من أنها تهابه في واقع الأمر".

وقال: هناك خشية من التحرك الشعبي أكثر من المراهنة عليه، وبالتالي فإن السلطة ليست في وارد تأييد هذا التحرك.

وتعقيباً على ما طرحه الخليلي حول الحل التفاوضي مع إمكانية تحسين شروط المفاوضات، قال المصري إنه ليس ضد التفاوض من حيث المبدأ، لكن المسار الذي بنيت عليه العملية التفاوضية منذ "أوسلو" كان "خاطئاً"، و"محكوماً عليه بالفشل"، وأدى إلى "تنازلات لم نكن مكرهين على تقديم كثير منها".

وأوضح فيما يتعلق بالتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، أنه ليس هناك ما يضمن حتى حصول فلسطين على تأييد تسعة من أعضاء مجلس الأمن من أجل الحصول على العضوية الكاملة.

ونوه إلى أن الموقف الفلسطيني الرسمي من "استحقاق أيلول"، لا يخلو من التضارب والإرباك، مشيراً إلى ذلك انعكس في أحد جوانبه في تدني مكانة فلسطين في الأمم المتحدة.

وقال: الذهاب إلى الأمم المتحدة يجب أن يكون سياسة دائمة، وليس لأن المفاوضات فشلت، وإن العودة إلى المفاوضات بصيغتها الحالية أمر مرفوض، ما يفرض التفكير في إستراتيجية جديدة.

من جانبه، ذكر جقمان أن مداخلته جاءت بهدف التركيز على المخاطر المتعلقة بمستقبل الثورات العربية في بداياتها.

ونوه تعقيباً على السؤال المتعلق بالنموذج التركي، إلى أن المسألة ليست هل تصلح التجربة التركية أم لا، بل ما سيحصل في الدول العربية؟

وقال: لا بد من استشراف طبيعة الدولة، والوضع الإقليمي والدولي لنعرف أين نذهب؟

ورأى أن "تونس أقرب إلى النموذج التركي منها من مصر، وبخاصة في وجود شخصيات مثل راشد الغنوشي، والأفكار التي يحملها، مثل تفهمه لمسألة تعدد الزوجات".

وأشار جقمان إلى أنه لا يعتقد أن السلفيين قادرون على حكم مصر، بعكس "الإخوان المسلمين" الذين لديهم تاريخ سياسي طويل، ورؤية محددة، مضيفاً "ليس لدى السلفيين برنامج سياسي، كما أن مفاهيمهم غير قابلة للتعامل مع الوضع القائم في مصر، ولا الوضع الإقليمي والدولي".

ونوه إلى عدم إدراكه مستقبل السلفيين السياسي، معرباً عن تقديره أن دورهم سيتراجع على الأغلب، وبخاصة بعيد إجراء الانتخابات في مصر.

وقال: الدين سيظل عنصراً حاضراً في الحيز العام بمصر، لكن برأيي سيكون التدين وسطياً، وفيه قدر كبير من تحمل الاختلاف.

وأكد ثقته بأنه "سيتمخض عن الثورات العربية نموذج خاص بالعرب، سيترك أثراً على الوضع الفلسطيني".

وأكد جقمان أن القوى المضادة للثورة تشكل عنصراً مهماً يحدد إمكانية وحدود التغيير، لافتاً إلى أنها تشكل الخطر الأكبر على مستقبل هذا التغيير.

مديرة الجلسة: سونيا نمر
عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

الثورات العربية والعلوم الاجتماعية

خالد عودة الله
باحث في العلوم الاجتماعية وفلسفتها، عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت

أوضح خالد عودة الله، في مستهل مداخلته، إنها تتخذ من الإنتاج المعرفي للعلوم الاجتماعية حول الثورات العربية موضوعاً للقراءة والنقد.

وقال عودة الله: إنني لا أدعي أنني قمت بمسح شامل لما كتب ويكتب، ولكني أقول مطمئناً إنني مررت على عشرات من الدراسات والكتابات التي سوف أصنفها "لأغراض هذه الورقة" إلى صنفين رئيسين: أولهما: الدراسات والأبحاث حول أسباب ومنطق حدوث الثورات العربية وفاعليتها، وثانيهما: الكتابات ذات الطابع الإبستمولوجي التي تتخذ مما أنتج من معرفة حول الثورات العربية موضوعاً للنقد الابستيمي، مركزة على قصور أو فشل النماذج الإرشادية الحاكمة والمتسيدة في العلوم الاجتماعية الباحثة في المجتمعات العربية.

وقدّم ما سماه "إطلالة على إنتاج العلوم الاجتماعية حول الثورات العربية"، مصنفاً إياها إلى المداخلات الماركسية بطبعاتها المختلفة، التي ترى في الثورات العربية ثورات ضد منطق رأس المال، وضد سياسات النيوليبرالية، والرأسمالية المعولمة، والأزمة الاقتصادية العالمية.

كما تحدث عن المداخلات السيكولوجية، أي المرتبطة بالتحليل النفسي، التي تقوم على قراءة "أوديبية" للثورات العربية والمتحورة حول فكرة قتل الأب، انطلاقاً من المماثلة ما بين الحاكم والأب، وبالاستناد إلى وصف لصيق بالمجتمعات العربية كمجتمعات "بطريركية".

وتحدث عما يعرف بـ "المداخلات المدينية"، التي ترى الثورات العربية تبعة من تبعات التحضير المتسارع، وانبثاقات لفضاء أو فضاءات عامة للفعل السياسي.

وتطرق إلى ما يعرف بـ "المداخلات الرقمية"، التي ترى أساساً "الدور الحاسم للثورة المعلوماتية ووسائط الاتصال الاجتماعية، والمدونات والتشبيك من قبيل الشبكات الاجتماعية والإعلام المباشر، في تشكيل حيز للتواصل المتحرر نسبياً من سيطرة الأنظمة، وبالتالي أتاحت حشد الناس في أوقات معلومة، وميادين مخصومة، بكلفة زهيدة، وبسرعة فائقة".

وفيما يتصل بالمداخلات الديموغرافية، أشار عودة الله إلى أنها المداخلات التي تركز أساساً على الطبيعة الفتية للمجتمعات العربية، "وبروز الشباب كفاعلين سياسيين – اجتماعيين جدد".

وبخصوص المقاربات الفلسفية الكونية، ذكر أنها "تركز على كون الثورات العربية تشكل حدثاً كونياً، يمثل قطيعة مع ما نعرفه وما أقر من أسس معرفية نرى من خلالها ما يدور حولنا في هذا العالم، خارج مقولات الديمقراطية الليبرالية".

وحول المداخلات المستندة إلى تراث "الانعطافة الانطلوجية" في العلوم الاجتماعية، أوضح أنها تبني مقولاتها التحليلية على مفاهيم من مثل "الجموع" أو الحشد (Multitude)، أو مقولات "اغامبين" حول حالة الاستثناء والحياة العارية والسياسات الحيوية.

وانتقل عودة الله بعد ذلك للحديث عن المداخلات الليبرالية، التي ترى في الثورات تجلياً "للمنظومة السياسية الكونية الكوسموبولتية" المتمثلة في خطاب الديمقراطية وحقوق الإنسان، كقيم كونية علمانية، مضيفاً: ما يصيب أصحاب هذه القراءات، غربيين وشرقيين، بالرعشة، هو ما يصفونه بغياب الشعارات الإسلامية، كما يمكن تشخيص ما أسميه بمتلازمة "الثورة المضادة الإسلامية" لدى هذا الفريق المعبر عنها بالتشديد على رعب تجيير الإسلاميين ما حدث لصالحهم.

واستدرك: يضاف إلى هذه المداخلات التفسيرية للثورات العربية، مداخلات ذات طبيعة ابستيمية، التي تتخذ من قصور النماذج الإرشادية (النظرية والمنهجية) الناظمة للإنتاج المعرفي حول المجتمعات العربية، موضوعاً للنقد، وذلك بالإحالة إلى فشلها في "تمثيل" المجتمعات العربية وثوريتها، متخذة من سؤال: لماذا لم يتم التنبؤ بالثورات العربية؟ مدخلاً للنقد.

وقال عودة الله: يرتكز النقد الابستيمي على تشخيص مجموعة من التحيزات المعرفية، من مثل الاستشراق والحداثة، سبباً لهذا الفشل، فهيمنة مقولات تأسيسية معرفية استشراقية انصرفت إلى تشخيص وتفسير "غيابات"، و"فجوات"، وحالات "عجز" و"نقصان"، تعانيها المنطقة قياساً إلى النموذج الغربي للديمقراطية الليبرالية، لتصل إلى مقولة النقصان الديمقراطي والاستبداد الشرقي، ومقولات المجتمع العربي الساكن الخانع الماورائي.

وأضاف: لقد ترافق مع نقد المقولة النقدية، نقد للأجندات البحثية المعولمة، التي طغت على الكثير من الإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية العربية، ومن هنا اقتبس تلخيصاً لهذه الأجندات البحثية من الباحث فواز طرابلسي: في الهوية: التعريف الثقافوي – الديني للشعوب والمجتمعات؛ وتعميم مقولة "الاستثناء الإسلامي"، وفي السياسة: نظرية المجتمع المدني /الدولة، وفي الاقتصاديات: تفكيك الدولة التنموية، وفرض الخصخصة ودكتاتورية الأسواق، والتسليف الجزيئي (الميكروي) والتربية على "الريادة في الأعمال"، وفي الاجتماعيات: احتساب معدلات الفقر، لا الفروقات الاجتماعية، والتبشير بالشفافية ضد الفساد وطمس كل منوعات الاستغلال، وفي العلاقات الدولية: وحدانية الأمن و"الحرب ضد الإرهاب" وأولويتهما.

كما ركز عودة الله على نقد المنهجيات البحثية، من حيث قصور المنهجيات المبنية على الوضعية والعلوم الاجتماعية الكمية، وغلبة المنظور الكلي على حساب الجزئي، والنقص في الدراسات الميدانية الحقلية ذات الطابع الاثنوغرافي أساساً، ما حجب رؤية دبيب الاحتجاجات اليومية والدخول إلى عالم الفاعلين الاجتماعيين.

وساق ملاحظات أولية نقدية على الإنتاج المعرفي في العلوم الاجتماعية، استهلها بملاحظات حول المقاربات التفسيرية، وقال: بغض النظر عن الموقف الفلسفي من الاتجاهات النظرية المبثوثة في هذه المقاربات التفسيرية، يمكن الإشارة إلى غياب الاشتغال الجاد على المفاهيم المستخدمة في التحليل والتعامل معها مدرسياً، ما أمثل عليه هنا بموضة "حالة الاستثناء" و"الحياة العارية" التي أصبحت متداولة في أدبيات العلوم الاجتماعية العربية.

وتساءل عودة الله قائلاً: إلى أي مدى يمكن الحديث عن "حالة الاستثناء" في مجتمعات، تشكلت تاريخياً كحالة استثنائية باعتبارها إحدى تبعات الحالة الاستعمارية؟ وهل يمكن تفعيل الجهاز المفاهيمي الأغمبيني في الحقل البحثي العربي دون مداخلة تأسيسية تتعلق بالوجود الاجتماعي، أو الأنطولوجيا الاجتماعية التي يعتبر التنظير الأغامبيني أحد تمظهراتها؟

واستدرك: كذلك أمثل بمقولة "الحيز العام"، على اعتبار الحالة الثورية العربية خروجاً من الحيز الخاص حيث التذمر والشكوى إلى الحيز العام، فهل يمكن الفصل في الوقائع المتعينة بين الحيزين خارج التمثيل المعرفي للحياة الاجتماعية، وبما يتحدد العام والخاص، وما هي الافتراضات الأيديولوجية المؤسسة لمقولة الحيز العام؟

ومضى قائلاً: لا يزال التنظير في العلوم الاجتماعية العربية حول الثورات العربية منحازاً في أغلبيته إلى أولية البنية والنظام في التحليل، فحتى أكثر النقاد جذرية للعلوم الاجتماعية يعيد فشل الرؤية، والتنبؤ، إلى عدم معرفتنا بطبائع الأنظمة الاستبدادية أساساً، ولا تزال بوادر الاشتغال على نظرية للذوات والفاعلين الاجتماعيين بعيدة.

وأضاف: أما فيما يتعلق بنقد نقد النماذج الإرشادية، فأتساءل هل يمكن للعلوم الاجتماعية أن تخرج سليمة غير معطوبة بعد نقد المكون الاستشراقي – الحداثي فيها؟ ولماذا هذا الاهتمام بالتنبؤ والقدرة عليها؟ إذ هذا الاهتمام يناقض مقولة نقد المعرفة الاستعمارية، حيث أن أحد جينيالوجيات فكرة التنبؤ، تعود إلى نشوء الجهاز الإحصائي الاستعماري للسيطرة على السكان المستعمرين، والنزوع حول ما يعرف بـ "ترويض الصدفة" من أجل بناء منظومات سيطرة استعمارية فاعلة.

وأردف: في الراهن الاستعماري للرأسمالية المتأخرة، لم يعد نقد الاستشراق ذا حمولة نقدية وفعلاً تحررياً بحد ذاته، فمؤسسات الدراسة

والبحث الاستعمارية ما فتئت، ومنذ زمن ليس بالقريب، بالتنبيه والتحذير من قصور النماذج الاستشراقية، وما يتبعها من مقولات التطور الخطي في دراسة مجتمعات القارات الثلاث، وبالتالي هنا يصبح التساؤل الملح في لحظات الجذب الثوري هذه هو: هل الغاية من المشروع النقدي التأسيس لعلوم اجتماعية ذات قدرات تفسيرية غير متحيزة، أم المقصود هو التأسيس لعلوم اجتماعية تحررية، ترتبط بمشروع مقاوم بالمعنى العام لكلمة مقاومة؟

وتابع: أما بالنسبة إلى حديث المنهج، فهل يحل استخدام المنهج الاثنوغرافي، ومنهجيات الحياة اليومية، إشكاليات العلوم الاجتماعية، ويجعلها أكثر قدرة تفسيرية أو أكثر تحررية؟ ألا يمكن أن تكون هذه المنهجيات، وسيلة لتغلغل القوة السلطة إلى الحيز الحميمي للأفراد، الذي يبدو أكثر تحصيناً أمام المنهجيات الوضعية؟

وقال عودة الله: يتطلب الحديث عن علوم اجتماعية تحررية، اشتغالاً على مفهوم الالتزام عند المثقف أو الباحث، وبخاصة في ضوء التوتر الثاوي في العديد من الكتابات، والمتمثل بالاحتفاء بالشعب ووعيه وقوته وعبقرية فعله الجمعي، وفي الوقت ذاته قناعة مستورة أو معلنة بقصور الشعب أو الجماهير وإمكانية التلاعب بها.

واستذكر جانباً مما أورده الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، مضيفاً: في الخطاب الأخير لزين العابدين – أو كما يلقب اليوم بزين الهاربين– قبل خلعه، افتتح خطابه بالقول "لقد فهمت"، وبالتالي على ما يبدو فإن الأنظمة السياسية الحاكمة أكثر قدرة على فهم رسالة الواقع من الأنظمة المعرفية السائدة التي ما زالت متشبثة بكرسي المعرفة القارة، ولا تبدو كثير من هذه الكتابات ثورية في تفاعلها مع الحدث الثورة، فهي كمن يرقص في العرس مجاملة لا فرحاً، فتغيب عن كثير مما يكتب روح المغامرة والمجازفة والتجريب المعرفي، ولا يزال العارفة يحددون علاقتهم بالثورات العربية كموضوع للدراسة، لا كحالة من الجذب الصوفي التي تنتج شحطاً وتمزق حجباً، وتؤسس طريقة.

وقال: إن الخروج إلى ميدان التحرير المعرفي يتطلب كفراً بالمؤسسات المعرفية المتكلسة، التي في أحسن أحوالها قادرة على النقد لا النقض، وإن المسح السريع الآنف "للموسوعة المعرفية" التي يتم التفكير من خلالها في الثورة العربية تظهر حالة من التردد في توصيف الحدث كثورة، وذلك بناء على مسطرة الثورات المؤسسة، وبخاصة بالنظر إلى جذريتها، وأنا على قناعة أن كل ما يقال لتفسير الثورات سيستخدم مستقبلاً –لا سمح الله– لتحليل الفشل، فمن يتحدث الآن عن البعد الطبقي في الثورة سينقلب للحديث عن عدم تبلور الطبقات لاحقاً.

واستدرك: ومن يتحدث الآن عن قتل الأب سيتحفنا في المستقبل بالحديث عن الشعور بالذنب لقتله.

وتابع: الخروج إلى ميدان التحرير المعرفي، يحيل إلى الثورة لا كموقع نختبر فيه أفكارنا وأدواتنا التحليلية، وإنما الثورة كموقع لنشوء أفكار جديدة، على سبيل المثال في معنى المقاومة وعلاقتها بالسلطة، وإعادة التفكير بالسلطة/القوة كمقاومة للمقاومة، حيث تسيد المعرفة القارة السلطة والنظام موقعاً للفعل المبادر ومبتدأ للتحليل، حيث تمثل الثورات اللحظة الأشد عنفاً لانتقام الواقع من التمثيل.

وأضاف: إن الثورات العربية تحدث خرقاً في أنظمة المعرفة السائدة، ولكنها لا تقدم حقائق مكتملة وإنما تفتح طريقاً لانطلاقة عملية للوصول إلى حقائق جديدة سياسية/فلسفية/اجتماعية.

وتابع: إن حدثية الثورات العربية المعاصرة لا تتقوّم بهويتها، فليس المقصود دعوة إلى ممارسة سياسات الهوية معرفياً.

وقال عودة الله: إن هذه اللحظة الراهنة تمثل لحظة ثمينة لتجاوز ثنائية الشرق – الغرب، وكل منظومة المعرفة الاستعمارية كلحظة بزوغ منظومة معرفية – سياسية كونية، تجعل من الممكن "محلنة" أوروبا من جديد.

الحركات الاحتجاجية العربية الجديدة:
إعادة الاعتبار للفضاء الاجتماعي

د. أباهر السقا
عضو هيئة تدريسية، رئيس دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت

أوضح أباهر السقا، في مستهل مداخلته، أنها تقوم على محورين، يتمثلان في تقديم بعض التصورات، حول الملامح السوسيولوجية للحركات الاحتجاجية العربية الحالية، فضلاً عن قراءة الحركات الاحتجاجية العربية من خلال مفهوم إعادة تملك الفضاء العام، وما يرافق ذلك من تولد صنافيات اجتماعية جديدة.

وقال السقا: إن هذه الثورات طور التشكل ضمن صيرورة ديناميكية متغيرة، ما لا يمنحنا الكثير من الأدوات للتحليل، ولذا فإن محاولتي هي تأويل للثورة، لأننا لكي نفهم الثورة سوسيولوجياً، علينا أن نقرأها قراءة ما بعدية، أي بعد حدوث الفعل.

وأضاف: ترتكز الثورة معرفياً على ثلاث خصائص، هي الفجائية والعمق والشمولية، لذا يجب التذكير بالفارق بين الثورة التي تطيح بنظام قائم، وبين الاحتجاج باعتباره فعلاً معدلاً، فالثورة محصلة حتمية لشروط اجتماعية.

وتابع: إن الثورة تحدث عندما تتلو مرحلة طويلة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلى مرحلة قصيرة من الانقلاب الحاد، الذي تتسع بسرعة أمامه الهوة بين التوقعات، والمكافآت، وتصبح لا تحتمل وتمتد بشكل واسع في المجتمع.

ومضى قائلاً: تحتاج الثورة إلى عناصر أساسية عدة، تتمثل أولاً في كونها ضد أي عدو اجتماعي، مثل الدولة، أو الطبقة، أو النظام السياسي والاجتماعي القائم، أو المشروع المجتمعي والثقافي المهيمن ... وثانياً إلى وجود هوية اجتماعية مثل طبقة، أو حركة اجتماعية، أو شريحة اجتماعية، وثالثاً إلى مشروع اجتماعي، وهذا معناه أنه لسنا بحاجة إلى برنامج سياسي ولا لقيادة سياسية، وأن المقاومة المجتمعية تتجلى صورها بعيداً عن التصنيفات السياسية الكلاسيكية بمعنى التأطير السياسي والحزبي، وهذا تماماً ما يطبع الثورات العربية المعاصرة، وبروز فئات وصنافيات اجتماعية خارج التشخيص الكلاسيكي الذي كان على سبيل المثال يرى في فئة الشباب فئة غير مسيسة.

وتابع: تتولد الحركة الاجتماعية باعتبارها نسقاً اجتماعياً متوتراً، ينتج عن انحراف مسار اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، وهذه الحركة الاجتماعية إما أن تنطوي إلى عالم المستتر، وإما أن تظهر إلى العلنية في الفضاء العام.

واستطرد: إن عجز علماء الاجتماع العرب عن استشراف الثورات سوسيولوجيا، وكذلك الحال في تشخيص بعض الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، قد يعود إلى مجموعة من التصورات التي طبعت الحقل المعرفي السوسيولوجي العربي عن "محدودة الحيز"، بدءاً من نظريات اللامبالاة وغياب الثورات الاجتماعية، مروراً بالمقاربات الثقافوية التي قدمت المجتمعات العربية كحالات استثنائية في المشهد الكوني.

وقال السقا: لقد كتب علماء الاجتماع العرب مطولاً تصورات عن عدم قدرة المجتمعات العربية على إحداث الثورة لعدم توفر الشروط المنتجة، بدءاً من أدوات التنشئة القمعية من البطريركية، والصراع بين المكونات بين الريف والمدينة، وأن الحركات الاحتجاجية تحدث في المدن، مروراً بحداثة التجربة الدولاتية واستيرادها وهشاشة المؤسسات الدولاتية وما يصاحبها من عمليات اجتماعية لازمة لتكوين المواطن، وتفسيراً بعقلية الخوف التي تنتج بعضاً من ذاتها وتعيد بعضاً آخر، وأخيراً إعادة إنتاج التصورات الاستشراقية والرؤى والمركزيات الثقافية المهيمنة، وتحديداً الغربية منها.

واستدرك: ما يهمني هنا في هذه الجزئية هي فكرة غياب الفضاء الاجتماعي العام، إذ يعتبر الفضاء كما يراه "فيري" من زاوية الممارسة الاجتماعية للفضاء، أي أن كل فضاء يستمد دلالته من استعمال شاغل له، وهذه الممارسة الفضائية هي جانب من الجوانب التي تشكل تمثل الفاعل لفضائه الذي يتعاطاه بعقله ووجدانه وواقعيته وأحلامه وخياله وبذاكرته الجماعية، التي توصله وتشده عبر الفضاء بالجماعة المرجع وتدله عليها عبر الفضاء الجماعي.

وقال: يتناول لوفيفر الفضاء الاجتماعي من خلال فضاءات التمثل والفضاء المدرك، أي ممارسة الفضاء والمتصور، أي تمثل الفضاء، مثلما نجد أن تناوله للممارسة الفضائية يقاربها في علاقة مباشرة بإنتاج الفضاء، فالناس ينتجون حياتهم وتاريخهم ووعيهم بعالمهم عبر وداخل فضائهم، الذي هو في فكره مادة، ولكنه أيضاً أداة للتفكير مثلما للفعل ووسيلة للإنتاج والمراقبة، وبالتالي الهيمنة والنفوذ.

وأضاف: إن كل جماعة محكومة تخلق من محنتها موروثاً ينتج خطاباً مستتراً مضاداً للخطاب العلني بالمعنى الذي يقصده جيمس سكوت، وهذا معناه أن ثمة ثقافة خاصة تنمو لدى الخاضعين، وإن الخطاب المستتر هو مكان مميز ينطلق فيه الخطاب المهيمن عليه والمضاد والمنشق، وكلما زادت هذه السلطة بطشاً للجماعات الضاغطة، تتشكل ردود فعل مضادة تنتج ثقافة تحتية، لذا تكون الثورة فجائية، وهذا ما تعجز عنه الحركة السياسية المتناسقة والمنظمة نحو مشروع اجتماعي واضح.

ونوه السقا إلى أن "العمل الارتجالي يرتكز إلى شبكات مجتمعية، وهي شبكات أصيلة منغرسة في المجتمع، وهي تنمو بدرجة من الاستقلالية الذاتية بعيداً عن النخب الحاكمة، وإن إنشاء ثقافة مضادة للثقافة الرسمية، وتعبيراتها، يأخذ مظاهر عديدة من العزوف عن السياسة ونظريات اللامبالاة، وهي فعل مقاوم".

وأردف: هذه الممارسات لا يمكن أن تترجم إلا عبر خلفية من تراث شعبي، وتفاهم واستياء شعبي داعم له، وإن علاقة القوة والكلام هي جزء حميمي من التراث الاجتماعي.

وتطرق السقا إلى دعوة علماء الاجتماع العرب، لإعادة الاعتبار للحياة اليومية التي تدفع وتختلف حسب حاجيات الجماعة المحكومة، ومنطق التحدي الرمزي الخفي المفترض أن يستمر للحظة يصبح قادراً فيها على إحداث تحدٍّ علني للنظام القائم.

وقال: إن كافة أشكال المقاومة المقنعة تمهّد لإحداث المقاومة الظاهرة، وإشكال الاقتناع في النزول إلى الساحات العامة في التحرير، وفي شارع بورقيبة، مؤداه أن ثمة حياة مزدوجة تطور بها أسلوبهم، ولغتين عامة وخاصة، وتاريخين رسمي وغير رسمي مثقلين بتراث منقول من الأغاني والنكات والشعر، وهذا ما لم تتنبأ به العلوم الاجتماعية العربية.

وتابع: تقدم لنا الثورات العربية المعاصرة، نماذج نستطيع أن نقرأ فيها فكرة تملك الفضاء العام، الذي كان حكراً على أجهزة القمع البدنية والأجهزة الأيديولوجية الأخرى وإقحام المخصص (الخاص)، وهيمنته على الفضاء العام، وهذا الفضاء ليس فقط مكاناً مادياً، بل هو أكثر من ذلك، ويشتمل على معان ومحتويات ثقافية عدة.

وقال: إن من مبادئ الفضاء العام إمكانية أن يشارك الجميع في بناء مشروع مجتمعي، يكون مرتبطاً بحاجة اجتماعية كالمطلب الاجتماعي للديمقراطية، أو المطلب الاجتماعي للحريات، وإن ثمة تصورات ترى أن ثمة غياباً للفضاء الاجتماعي العام، وهنا فإن اعتبار الجامع كمكان انطلاق قد يفسر بأنه إعادة اعتبار للفضاء العام وليس المسجد باعتباره مؤسسة دينية بامتياز، في حين أن الجامع مؤسسة أقرب إلى فسيحة للتشاور في الرأي العام، وهو ليس حكراً على المسلمين.

وقال السقا: إن أحد التعبيرات التي يطلقها الناس هي استعادة الشعور بالكرامة، فالكرامة كمعطى شخصي ومعطى عمومي إحقاقاً للحق، يظهر لنا في العديد من شعارات الناس والجماعات الديناميكية في الحركات الاحتجاجية العربية أن ثمة قاسماً مشتركاً وهو الكرامة أو ما يتم التعبير عنها محلياً في بعض البلدان مثل تونس، حيث أن كلمة "حقرة" تذكرنا بالاعتراف الاجتماعي بمعنى البورديزايني للشرعية الاجتماعية.

واستطرد: إن "الحقرة" بنية اجتماعية ثقافية وليست مجرد شعور آني، وهي كذلك مواقع اجتماعية ترشح عن علاقة هيمنة.

وأضاف: يرى بيير بورديو "Pierre Bourdieu" أن أقسى السلطات وأقصاها أن تنزع عن الذات البشرية إنسانيتها، أي أن تنكر عليها الاعتراف فتحقر وتحقر.

وتحدث عن الأفعال الاحتجاجية مثل ظاهرة الانتحار حرقاً، مشيراً إلى أنها فعل سياسي ثوري، منوهاً إلى "الانتحار في الفضاء العمومي وأمام مؤسسات ترمز إلى السلطة التي اخترقت الفضاء العمومي، الذي احتكر من قبل البوليس الفكري والثقافي والأكاديمي والإعلامي والمالي والأيديولوجي والحزبي".

وتابع: الانتحار حرقاً، حرق بالخاص أي -الجسد- حرق للفضاء العام المدنس، وتطهير للخاص والعام معاً.

وقال: إن الظواهر المختلفة التي تتجلى صورها في الحركات الاحتجاجية العربية، والتي تعبر عن نفسها في الشارع، لتعيد الاعتبار للرأي العام العربي، وقدرته على تملك الشارع، وتسقط بلا رجعة فكرة أن ظاهرة الشارع العربي الذي يهرب من نموذج الحداثة يخرج عن السياق، غير بعيدة عما يحدث في أسبانيا وفرنسا واليونان.

وقال: إننا لا ندعي التعميم، وندرك أن كل مجتمع عربي نتيجة لتواريخ هذه البلدان وتشكل نخبه ومستوى تعليمه وأوضاعه الاقتصادية، يختلف من بلد لآخر، ولكن نجد بعض القواسم المشتركة نقدم بعضاً منها: ثورة تقودها مجموعات شبابية متعلمة مسيحية ومسلمة، وشعارات مكتوبة بلغة أقرب للناس موجه بعضها لمخاطبة الكوني، وليس تنفيذاً لتعليمات أدوات الاتصال الحداثية التي تقودها مؤسسات "اليو أس إيد" والمنظمات صاحبة الدروس ما بعد الاستعمارية.

وأضاف: إن ما يحدث في الفضاءات الاجتماعية العربية، يتوافق مع رؤى كاستلز الذي يرى فيها تملكاً للفضاء الإعلامي لتملك الفضاء العام، وتعيد الاعتبار للرأي العام العربي وقدرته على تملك الشارع.

وأردف: كما أننا أمام نمط جديد يختلف عن نماذج كاراكيل، الذي يرى في البطولة نمطاً للاستلهام.

وأضاف: من المؤكد أن الفضاء الافتراضي لا يصنع وحده الحركات الاحتجاجية، ولكنه يساهم فيها مساهمة كبيرة ويعطيها الشرعية المطلوبة، ويعطيها كذلك لغة جديدة، ففي تونس، كما هو الشأن في مصر، كانت أغلب الشعارات آتية من ابتكار الأفراد وإبداعاتهم، وسجلنا غياباً واضحاً لشعارات مستهلكة أو مشحونة أيديولوجياً.

وقال فيما يخص رمزية الفضاء العام: لقد تم تجاوز الرمزية في بعض الأماكن، على سبيل المثال في تونس بمدينة سيدى بوزيد مسقط رأس محمد بوعزيزي، أنزل المواطنون تمثال بوعزيزي وكتبوا شعارات بجانبه "لا نريد تماثيل نريد تحقيق مطالب بوعزيزي بالشغل والكرامة".

وأضاف: هناك تداخل بين القطري والقومي في أكثر من حالة، وهناك دراسة جديدة للباحثة هالة اليوسفي ترى أن ثمة حضوراً للقضية الفلسطينية في تونس في أكثر من صعيد، حيث يمكن تشبيه ذلك برؤية أبو نصر الفارابي الذي رأى أفعالاً مشابهة بفكرة التعقل الذي يدخل الإنسان إلى السعادة، وكذلك بداية تدخلنا لسعادة فارابية وتجعلنا ننسى كافكا.

ما بعد العلماني والديني:
تأصيل فكري لميدان التحرير

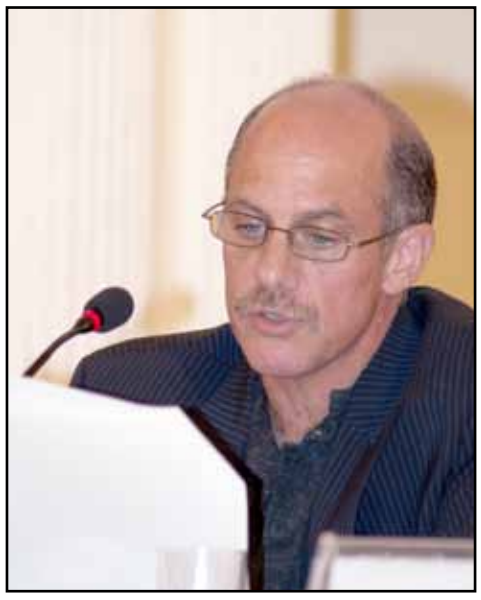

تشارلز هيرشكند
عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الإنسان في جامعة "بيركلي"، كاليفورنيا

قال تشارلز هيرشكند، في مستهل مداخلته، إن "أحد الملامح البارزة للانتفاضة المصرية، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١، هو المدى الذي تتحدى فيه التوصيف فيما يخص ثنائية الديني والعلماني.

وأضاف هيرشكند: إن الحديث حول التحول السياسي والإصلاح الديمقراطي في مصر متمحور حول التناقضات بين الرؤى العلمانية والدينية على مدى عقود عديدة، وبالتالي ما أرغب في لفت الانتباه إليه، بدلاً من ذلك، هو طريقة التحرك التي حدثت دون أن تفرض مسألة الدينية أو العلمانية نفسها على التعبير عن السيادة الشعبية.

وأردف: إننا نلاحظ أنه على الرغم من تحول ميدان التحرير في مناسبات عديدة خلال الاحتجاجات إلى ساحة للصلاة الجماعية للمسلمين والمسيحيين على حد سواء، لم يتم تعريف هذا الحدث من قبل المتظاهرين اليساريين والليبراليين، على حد علمي، باعتباره تهديداً للطابع العلماني للحركة السياسية.

وتابع: في الحقيقة، إن دمج ممارسة الطقوس الدينية في ميدان الاحتجاج السياسي، لم يثرْ أي قلق يذكر بين المشاركين من ذوي التوجهات اليسارية الليبرالية حول الاتجاه العلماني للحركة، ولا في كل الحسابات كان أعضاء حركة الاحتجاج الأكثر ورعاً، متأثرين بظهور أشكال شعبية غير إسلامية مثل الموسيقى والشعر الساخر، التي كانت موضع انتقاد في الماضي من الناشطين الدينيين في مصر، على اعتبار أنها تهدد الطابع الإسلامي للمجتمع المصري.

وتساءل عن الكيفية التي مكّنت حركة الاحتجاج المصري، من تشكيل ممارسة سياسية موحدة متضامنة، غير مبالية بالأقطاب العلمانية والدينية التي شكلت بصورة عميقة فضاء العمل السياسي المصري منذ فترة طويلة.

وقال: إن الرؤى المتنافسة لمستقبل مصر، سادها انقسام منذ فترة طويلة بين العلمانية والتيار الديني؛ انقسام طالما استفاد منه الرئيسان السادات ومبارك في إضعاف المعارضة السياسية، فمنذ مجيئه إلى السلطة، راهن نظام مبارك على الحصول على الشرعية الدولية من خلال ادعائه بأنه يشكل حصناً منيعاً ضد الأصولية الإسلامية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي قدم نفسه كمدافع عن التقاليد العلمانية للبلاد.

وأضاف: مما لا شك فيه، أن الحركة الديمقراطية التي تجمعت في شوارع مصر في الربيع الماضي اكتسحت الخبرة الجماعية لعقود من القمع السياسي والفقر والذل، كما سطرت وضعاً مميزاً من الحساسية السياسية الفريدة، التي يغيب فيها منطق المعارضة على أساس العلمانية مقابل الدينية، وما يصاحب ذلك من أشكال السياسة العقلانية.

وتحدث عن آراء ثلاثة من المفكرين المصريين كانوا من الرواد في التعامل مع مسألة مكانة الإسلام في الحياة السياسية المصرية، مبيناً أنه لا يرى أن حركة الاحتجاج تدين بنجاحها إلى أفكار بعض الكتاب والمعلقين السياسيين.

وبين أن المفكرين الثلاثة تتلاقى مساراتهم الفكرية والشخصية حول التجربة السياسية التي ساهمت في تمهيد الطريق لانتفاضة ٢٥ كانون الثاني، مبيناً في المقابل أنه قبل حدوث الثورة كانت هناك مؤشرات على عدم الرضا الشعبي من النظام، ما دلل عليه بنشأة حركة "كفاية" العام ٢٠٠٤.

وقال: يعود الفضل لحركة "كفاية" إلى قيادة الاحتجاجات في الشوارع، التي طالبت بنهاية نظام مبارك، حيث التف كثير من شباب الثورة حول الفعاليات التي نظمتها حركة "كفاية"، لاسيما بين سنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وكان سر نجاح حركة "كفاية" في تعبئة قوى المعارضة في مصر هو تعبيرها عن رؤية أخلاقية وسياسية قادرة على استيعاب الناس بمذاهبهم الدينية والعلمانية على حد سواء.

وتابع: في الواقع، كان من بين أعضائها المؤسسين ليبراليون ويساريون، وناشطون إسلاميون، بمن فيهم أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي ينبغي النظر إلى "كفاية" باعتبارها التعبير المؤسسي لنموذج متميز من الإنجاز الفكري والسياسي، وهذا التميز يتجلى في حياة وأعمال المفكرين الثلاثة الذين ارتأيت الحديث عنهم.

وقال هيرشكند: يرى العديد من المراقبين للسياسة في الشرق الأوسط، أن هزيمة مصر في حرب ١٩٦٧ مع إسرائيل، شكلت نقطة تحول رئيسية في تطور الفكر السياسي، حيث حطمت الحرب الآمال طويلة الأمد في التنمية الاقتصادية والسياسية وتقرير المصير.

واستعرض جانباً من آراء طارق البشري، الذي عرف باعتباره أحد القضاة في البلاد الأكثر احتراماً، وكان عين من قبل اللجنة العليا للقوات المسلحة لرئاسة اللجنة المكلفة بإعادة صياغة الدستور المصري بعد إزالة مبارك عن السلطة، مع مراعاة أنه كانت لديه حياة مهنية طويلة ومتميزة كمؤرخ ومعلق هاوٍ في السياسة المصرية، والحياة الاجتماعية.

واستذكر ما كان ذكره البشري في مقابلة أجريت معه أواخر العام ١٩٩٠، ناقش فيها مسألة إعادة تقييم الدين في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، حيث قال فيها "شيئاً فشيئاً بدأت أعيد النظر في المفردات المستخدمة في الخطاب السياسي، وفي الفكر في حد ذاته، في الطريقة التي يتداخل فيها مع الواقع، لقد بدأت بإعادة النظر في العلاقة بين الفكر الديني والواقع ... وشيئاً فشيئاً أصبحت واعياً للمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وبدا لي المجتمع مؤلفاً من المؤسسات التي كانت مقسمة إلى وحدات فرعية مكنت النشاط الفردي وحمته داخل صدر الجماهير البشرية".

وبيّن أنه يستدل من موقف البشري أن "الديمقراطية والاستقلال الوطني لا تزالان الأهداف الرئيسية لديه، ويمكن تحقيقها فقط على أساس تكريس شكل من أشكال التضامن والتعلق العاطفي للناس الذي ربطهم بالمؤسسات".

ونوه إلى ما قاله البشري في مقابلة بثتها قناة الجزيرة أواخر العام الماضي، وجاء فيها: من المستحيل أن يشعر الشعب المصري بقدسية الحركة القومية الوطنية دون قواعدها المستقاة من التقاليد الإسلامية.

وتابع هيرشكند: يمكن رؤية الكثير من مؤلفات البشري الواسعة باعتبارها محاولة لوضع مفردات التحليل السياسي، وتلك المفردات قادرة على سد الفجوة بين التيارات القومية والإسلامية.

كما تحدث عن المفكر فهمي هويدي، الذي يعتبر أحد الصحافيين الرواد في مصر، حيث شارك البشري في التركيز على أهمية الإسلام كمصدر للفكر السياسي.

وقال: إن هويدي يعالج مسألة الدين انطلاقاً من قلقه إزاء الظروف اللازمة للتحول السياسي، ويرى أن فشل الدولة ما بعد الاستعمار في تأمين استقلالية حقيقية، يشكل نقطة مرجعية لأي تحليل سياسي.

وتابع: عندما قابلت هويدي لأول مرة، في منتصف ١٩٩٠، حدد التحديات الأكثر إلحاحاً التي يواجهها المصريون مثل: الإصلاح الديمقراطي والقضاء على الفساد الحكومي، وهو الرأي الذي حافظ عليه عبر السنين، كما هو الحال مع البشري، إذ يتشابك الإسلام بعمق مع قضية الاستقلال الوطني كما ذكر هويدي، في مقال منشور له العام ١٩٩٤ بعنوان "التدين المنقوص".

وبين أن هويدي ركز على إدراج مصر لأشكال ونماذج مستمدة من الحضارة الغربية ليس لإنتاج بدائل عن الإسلام، باعتبار أن المجتمع الإسلامي هو الذي يمكن من زراعة بعض الفضائل الأخلاقية والفكرية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون لكل شيء مصدر قائم على أساس في الإسلام.

ودلل على ما ذهب إليه بما قاله هويدي خلال ورشة عمل العام ١٩٨٦ حول "وسائل الإعلام في الإسلام"، حيث قال: إذا أزلنا لافتة أو عبارة "الإسلام" مما ذكره الدكتور محمد سيد عن الإعلام، فإننا نجد أنه دعوة إلى الاعتراف بمبادئ الممارسة الإعلامية الصحيحة، وهذا يعني أن أولئك الذين يعملون في وسائل الإعلام لا ينبغي لهم الغش أو الخداع، أو القذف، وهي مبادئ لا تحتاج إلى علامة "الإسلام" لتبرير وجودها، علينا فقط أن نقول إن مهنية وسائل الإعلام يجب أن تلتزم بهذه المبادئ ... وإذا كان الإسلام لم يضف شيئاً إلى حقل الممارسة، فإنه ليس من الضروري إلحاق الكلمة، سواء على "وسائل الإعلام"، أو "المحاسبة"، أو الإدارة ... ويكفي أن الإسلام عنوان ضمير المسلمين، ويشكل حكمهم، وتنقل القيم الروحية للمجتمع الإسلامي.

وتابع: هنا، وفي جميع كتاباته، سعى هويدي إلى التفكير في أهمية الإسلام بوصفه الإطار المرجعي للفكر السياسي المصري، في حين تجنب التسرع في تقسيم العالم وفقاً للفئات الإسلامية والغربية، أو الدينية والعلمانية، وعندما تحدثت معه خلال زيارتي لمصر العام ٢٠٠٨، كان يشعر بأن بعض أفكاره تكتسب قاعدة شعبية.

كما تطرق إلى المفكر عبد الوهاب المسيري، الباحث في الأدب الإنكليزي، وكان تعرض إلى مسألة الدين من وجهة نظر فلسفية، بعد أن ترك الماركسية في سنواته المبكرة وراء ظهره، وأنتج سلسلة من الكتب المهمة في الفلسفة المادية، ولاحقاً في العلمانية.

ونوه إلى أن المسيري اعتبر من المفكرين الإسلاميين البارزين من بين أصدقائه، وكان قد نشر قبل وفاته العام ٢٠٠٨، طبعة توضيحية باللغتين العربية والإنكليزية لصمويل كولريدج "صقيع الملاح القديم"، وهو الفصل الأخير من سلسلة متعددة الأجزاء بعنوان موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الذي هو عبارة عن بحث تاريخي من مجلدين لاستكشاف مفهوم العلمانية، ويعد المسودة الأولى لكتاب من النكات المصرية.

وقال هيرشكند: إن فضول المسيري وروحه المتطلبة وجدت ضالتها في الصالون الأسبوعي الذي عقد في منزله لسنوات عديدة، وكان العديد من الفنانين والكتاب والصحافيين المعروفين في مصر يترددون عليه باستمرار، فضلاً عن الشباب والطلاب الذين سعى المسيري لضمهم لاجتماعاته على وجه الخصوص.

وتابع: عادة ما كانت تترك المواضيع المطروحة للنقاش لزواره، لأنه إذا أمسك المسيري بخيط الخطاب فمن الصعب أن يتوقف، وما كان لافتاً بوجه خاص حول هذه الصالونات هو عدم تجانس الحاضرين، ما بين يساريين وليبراليين وإسلاميين من جميع المذاهب، وربما من الإنصاف أن نقول إن العديد من جيل الشباب ذي الفكر السياسي قد مر من خلال غرفة المعيشة الخاصة بالمسيري على الأقل ولو مرة واحدة.

وأضاف: العام ٢٠٠٧، وافق المسيري على أن يعمل منسقاً لحركة "كفاية"، على الرغم من أنه كان قليل الخبرة في مجال التنظيم السياسي والقيادة، إلا أن نظرته الانتقائية والتعددية توافقت بشكل ممتاز مع رفض "كفاية" لكافة المواقف والأيديولوجية السياسية القائمة، وتوافقت مع رغبة "كفاية" في بناء حركة ذات أساس متين تهدف إلى إنهاء النظام الاستبدادي.

وقال: على الرغم من أن المسيري لم يعش ليرى ثمرة أعماله، لعبت "كفاية" دوراً مهماً في تنظيم وبناء الدعم لانتفاضة ٢٥ يناير.

وأردف: من الملاحظ أنه على الرغم من أن المفكرين الثلاثة كان لهم دور عميق في تشكيل المسار الفكري للفكر الإسلامي في مصر على مدى العقود الأربعة الماضية، ولم يرتبط أي منهم بصورة وثيقة مع أيٍّ من الأحزاب السياسية أو الجمعيات الإسلامية في مصر، لم يتماش فكرهم بصورة ملائمة مع الأيديولوجيات لهذه المنظمات والأحزاب، فقد رفضوا حصر فهمهم للإسلام السياسي في مصر ما بعد الاستعمار، في المساحة الضيقة التي تقوم على ثنائية الديني مقابل العلماني، وهو الرفض الذي جعل من الصعب تحديد عملهم داخل الشبكات القائمة للتفسير السياسي.

وختم هيرشكند حديثه بالقول: منذ نهاية الانتفاضة ذات الـ ١٨ يوماً، التي بلغت ذروتها في استقالة الرئيس حسني مبارك، عاد الانقسام بين العلمانيين والمتدينين، وانتشرت في الميدان المنافسة السياسية، بينما تواصلت الاحتجاجات في الشوارع، واقتصرت في كثير من الأحيان على العلمانيين أو الإسلاميين وحدهم، مع رفض كل طرف المشاركة في الحدث الذي ينظمه الآخر، وإن هذا الانقسام مرة أخرى عمل على تضخيم الخلافات وجعل الكثير من القواسم المشتركة التي توجد في هذه الانقسامات من الصعب الإقرار بها، باعتراف الجميع، وفي المقابل فإن هناك تحركات في اتجاه معاكس، تهدف إلى الاستفادة من نماذج المشاركة السياسية والتضامن خلال انتفاضة ٢٥ يناير من أجل خلق خطاب سياسي جديد خارج نطاق المعارضة العلمانية/الدينية، وما نستطيع الجزم به أن نتيجة هذه الجهود، وما ستؤول إليه نتيجتها، ليست واضحة في الوقت الحاضر.

نقاش الجلسة الأولى

انصبت تساؤلات وتعليقات الحضور في نقاش الجلسة الأولى على أسباب تحول الدول الغربية في مواقفها تجاه الثورات العربية، وبخاصة أنها عرفت بدعمها للأنظمة الحاكمة فيها، وسبب عدم توسع هذا الحراك ليطال الحالة الفلسطينية.

ووجه جانب من الحضور تساؤلات عن الموقف الأميركي إزاء الثورات والقضية الفلسطينية، والتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، فضلاً عن فرص حدوث تحرك احتجاجي مماثل لما يحدث في المنطقة العربية في أميركا ذاتها.

وفي هذا السياق، ذكر الباحث أحمد القاسم، أن أميركا والدول العربية كانت داعمة على الدوام لأنظمة الاستبداد في الشرق الأوسط، لكنها بعد ما حصل من تطورات في مصر، وتونس، واليمن وغيرها، تحولت إلى دعم الأنظمة الجديدة.

وتساءل القاسم عما إذا كان الموقف الأميركي المتغير من الأنظمة العربية نابع عن تملق، أو نفاق؟

أما النائب السابق برهان جرار، فاعتبر أن التحركات في الدول العربية لها جوانب إيجابية وأخرى سلبية، مضيفاً "إذا كانت المعارضة في سوريا، تريد أن تأتي بعبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري السابق، إلى الحكم، فباعتقادي لا فائدة منها".

وأشار إلى أن بعض القيادات، مثل محمد البرادعي، حاول أن يفرض نفسه على الساحة المصرية، لكنه فشل، ما اعتبره دليلاً على وعي القائمين على الثورة في مصر.

وعبر عن عدم خشيته على مستقبل الثورة في كل من مصر وتونس، مضيفاً "ما يزيدني اطمئنانا هو تضامن الجميع، وإننا نأمل أن تأتي الثورات بأنظمة حكم بما يسهم في زوال إسرائيل".

أما الباحث عمر عساف، فقال تعليقاً على المداخلات: إن هناك جانباً مما سمعناه أكاديمي بحت، بمعنى أنه أغرق في الأكاديمية، وبالتالي فحبذا لو تتم الإشارة إلى قضايا ملموسة تجاه المسائل التي نحن بصددها.

وأضاف: هناك العنصر الخارجي في موضوع الثورات، الذي يجب النظر إليه، لذا آمل أن يجري الحديث عنه سواء أكان دافعاً أم معطلاً للثورات، وأثره على مستقبل الحركات الاحتجاجية.

ونوه إلى أن ما حصل في مصر وتونس، لا يمكن تعميمه على الثورات في المنطقة العربية ككل.

واعتبر المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ممدوح العكر، أن المداخلات الثلاث للمتحدثين في الجلسة جاءت محفزة للفكر من الطراز الأول، قبل أن يتساءل عن سبب تلكؤ الحراك الشبابي الفلسطيني.

وقال: كيف يمكن تفسير هذا التلكؤ في الحراك، على الرغم من أن الأوضاع الضاغطة الموضوعية مزدوجة؟

من جهته، اعتبر المشارك سائد زهران، أن دعم أميركا لأية ثورة مرتبط بمصالحها، مشيراً بالمقابل إلى تأييده تسلم من سماهم "أناساً أخيار" للحكم في سوريا.

وتساءل عما إذا كان إبداء أميركا استعدادها لاستخدام "الفيتو" ضد التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لنيل العضوية الكاملة لفلسطين فيها، بمثابة تحريض للشعب الفلسطيني، وبخاصة الشباب منه، على رفض خيار المفاوضات.

وأكد أن أميركا غير معنية بوجود ثورات بشكل عام، منوهاً في الوقت ذاته إلى أن الثورة في مصر لم تحقق أهدافها بعد، وأن عليها أن تستمر.

وتساءل المشارك عماد أبو حجلة عن مدى امتلاك الثورات في مصر وتونس واليمن لأدوات النضج والحسم الثوري.

وتحدثت المحامية فوز عبد الهادي، عن مفهومي العلمانية والدين، بالتركيز على التجربة المصرية، متسائلة عن مدى تدخل المؤسسات الدينية في مصر بالمجتمع.

وقالت: هل يمكن أن يحتكر الأزهر تفسير الشريعة في مصر، أم أن هناك جهات أخرى يمكن أن تسهم في هذا الأمر.

وتناول الناشط الشبابي نزار بنات، موضوع سبب عدم نجاح الدراسات الاستشراقية في توقع حدوث ثورات في المنطقة العربية، ما عزاه إلى تركيز هذه الدراسات على إحداث ما سماه "غسيل دماغ" للأفراد في أميركا وأوروبا، وتحييد فكرهم، و"شيطنته" على حد وصفه.

وتساءل عما إذا كان المجتمع المصري محصناً من وقوع حرب أهلية بين أفراده.

وتطرق بنات إلى سبب تلكؤ الحراك الشبابي الفلسطيني، ما عزاه إلى تقاعس الفصائل عن التحرك، واتخاذ خطوات مبادرة نحو التغيير، معتبراً أن هذه الفصائل تريد أساساً من وصفهم بـ "الطبالين".

وذكر المشارك ساهر سقف الحيط، أن النخب والمستويات السياسية المختلفة التي كانت مرتبطة بالنظام السابق في مصر، لم تستطع أن تنتظم لقيادة الحراك الشعبي.

وقال: توقع حدوث الحراك الشعبي والثورة، موجود أساساً في إحساس كل منا، لأن كافة مبررات الحراك والثورة موجودة، ففي مصر هناك نسب فقر عالية، فضلاً عن الأحياء العشوائية، عدا عن أن كافة نواحي الحياة في الدرك الأسفل، كما أن ١٠٪ من الشعب المصري كان يملك ٩٠٪ من مصادر الثروة.

وبين أن العديد من القيادات السياسية في الدول العربية المرتبطة بالأنظمة التي أطيح بها، لم يكن لديها استعداد لاستيعاب إمكانية حدوث التغيير والثورة على الأنظمة.

ورفض التعاطي مع فكرة المؤامرة في نظرته للثورات في البلدان العربية، مضيفاً "إن الثورات بريئة، أصيلة جماهيرية، ونأمل ألا تسرق".

ووجه سؤالاً إلى هيرشكند عن فرص حدوث حراك شعبي في أميركا، يفضي إلى تقسيمها أسوة بما حدث مع الاتحاد السوفييتي سابقاً، لاسيما في ضوء التراجع في الثقة بمؤسسة الرئاسة في أميركا.

وأبدى المهندس عاطف ميداني، استغرابه من حديث البعض عن حراك شعبي فلسطيني والتلكؤ فيه، باعتبار أن الحالة الفلسطينية تختلف عن تونس، ومصر، وسائر الدول العربية.

وقال: الشعب الفلسطيني مؤطر، ولا يزال تحت الاحتلال، وبالتالي ماذا يمكن أن نجني من مثل حراك كهذا، فهل نقاتل القيادة أم الاحتلال؟

وتحدث الباحث د. رمزي ريحان، عن مفهوم "ثقافة الشباب"، الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية، مشيراً إلى أن هذا المفهوم وصل على ما يبدو إلى المنطقة العربية.

وتساءل عما إذا كانت الفجوة بين الشباب والأجيال المتعاقبة، إضافة إلى ثقافة الشباب، بمثابة عنصر مؤثر في الحراك الذي حصل في العالم العربي، وعن كيفية تأثيره على مسيرة هذا الحراك.

وفي معرض تعقيبه على تساؤلات وتعليقات الحضور، رأى عودة الله أن استبعاد فكرة المؤامرة مما وقع في المنطقة العربية من ثورات على مستوى التحليل "بمثابة خطيئة".

وقال: أنا لم أقصد التنظير للمؤامرة، بل قلت بشكل واضح وصريح المؤامرة بمعنى التخطيط، أو محاولة "السطو على الثورات" أو تجييرها، باعتبارها جزءاً من العالم السياسي اليوم، ولا يمكن أن نلغي المؤامرة كأحد المكونات في هذا العالم؛ عالم القوة المعاصر.

وأكد ضرورة التمييز بين بدايات الثورات وتطوراتها اللاحقة للتمكن من فهمها، معتبراً أنه في كل لحظة هناك إمكانية لحرف هذه الثورات عن مسارها.

وذكر أن الحراك الشعبي الفلسطيني واجه إشكالية منذ البداية، تمثلت في القدرة على تحديد الهدف من الحراك، فضلاً عن الهوس بتقنيات الاتصال الرقمي.

وقال: البعض يفكر أن إقامة مجموعة على موقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت "فيس بوك"، يعني أنها يمكن أن تتحول إلى حركة في الواقع المعاش، وهذه إشكالية.

وعبر عودة الله عن أسفه لعدم فهم البعض حتى اللحظة حقيقة الموقف الأميركي المنحاز إلى جانب إسرائيل، مضيفاً "الفيتو الأميركي ليس المصيبة، بل إننا بحاجة إلى شواهد لنعرف أميركا ومواقفها بعد ٧٠ عاماً، وإن استخدام الفيتو من عدمه ليست القضية".

وفيما يتعلق بالدراسات الاستشراقية، قال: إنني لم أعنِ بتاتاً أن هناك إشكالية معرفية بسبب البنية المعرفية التي تمزج الاستشراقَ بإنتاج معرفة حول المجتمعات العربية، وإننا فيما بعد الاستشراق، نشهد تحولات كثيرة في عالم المعرفة، وعلاقتها بالقوة.

أما السقا، فأشار إلى ضرورة التمييز بين الحركات الاحتجاجية، وعدم وضعها في سلة واحدة، بيد أنه أكد أن عامل الكرامة شكل أحد القواسم المشتركة للثورات.

ورأى أن محاولة تقديم قراءة للثورات وفهمها، مسألة تحتاج إلى وقت طويل، لافتاً في الوقت ذاته، إلى أهمية عدم استبعاد عنصر المؤامرة فيما يتعلق بالثورات وتحليلها.

ونوه إلى أن الممارسة اليومية في مصر وتونس تخلق وعياً لدى المجموعات الاحتجاجية بحقوقها.

ودلل على ما ذهب إليه بقيام نقابيين قدامى وأوساط أخرى باستئناف نشاطها بشكل ملحوظ، للمساهمة في ترتيب المشهد التونسي.

ولفت إلى أن هناك صراع أجيال في الدول العربية مرتبطاً بتغير الظروف، معتبراً أنه لا ينبغي التعاطي مع الشباب باعتبارهم معطى اجتماعياً غير قابل للتطور.

وأوضح السقا أن هناك مغالاة في الحديث عن الشباب على المستوى العربي لاعتبارات ترتبط بكون الشباب يشكلون الغالبية في المجتمعات العربية.

وعزا تلكؤ الحراك الشبابي في فلسطين إلى عناصر عدة، من ضمنها وجود الاحتلال، ودور السلطة المعطل لذلك، وعزوف الشباب عن السياسة، وغير ذلك.

وقال: هناك ملهاة عمرها عامان لها علاقة بأيلول، الغرض منها إلهاء مجموعة كبيرة من الشباب، وإن وجود سلطة على الأرض يعني وجود مؤسسات تعمل على تعبئة الناس.

وذكر أن هناك تجارب فاشلة على صعيد الحراك الشبابي، لافتاً إلى أن فشل الانتفاضات الفلسطينية السابقة يمثل عنصراً مهماً في تثبيط عزائم الناس.

أما هيرشكند، فركز على تقاطع دور مجموعة من التيارات السياسية

والاجتماعية خلال الثورات للحفاظ على زخمها.

وقال: إن تطور الدول العصرية في العالم العربي اتسم بتدخل المؤسسات الدينية، التي انخرطت أساساً في الدولة كما هو حال الأزهر في مصر.

وذكر فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة، أن الدول تعمد إلى توظيف الدين لخدمة الدولة، لافتاً إلى أن الدول عموماً تعيد بناء الدين لإبقائه بعيداً عن الحلبة السياسية.

وأشار إلى أنه لا يعتقد أن هناك نموذجا أو تعريفا واحدا لما يعرف بـ "الدولة الإسلامية".

وأضاف هيرشكند في هذا الصدد: لا أعتقد أن هناك دولة إسلامية ضمن نموذج واحد، إذ على ما يبدو فإن هناك تشكيلات متنوعة، فالسعودية مثلاً ليست دولة دينية حقيقية مقارنة بتركيا، بل هي تجسد نموذجاً لدور ديني يلعب في السياسة لكن بطريقة مختلفة.

وذكر أن النظام المصري السابق همَّش الأقباط، مشيراً إلى أنه لا يعرف إذا ما كان التحول الذي شهدته مصر سيسهم في تحسين فرص التعايش بين شتى الفئات في مصر، باعتبار أن من المبكر الحكم على ذلك الآن.

وتابع: هناك مشكلة خطيرة في مصر فيما يتعلق بالعلاقة بين المسلمين والأقباط، فهناك عداء متأصل ينفجر في بعض الأحيان، لكنني أجهل تأثير الثورة على هذا الأمر.

ونوه إلى أن "الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، شكل نقطة التركيز والاستهداف بالنسبة إلى الثورة في مصر، لأنه حكم البلاد على مدار نحو ٣٠ عاماً، وتمت شخصنة النظام فيه، بينما في دول أخرى مثل الهند، وعلى الرغم من انتشار الفساد فيها بدرجة عالية أسوة بمصر، لا تتوفر فيها إمكانية التعبئة والتحشيد نظراً إلى أن ديمقراطية النظام فيها، وسعة انتشار الفساد، تجعلان من الصعوبة بمكان تعريف شخص معين وتوجيه الأنظار إليه باعتباره مستبداً أو ديكتاتوراً كما هو حال مبارك".

وقال إنه ليس مفرطاً سواء بالتفاؤل أو التشاؤم إزاء حالة تونس ومصر، لكنه رأى أن الوضع فيهما غير مستقر بعد.

وأشار إلى تأييده وجود تأثير خارجي على الثورات العربية، مضيفاً "إننا نرى درجات متفاوتة من التدخل الخارجي، وبخاصة إذا ما قارنا بين ليبيا، والبحرين، وسوريا".

وتابع: التدخل الخارجي لم يحدد نتائج الثورات بشكل كامل، فهناك حشد للطاقات الوطنية ولا يمكن اختزالها في إملاءات التدخل الخارجي.

وبالنسبة إلى أميركا، رأى أنها تجنح أكثر فأكثر نحو المضي قدماً في مواقفها الداعمة لإسرائيل، معتبراً أنها تنتقل في أسوأ اتجاه على هذا الصعيد.

ورجح أن يكون هناك "فيتو" أميركي ضد أي قرار في مجلس الأمن مؤيد لحصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، مضيفاً "هذه هي القوة، ولا توجد عدالة في ذلك".

وأوضح أن أميركا تسعى ما أمكنها إلى الحفاظ على مصالحها في المنطقة في تعاطيها مع الثورات، ما دلل عليه بممارستها ضغوطاً على المجلس العسكري في مصر من أجل احترام اتفاق السلام المبرم مع إسرائيل، والاتفاقيات الاقتصادية القائمة.

وأوضح أنه لا يتوقع حدوث ثورة في أميركا، مضيفاً "إن إمكانية تحدي النظام تضعف يوماً بعد آخر، وأعتقد أن لا إمكانية لحدوث انتفاضة في أميركا في المدى المنظور".

مدير الجلسة: منير فخر الدين
عضو هيئة تدريسية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وبرنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة بجامعة بيرزيت

لماذا لم يتم التنبؤ بالثورات العربية: الاستشراق، المركزية الأوروبية والحداثة

مجيد شحادة
عضو هيئة تدريسية في معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت

تناول مجيد شحادة في مداخلته، مسألة عدم توفر وصعوبة فهم وتقييم الثورات العربية، علاوة على دور الاستشراق، والمركزية المعرفية الأوروبية والحداثة في التعاطي مع هذه الثورات وتحليلها.

وقال شحادة: على الرغم من تاريخ طويل للثورات في العالم العربي في آخر ١٠٠ سنة، من مصر إلى العراق، وفلسطين، والجزائر، وسوريا وغيرها من البلدان، فإن قليلاً من الباحثين والمعلقين والخبراء توقعوا الثورة العربية الأخيرة.

وأضاف: كانت هناك في السابق دراسات كثيرة عكست تنبؤاً أو تخوفاً بالذات من قضية الديموغرافيا، وتزايد نسبة الشبيبة في العالم العربي، وقد كان هذا التخوف من إمكانية تطرف الشباب العربي.

وأردف: هذه النظرة للعالمين العربي والإسلامي، لم تكن عند العالم الغربي فحسب، بل كانت عند المحللين العرب والمسلمين أيضاً، فحسب هذه النظرة كان العالم العربي خارج التنظير، وخارج التغيير، وبخاصة التغيير الذاتي؛ أي الذي ينبع من المجتمع العربي نفسه، وليس التأثيرات الخارجية.

وتابع: حتى عندما بدأت الثورة في تونس، ظل الكثيرون يشكون فيها، وامتنعوا عن تسميتها بـ "ثورة"، وعندما بدأت تنتشر الثورة في مصر ودول أخرى، كان كثير من المعلقين يعتبرون أن وضع مصر مختلف، وأنها لن تنجح مثل تونس، لأن تغيير النظام في مصر أصعب.

ومضى قائلاً: عندما نجحت الثورة في مصر في تغيير نظام حسني مبارك، فإن حججاً أو ادّعاءات مشابهة استمرت، أو تم تطبيقها على حالات أخرى.

وأضاف: عندما نجحت الثورة في مصر في إزاحة نظام مبارك، كثيرون تسرعوا في الحكم على طبيعتها وإمكانية نجاحها، حتى أن البعض ادّعى أن الحالة في مصر ليست ثورة، بل انقلاب عسكري، بينما آخرون خافوا من المد الإسلامي أو سيطرة الحركة الإسلامية على الثورة، فيما البعض ادّعى أن أميركا وإسرائيل والغرب بشكل عام يتدخل فيها، أو وراء هذه الأحداث التي وقعت في تونس ومصر.

وقال شحادة: هناك من استنكر تدخل "الناتو" في ليبيا، وصور الثورة الليبية وكأنها تقاد من قبل مجرمين أو "القاعدة"، فيما آخرون قالوا عن هذه الثورة إنها من إنتاج الغرب ضد نظام القذافي.

واستدرك: هناك آخرون قالوا الشيء نفسه عن سوريا، أي أن أميركا وإسرائيل وراء الأحداث التي تقع في العالم العربي.

وتابع: في صلب هذه الحجج والادّعاءات، فإن السؤال الأساسي هو هل الثورات هذه ثورات داخلية محلية أم من عمل الغرب، أي أوروبا وأميركا وإسرائيل؟ ولفهم هذه الادعاءات أو الأسئلة هناك ثلاثة عناصر لفهم هذه الادعاءات، ومن ثم خلق صورة أوضح عن الثقافة الغربية، تتمثل في الاستشراق، والمركزية الغربية، والحداثة.

وبالنسبة إلى الاستشراق وتخيله أو تمثيله للعالم العربي، قال شحادة: إن الاستشراق كمنظومة معرفية، صوّر الشعب العربي بأنه شعب "كسول"، ليست لديه حيوية للتغيير، ولا روح المبادرة، وأنه بحاجة دوماً إلى قوى خارجية لتغييره للوصول إلى تغيير وتقدم.

وأردف: برأيي، فإن هذا التمثيل عن العرب سيستمر في تأطير أو تشكيل الحديث أو النقاشات، وبخاصة في التحليلات المسيطرة في الغرب، مع التأكيد على أن هذا التمثيل له صدى في الشرق أيضاً.

وأضاف: على الرغم من أن كافة الشروط التي أدت، أو يعزو إليها المحللون أسباب الثورات والتغيير في العالم، بعدما نجحت هذه الثورات، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والكبت والوعي بالكبت، كانت كلها متوفرة قبل هذه السنة والسنة الماضية، فإن الأمر الوحيد المختلف في هذه الفترة هو أن الإمبراطورية الأميركية– الصهيونية تم إنهاكها، ففي السنوات العشر الأخيرة كان اهتمامها مركزاً ليس على ثورات الشعب العربي، بل على حربها في العراق، وأفغانستان، والوضع في فلسطين، ولبنان، وإيران، وبرأيي هذا الشيء الوحيد الذي يختلف عن الفترة الماضية، ونستطيع من خلاله أن نحلل الثورات.

واستدرك: لكن حتى بعدما أصبح من الصعب وقف هذه الثورات، كان هناك حديث لدى المسؤولين الغربيين غير مؤيد للثورات، بيد أنه على إثر نجاحها كان من الصعب على القيادات السياسية أن تقف موقف الحياد، وعاد الخطاب الرسمي وغير الرسمي الغربي –فضلاً عن تأييده للثورة في مصر وتونس– إلى استعمال المعرفة أو المنظومة المعرفية الاستشراقية في تحليله وتقييمه للوضع في العالم العربي.

وقال: إن بعض الليبراليين اليساريين مثلاً ادّعوا، أن عدم اللجوء إلى العنف في ثورتي مصر وتونس، نتيجة لتأثير بعض القياديين فيهما ممن درسوا نظريات اللاعنف في أميركا، وعادوا لتطبيقها في هذين البلدين.

وأضاف: حسب هذه الادعاءات، فإن الفكر الغربي لم يساعد هذه الثورات فحسب، بل والتكنولوجيا الغربية، فانصب كل التحليل على كيفية مساهمة مواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيس بوك"، و"تويتر" وغيرهما في إحداث ثورات في مصر وتونس.

وتابع: بالطبع، فإن هذا الادّعاء جاء دون أية دراسات نقدية عن عدد أو نسبة المستعملين لهذه التكنولوجيا، وبالتالي تم تصوير الأمر وكأنه لولا هذه التكنولوجيا لم تكن لتحصل هذه الثورات، وبالتالي تبعاً لهذا الادّعاء فإن التغيير في العالم العربي إذا حصل، يجب أن يحصل نتيجة تأثير ومساعدة أفكار وتكنولوجيا غربية!

وقال: أيضاً، تبعاً لهذا الإدعاء، فإنه حتى لو أن بعض هذه الثورات لم تتم برمجتها أو هندستها عن طريق الغرب، فإنه تم التأثير عليها من خلال هذه الأساليب أي الأفكار والتكنولوجيا الغربية.

ونوّه شحادة إلى أنه "مقابل الاستشراق الغربي للشرق أو العالم العربي، كان هناك استشراق ذاتي لدى بعض المفكرين المحليين يعكس نظرية "المؤامرة"، فكثير من المحللين في الإعلام العربي يحللون الثورات العربية على أنها مؤامرة مدارة من الغرب، ما يماثل نظرية المؤامرة، وبخاصة إذا كان الهدف من هذه النظرية ليس التشكيك في الخطاب الرسمي، بل التأكيد عليه وإثباته.

واستطرد: إضافة إلى الاستشراق والاستشراق الذاتي، هناك عنصران آخران ساعدا في صعوبة توقع وفهم وتقييم الثورات العربية، هما الحداثة، والمركزية الغربية.

وأضاف: إن المعرفة الغربية هدفها بالأساس ليس المعرفة فقط، بل والسيطرة وإجهاض نظريات يتم فحصها في مختبرات العالم الثالث، وإذا تبين في تجارب عدة أن هذه النظريات غير صحيحة، تتم هندسة المجتمعات حتى تتطابق مع النظريات الغربية.

وتابع: إن نظريات التغيير الاجتماعي والثورات، ومن ضمنها النظريات الماركسية، التي تسيطر على الأكاديمية الغربية، وبشكل تلقائي على المعرفة في الأكاديمية العالمية، تم إنتاجها كقالب لفهم التغيرات في المجتمعات، وتبعاً لها يتم فحص إذا ما كان حدث معين في منطقة معينة من العالم تنطبق عليه النظرية أم لا، وحسب هذه النظريات يتم فحص وتقييم الثورات العربية، إن كانت ثورات أم لا.

واستدرك: مثلاً في كلمة قدمها في مركز "مدى الكرمل" الشهر الماضي، محاضر مشهور في أميركا، وصف الأحداث في مصر، بأنها نصف ثورة ونصف انقلاب عسكري، وبرأيي فإن هذا التوصيف يشابه نصف استشراق ونصف خيال شيوعي، إضافة إلى خيبة أمل مما حدث ويحدث في مصر.

ومضى قائلاً: بالطبع، فإن هذا التقييم جاء دون اعتبار أن الثورة في مرحلتها الأولى، وبالتالي من غير الواقعي إطلاق حكم نهائي عليها خلال الوقت الحالي، فالثورة المصرية حدث تاريخي مستمر، وليست حدثاً تاريخياً انتهى ويمكن تقييمه، لكن هذا ليس ما يظنه مفكرون آخرون مثل "جيجك"، الذي يظن أن الثورة في مصر والمنطقة العربية بشكل عام انتهت، ويستعمل عبارة أن "الثورة في مصر ماتت".

وقال: يرد حميد دباشة، المحاضر في أميركا، على "جيجك"، مؤكداً أن نظرة الأخير متقوقعة في عالم ماركسي قديم، وأن هذا العالم بالنسبة لنا ميت.

وأضاف: حسب دباشة، فإن العالم الذي يصنعه العرب والمسلمون وغيرهم يختلف عن عالم "جيجك" وغيره من المفكرين المتقوقعة أفكارهم في

الفكر الحداثي الغربي، وبالتالي فإن أفكاراً مثل تلك التي يحملها "جيجك" لا تساعدنا على فهم ما يدور في العالم، بل على العكس غالباً ما تسبب بلبلة، وتؤدي إلى سوء تقدير.

وأعرب شحادة عن اعتقاده بأن "مثل هذه الأفكار والتحليلات مرتبطة بفكرة الحداثة الغربية وعلاقتها بالمعرفة والقوة، والفعل، بمعنى أن هذه الأفكار والتحليلات لم تأتِ من فراغ، لكنها جزء من تاريخ طويل، وإنتاج معرفي عمل يداً بيد مع القوة والسياسة التي مورست منذ بداية الحداثة الغربية كفكر وعمل".

وقال: مع بداية الحداثة الغربية أو نشأتها، تلخصت الإدعاءات بأن التاريخ الإنساني للمجتمعات وصل إلى حالة تغيير نهائية، وتم الإدّعاء بحسبها بأنه تم اكتشاف أسرار المجتمع الإنساني، وأن الإنسان تم تعريفه كإنسان عقلاني يمكن فحصه وتقدير تصرفاته حسب معادلات ونظريات موجودة.

وأضاف: إن هذا الإيمان الأعمى بالمعرفة الإنسانية برأيي استبدل الإيمان الأعمى بالروحانيات أو الدين، ومن وجهة نظري فإن هذه ادّعاءات أكثر منها حقائق، وإن هذه النظريات والإنتاج المعرفي حسب منظرين كثيرين مرتبطة بشكل رئيسي بنظريات مسبقة وخيال استشراقي عند الآخرين، واستعلاء عنصري لحضارة معينة مقابل غيرها من الحضارات، كما أنها مرتبطة بتاريخ الاستعمار والإمبريالية الغربية في القرون الخمسة الأخيرة.

وتابع: هذه المعرفة التي تم إنتاجها وتركيبها وكأنها نظريات حسب تيموثي ميتشل، كما ورد في كتابه عن تاريخ الاستعمار البريطاني في مصر، وكانت مبنية على تصورات وخيال ومعرفة مسبقة عن المصريين، وعندما تم إثبات خطئها جرت محاولة هندسة المجتمع المصري بدلاً من إعادة النظر في النظريات.

واعتبر شحادة أن تحليل ميتشل عن استعمار مصر مثال جيد على الربط بين الفكر والفعل، بالنسبة إلى الحداثة الغربية، عدا كونه مثالاً على الفرق بين الادعاءات والحقيقة بالنسبة إلى الحداثة الغربية.

وبين أن هدف مداخلته تمثل أساساً في محاولة الدفاع عن التاريخ العربي، والتركيز على التدخلات الغربية وتأثير المعرفة والاستشراق المرتبط بالحداثة الغربية حول نظريات التغيير، وقال: علينا الاعتراف بتأثيرها، لكن ألا ندعها "تخربش" أفكارنا عن الثورات العربية، ونظرتنا إلى هذه الثورات.

واستشهد برأي سمير أمين، الذي قال: علينا أن نرى الثورة المصرية الحالية كجزء من الثورات السابقة، التي قامت بها حلقات مختلفة ضد أنظمة فاسدة، واستعمار خارجي، والتدخل الخارجي في البلاد من أجل السيطرة على المصادر فيها، ومنع العالم العربي من أخذ مساره التاريخي بشكل ذاتي، والإبقاء على تبعية العالم العربي للنظام الغربي.

ونقل عن لير ستين، في تحليله للثورة الليبية مقولته بأن "علينا أن لا نعود إلى فحص وامتحان خطاب المستعمرين، إلى جانب أنه على الرغم من قوة الإمبراطورية الغربية، والسيطرة على النظام العالمي السياسي والاقتصادي والعسكري، فإن الوضع الحالي يثبت ضعف النظام العالمي، وأن تدخلاته في العالم العربي هي لفعل أفضل ما يمكن بالنسبة إليه"، مضيفاً "لقد تبين في الحالات كافة أنه حتى الآن أن هناك عدم سيطرة كاملة على الأحداث، ليس في الثورات العربية في مصر وتونس فحسب، بل في العراق، ولبنان، وفلسطين، وأفغانستان أيضاً".

وأردف: لغرض إيضاح الموقف والمساعدة في اتخاذ موقف تجاه الثورات، فلا بد من استذكار مواقف مفكرين مثل برهان غليون، الذي نقل عنه مقولته "علينا إلى جانب عدم إغفال السياسات الغربية وتلاعبها في سياسات المنطقة، أن لا ننسى جرائم الأنظمة العربية المختلفة".

وخلص شحادة إلى القول: بشكل عام، ينبغي أن نكون أكثر حذراً في تقييم الثورات العربية، وأن نتفادى إصدار أحكام سريعة بشأنها، فهي لا تزال حدثاً قيد التشكل، والوقت سيحدد أي شكل ستتخذه هذه الثورات. وفي سياق القيام بذلك، لا بد من التنبه من تأثير استخدام المنظومة المعرفية للاستشراق، بما في ذلك الاستشراق الذاتي، والمركزية المعرفية الأوروبية.

مساهمة في التحوير على تاريخ فكرة الاستبداد

إسماعيل ناشف
عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة "بن جوريون" ببئر السبع

أوضح إسماعيل ناشف في مستهل مداخلته، أنه لن يقدم شيئاً جديداً للجمهور على الصعيد المعرفي، مبيناً أن موقف عدم التجديد هو موقف معرفي، وليس موقفاً أخلاقياً ولا موقفاً سياسياً.

وقال الناشف: يحدث كثير من اللغط واللغو في مؤتمرات، وفي الإعلام، ويقف الناس ويتحدثون وكأنهم يعرفون ماذا يحدث؟ وأنا وبكل تواضع أقر بأنني لا أعرف بالضبط ماذا يحدث، وأن مداخلتي غير واضحة لي تماماً، لكنني أود أن اصطحب الجمهور عبر مداخلتي في مشوار، ولذا سأطرح جملة من الأسئلة، وهذه الأسئلة ستنسج مع بعضها البعض موقعاً للنظر، نستشرف منه الحدث الذي يحصل في المجتمعات العربية، هذا الموقع ليس جديداً؛ بمعنى أنني أنا من أوجدته، بل استمددته من درس فكري موجود في الفكر العربي الإسلامي، أحد المعالم الأساسية فيه هو "طبائع الاستبداد" للكواكبي، الذي يستخلص فيه بنية أساسية موجودة في الأنظمة العربية، ويقول الأمور التي تقال اليوم إن لدينا حاكماً ومحكوماً، وبينهما فجوة غير قابلة للردم، وإنه لا توجد أية وسيلة للاتصال، إلا عن طريق الهوى؛ هوى الحاكم، بمعنى أن الأشياء تدار بناء على الهوى، وفي آخر الكتاب يوضح أنه في الحقيقة لا توجد مدونة أو مجموعة من القوانين التي تحكم أو تضبط العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبالتالي فإنني على هذه البنية أريد أن أجري تحويراً.

وأضاف: كثير من الناس تفاجأ من الأحداث الجارية في العالم العربي، وأقصد هنا الناس في العالم العربي ... والسؤال هنا: هذه المفاجأة من أين منبعها؟ وبالتالي لماذا أنا تفاجأت؟

وتابع: قد أكون تفاجأت لأن إيقاعي اليوم مربوط مع وسائل الإعلام، وهي تعطيني الخبر كنوع من الوجبات السريعة، وقد أكون تفاجأت لأنني منذ فترة، أنا بمعنى الجماعة العربية الإسلامية المتغيرة، تنتظر أن يحصل أمر لديها، أكان في الأدب، أو السينما، أو الشعر، أو الفكر، إذ منذ نحو ٢٠٠ عام ننتظر أو نطمح أو نسعى لبناء مجتمع بديل، بمعنى أن النهضة العربية لم تتحقق، بل تم تأجيلها طوال الوقت.

وأردف: مقارنة مع المفاجأة الأخرى، أو أنواع المفاجآت الأخرى المربوطة مع وسائل الإعلام، أقترح أن نغير العدسة التي ننظر من خلالها إلى الحدث، وألا تكون عدسة إعلامية، بل على العكس يجب أن نسعى إلى الخروج من هذه العدسة الإعلامية، وأن "نركب" عدسات مختلفة خاصة بالزمن، بمعنى أنه يمكنني أن آخذ وحدة زمنية تغطي ٥٠ عاماً، وأن أعتبر أن هذه الوحدة الزمنية أكثر ملاءمة للنظر إلى الحدث والفهم من –مثلاً– متابعة قناة تلفزيونية تعطيني الحدث بشكل استعمال لمرة واحدة مثل الكؤوس البلاستيكية.

وقال الناشف: الخبر في المرحلة التي نعيش هو خبر لمرة واحدة، وبعدها لا يعود خبراً، لكن بالنسبة لنا كأناس نعمل في فحص المجتمع، والفكر، لا تجدي نفعاً متابعة الحدث لمرة واحدة، وبالتالي يجب أن أنال برهة من الزمن حتى أتأمل وأفهم ماذا يحدث، إذ لا أستطيع أن أبني إيقاعي بناء على إيقاع سوق استهلاكية، وسائل الإعلام جزء منها، عبر سعيها طوال الوقت إلى ترويضنا على كيفية استهلاك الأخبار لمرة واحدة، فقضية الزمن حيوية، إما من ناحية كونها وحدة التحليل لتحديد ما أريد أن أنظر إليه، وإما لمحاولة تجنب الإيقاع الإعلامي للأحداث، وبالتالي هذه مسألة مهمة، باعتبارها أول محور في الموقع الذي أريد أن أبنيه، أو التحوير على مفهوم الزمن.

وأضاف: أعتقد أن الزمن عامل مركب للظاهرة التي نعمل عليها، بمعنى أنه ليس ظاهرة خارج الحدث، وبالتالي ربما أفكر أنه منذ حملة نابليون على مصر حتى الآن، فإن الزمن كان بمثابة عملية تركيم لأحداث متتالية نضجت بشكل أو بآخر خلال الفترة التي نعيش، وهي قرنين من الزمن.

واستدرك: إن كثيراً من المفكرين والمفكرات في العالم العربي أجروا هذا التمرين، مثل الباحث المغربي عبد الله حمودة، الذي نظر إلى نسق الشيخ والمريض عبر فترات زمنية مختلفة.

وقال: لاحظت في الخطاب العربي المنبثق عن هذه الأحداث، أن الكل متعجل ويريد أن ينهي الموضوع، وباعتقادي لا بد من التريث، والتقاط الأنفاس، والفحص، والتأمل، وبخاصة أننا نبحث في قضايا إنسانية أساسية.

وتابع: على سبيل المثال، لم أجد أحداً يقترح أو يتحدث عن أن ما حدث، ربما جزء من سعي الإنسان إلى البحث عن سعادته، فالكل يتحدث بمصطلحات لا أعتقد أنها تمت بصلة مباشرة للحدث نفسه، وبالتالي فإن من يريد أن يتحرر أو ينعتق من القمع، لا بد أن نوفر له أنواعاً أخرى من اللغة، بمعنى أن الحدث يتطلب لغة معينة خاصة به.

ورأى أن تناول السعادة في العلوم الاجتماعية كمقياس مجرد أمر لا يجدي، مضيفاً: مثلاً، هل يمكن أن نكتب بحثاً عن السعادة؟ وبالنتيجة فالخطاب السائد خطاب من نوع آخر، مع أن الحدث له لغة خاصة به، لذا أعتقد أن وحدة الزمن ستحدد أنواع الخطاب التي أستطيع استخدامها.

وتطرق الناشف إلى "مسألة التناقض"، وقال: في المجتمعات العربية الإسلامية هناك حقل من التناقضات غير قابلة للحل من وجهة نظري، مثل العلاقة بين الفصحى والعامية، فمنذ فترة التأصيل حسب (محمد عابد) الجابري، وهذه العلاقة التناقضية بين العامية والفصحى ما زالت موجودة، وبين وقت وآخر يتم التعبير عنها بأشكال مختلفة، وهو ما ينطبق على العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وأردف: في الحضارة العربية الإسلامية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، علاقة تناقض غير قابلة للحل، وإن ما تمثله من فجوة تستدعي التفكير فيها انطلاقاً من أشكال معينة غير تقنية، من مثال الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وهي تقنيات في هندسة المجتمعات غريبة عن طبيعة هذه الفجوة. فهذه الفجوة غير قابلة للحل، ونحن بحاجة إلى التفكير من خلالها، وليس التفكير من خلال مفاهيم غريبة عنها.

وتابع: قد يأتي أحد ويقول طالما أن هناك تناقضاً فلنعمل "تركيباً"، وهذا ممكن، لكن حتى الآن هذه التركيبات لم تنجح، ولغاية الآن الجسور كافة التي أقامها الناس في العالم العربي، ومن ضمنهم أشخاص مهمون ومفكرون، لردم الفجوة، فشلت لأسباب عدة.

واستعرض آراء مفكرين تناولوا هذه المسألة، فضلاً عن الكواكبي، مضيفاً: هناك كتاب مهم جداً عادة يتم تأطيره في سياق مختلف، هو كتاب علي عبد الرازق، "أصول الحكم في الإسلام"، حيث يشير إلى أنه لبناء نظام حكم علينا أن لا نعتمد على العقيدة، وبالتالي ركز على مداخلة تشير إلى أن الإسلام لا يحتوي على بذور أو أساسيات حاكمية ما، وهذه المقولة كانت أساسية جداً خلال فترة دقيقة جداً من حياة الأمتين العربية والإسلامية هي فترة إلغاء الخلافة.

وقال الناشف: إن إلغاء الخلافة لا يؤخذ حالياً بشكل جدي، ولكن لو قارنا مسألة إلغاء مؤسسة الخلافة مع تقسيم فلسطين، فإن حدث تقسيم فلسطين إلى أجزاء هو حدث مشوه جداً لوعينا، بمعنى أن الضفة وحدها، قطاع غزة وحده، الشتات وحده، وبرأيي فإن ما ينطبق على تقسيم فلسطين ينسحب على إلغاء مؤسسة الخلافة، إذ كان له وقع مصيري جداً وتأسيسي، بني عليه لاحقاً كيف نحن فهمنا ذاتنا.

وأضاف: منذ عبد الرازق وحتى اليوم، مئات وربما آلاف الكتب في العالم العربي تناولت هذا الموضوع، إذ لا يوجد مفكر أو مفكرة في العالمين العربي والإسلامي لم يتطرق إلى موضوع الاستبداد، ولماذا هو –أي الاستبداد– في تناقض مع الحل، وقد اقترح البعض تبني المشروع الضخم الذي طرحه الجابري، والذي قال إن هناك عقلاً ما عبر تاريخي للعرب، وحاول تبيان ملامح هذا العقل.

واستطرد قائلاً: هناك آخرون اعتمدوا على الفكر الماركسي، إذ يحاولون أن يضعوا تركيبة ما لفهم هذه المسألة عبرها، فضلاً عن المداخلات الغربية، وبالتالي فإن كافة هذه المداخلات كانت بمثابة محاولات لتفسير هذه العلاقة غير القابلة للحل بين الحاكم والمحكوم، ما يعني بالإجمال أن هناك محاولات لا نهائية قام بها أناس مختلفون لعمل متكآت لحياتهم اليومية خارج هذه المنظومة، لكن تأجيل حل التناقض، أي –مثلاً– تأجيل الصدام مع النظام أو المستعمر الصهيوني، لا يحل، فالمفاوضات وتأجيل حل الصراع مع النظام الصهيوني لا يحل، لكن لربما يوفر لي فسحة كي أتنفس وأعمل أشياء أخرى، لكنه لا يحل التناقض الأساسي. إذن، ما هي الإمكانيات المطروحة أمامي كشخص يريد أن يفكر، وينظر من موقع ما تحويري.

وتابع: بناء على التجربة التي أجريناها وتعود إلى ٢٠٠ عام، وربما أكثر من ذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو ماذا يعني التحوير؟ إن التحوير اليوم يفهم أساساً على أنه قادم من مجالات فيها كثير من الإبداع، كالموسيقى، والخط العربي، والتلاوة، والتجويد، وبالتالي هناك مبنى ما أقترحه للنظر إلى الأنظمة السياسية، وبما أننا عادة ننظر من النظام السياسي إلى المجتمع، فإنني أقترح أن يكون موقع النظر عوضاً عن النطاق أو المجال أو الحيز السياسي الاجتماعي الذي يركز على التناقض غير القابل للحل، مرتكزاً على أدوات معرفية إبداعية إنسانية من نوع آخر في هذا المجال، حتى لا نعلق في منظومة متكررة لا تخلق جديداً طوال الوقت.

وقال: إن الحدث الذي يحصل اليوم مبني على أو بحاجة إلى التعبير عنه من خلال فهم آخر، أو طاقة أخرى من نوع خاص، أي ليس بمعنى اللعبة السياسية، بمعنى طريقة توجه مختلفة للتناقض ذاته، وهذا يستدعي نوعاً من الرشاقة بالتفكير، أو عدم التخوف من ترك الأشياء المألوفة التي نعرفها، وأن أبدأ بممارسة تمرين هو عملياً تحوير وليس حلاً.

وأضاف: من خلال الملاحظة، فإن الحدث الأساسي في العالم العربي، هو حدث حياة، أي أن هناك أناساً يريدون أن يعيشوا بشكل معين، ويطمحوا أن يعيشوا بحالة إنسانية أرقى، وهناك من يقمعها، وبالتالي فالأمر بهذه البساطة.

وأردف: إننا أحياناً نعلق في خطابات فيها شيء من مؤسسات، ودساتير، لكن بإمكاننا أن نعود إلى اللحظة الأساسية الإنسانية للحدث، وأن ننظر منها إلى الشيء الأعم وليس العكس، أي عدم احتساب الموضوع من منظور الربح والخسارة سياسياً، من هنا تصبح قيم وأخلاقيات مثل الإبداع والسعادة، والفضيلة، هي الأمر الأساسي عوضاً عن مصطلحات مثل حق وواجب، ودستور وقانون، ولإنجاز ذلك ما ينقصني هو رؤية لمجتمع مبني على كتلة من الأخلاق الإنسانية التي أستطيع أن أعيش بالاستناد إليها، وليس عقداً اجتماعياً بالمعنى القانوني الإجرائي. وبالنتيجة، فإن المداخلة الخاصة بي مفادها أن هناك في الحضارة العربية الإسلامية مناطق في الوعي الجمعي، بالإمكان أن تشكل متكآت لخلق عقد اجتماعي قيمي حول ما هو الإنسان، والحرية، بمعنى أن بمقدورنا أن نعود إليها للنظر إلى الحيز السياسي وليس العكس، فالأمر الأساسي للناس في المجتمعات العربية والإسلامية هي أنهم غير قادرين على الحياة، فإذا نظرنا مثلاً إلى من يشاركون في المظاهرات في سوريا، وليبيا، والبحرين، ومصر، نجد بكل بساطة أنهم الناس الذين فقدوا بسبب علاقتهم مع النظام إنسانيتهم، فهذا السعي في البحث عن السعادة، والإنسانية والفضيلة هو شيء أساسي.

وقال الناشف: بالإجمال، فإن الشيء الأساسي الذي أريد أن أقوله، أو التحوير، أن حدث اليوم يرتبط بأساسيات أو إحداثيات أساسية تتعلق بالطريقة التي نحن نفهم فيها أنفسنا، وبالتالي إذا أردنا أن نفهم أنفسنا من خلال علاقة الحاكم والمحكوم، برأيي المتواضع فإن الشحنة الإنسانية الموجودة في الحدث العربي اليوم سنفقدها إذا اختزلناها في هذه العلاقة.

نقاش الجلسة الثانية

شهدت جلسة نقاش الجلسة الثانية تساؤلات عن تأثير العنصر الخارجي في اندلاع الثورات بالمنطقة العربية، إلى جانب توجيه أسئلة حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مداخلة الناشف بشكل خاص، وأهمية الفكر الماركسي كأداة في تحليل الثورات في مداخلة شحادة.

وفي هذا السياق، اعتبر المهندس عاطف ميداني، أن التطورات في المنطقة العربية لم تصل إلى مفهوم الثورة بالمعنى الحقيقي، بقدر ما هي انتفاضات واحتجاجات، مضيفاً "على الرغم من تقديري للأسباب الموضوعية والذاتية والأسباب التي أدت إلى هذه الانتفاضات، فإن من الواضح أن هناك عنصراً أو تدخلاً خارجياً، وهذا ليس من منطلق نظرية المؤامرة".

وتابع: كانت أميركا قد أعلنت في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، عن نشر مبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحت هذا الشعار، تم الشروع في تشكيل منظمات غير حكومية ومراكز دراسات، وتدريب بعض الناس على مثل هذه المفاهيم، وذلك ليس بغرض نشر الديمقراطية، بل خلخلة وإحداث خلافات ونعرات داخل المجتمعات العربية.

أما الكاتب أحمد القاسم، فاعتبر أن الناشف قاد الحضور إلى متاهات فلسفية عميقة جداً، مضيفاً "إن معظم الأنظمة الغربية ديمقراطية، ومنتخبة من قبل الشعوب، وبالتالي التناقض بينها وبين الأنظمة يكاد يكون محدوداً جداً".

واستدرك قائلاً: أما في العالم العربي، فإن التناقض كبير، والحكام مستبدون وغير منتخبين ديمقراطياً، لذا فإن الفجوة بين الجانبين تتعمق، لكن هل هذا التناقض يتم مع مرور الزمن، أي بمعنى هل التراكمات الكمية تتحول إلى تراكمات نوعية، وبالتالي الشعب يصل في لحظة ما إلى وضع لا يتمكن فيه من الاحتمال أكثر؟ هذا باعتقادي ما حصل في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وسوريا.

وقال المشارك محمد دروزة: الإنسان صنع الثقافة وطورها حتى أنتج الثقافة العلمية، وهذه الثقافة هي بوابة التحرر الثقافي، وبالتالي فإن الصينيين كانوا يقدسون العمل، لذا طوروا الثقافة، وانفتحوا على الثقافة العلمية من الغرب، أما نحن العرب فإن ثقافة الاستبداد أو الاستبداد الثقافي منبعها من البدو في الجاهلية، والنص الديني.

وتابع: بما أن الإنسان في المنطقة العربية مهزوم أمام الطبيعة، فإن الاعتقاد الديني هو المعادل الموضوعي للعجز الإنساني أمام الطبيعة ومشاكل الحياة، وبما أن ثقافتنا الماضوية هي التي تصنعنا ليس بإمكاننا أن نقبل الثقافة العلمية، وبرأيي فإن كل خطاب ثقافي لا يعمل على التوعية المدنية العلمانية الديمقراطية في المجتمع، لا يعول عليه في التنمية، لأنه خطاب يعيد إنتاج التخلف وما يرتبط به من مظاهر الكبت، والحرمان، والجهل، والاستبداد الثقافي.

وتساءل دروزة عما إذا كان بإمكان العرب أن يصنعوا ثقافتهم أسوة بسائر الشعوب.

من جانبه، تحدث العضو السابق في المجلس التشريعي الأول برهان جرار، عن دور الرئيس الليبي معمر القذافي في "تجهيل شعبه على مدار أربعة عقود، واستقدام قرابة أربعة ملايين وافد من دول مختلفة لخدمة الشعب الليبي"، مبيناً في الوقت ذاته، أنه "ظهر في ليبيا مليون حافظ للقرآن".

وقال: نحن نظلم القرآن في تعاملنا معه، متسائلاً عما إذا كان للجانب الديني دور في اندلاع الثورة في ليبيا.

وتابع: نحن نعيش على البديهية والسذاجة، وإن العالم الغربي يخطط لنا ونحن نسير حسب تخطيطه، وبالتالي إن لم نعد إلى العقيدة الصحيحة وغير المتزمتة لن يصلح حالنا، ما يعني أنه لن يصلح هذا الزمن إلا بالعودة إلى الأسس الإسلامية الأولى.

وتساءل المحاضر في جامعة بيرزيت د. روجر هيكوك، عما طرحه شحادة بخصوص الفكر الماركسي، مضيفاً "لقد كنت أظن أن الفكرة الماركسية غير مهيمنة أو شبه ميتة، لكن اكتشفت من خلال العرض أنها حية جداً".

ونوه إلى أنه بعد اندلاع الثورات العربية، حرص على قراءة كتابات ماركس، الذي يشير إلى استحالة التنبؤ بالثورات، باعتبار أنها تندلع كبركان من الفضاء، مضيفاً "النتيجة الحتمية الوحيدة للثورة هي الثورة، لذا لست متأكداً من وصف البعض للثورة المصرية بنصف ثورة، ونصف انقلاب".

وقال تعقيباً على مداخلة الناشف: لقد فهمت من العرض أنه في الحضارة العربية الإسلامية، الفجوة بين الحاكم والمحكوم مستمرة ومسألة حتمية، وبالتالي هل بعد اندلاع الثورة العربية العام ٢٠١١، دخلنا في فترة ثورة مستمرة لا نهاية لها؟

وعزا المشارك سائد زهران فشل الغرب في التنبؤ بالثورات العربية، إلى أنه لم يدرك أن العربي يرفض الذل والهوان، وبالتالي مهما طال الزمن لن يقبل بالظلم.

وقال: إن الغرب ظن أنه إذا أدخل التكنولوجيا إلى الدول العربية، وأشغلهم بأمور مختلفة مثل الحداثة وغيرها، فإن العرب لن يفكروا بالحرية والكرامة، وهو ما ينبع من فهم الغرب الخاطئ لطبيعة العربي والمسلم.

واعتبر الصحافي جواد أبو شيخة أن الموضوعية تستدعي استبعاد الحديث عن المؤامرة في توصيف الثورات العربية، مضيفاً "أين المؤامرة والشعب السوري يقتل منه يومياً العشرات"؟

ونوه إلى أن "الاستبداد في العالم العربي لا يقتصر على الحكام، بل يشمل أوساطاً أخرى مثل الأحزاب الطائفية والسلفية".

ورأت الصحافية فيليتسيا البرغوثي أنه "قد يكون بسبب زخم الثورات العربية، لم يتم التنبه إلى الشرارة التي أطلقتها وهي حرق المواطن بوعزيزي نفسه في تونس".

وتساءلت عن سبب "اتخاذ أحزاب كبيرة مثل حزب الله، والجبهة الشعبية، مواقف مؤيدة للنظام السوري، فضلاً عن كيفية تعليم الناس مهارة البحث عن القيم الإنسانية عبر الخروج من العدسات الإعلامية إلى غيرها".

واعتبر الناشط الشبابي نزار بنات، أن "جزءاً من ديكتاتورية المثقف تكمن في ثقافة استخدام السؤال"، مضيفاً "المثقف الفلسطيني يستعمل في الآونة الأخيرة عبارات بلاستيكية، لا أطالب أن أخرج منها سؤالاً، أو أن أولد منها سؤالاً لأنها قد تكون عقيمة".

وتساءل عما إذا كان الشعب الفلسطيني أسوة بشعوب المنطقة العربية يريد وضعاً أفضل أو له مطالب محددة، وكيف تم منعه من الخروج والتعبير عن ذلك.

بدوره، تساءل الناشط المقدسي إيهاب الجلاد، عما إذا كانت هناك ضمانات لعدم عودة الاستبداد في البلدان التي شهدت ثورات.

أما رئيس مجلس أمناء مواطن د. ممدوح العكر، فأشار إلى أن السؤال الذي طرحه الناشف حول التناقض بين الحاكم والمحكوم سؤال أساسي ومؤرق، قبل أن يتساءل قائلاً: هل هذا التناقض لا يمكن حله، لأنه لغاية الآن لم تتم محاولات حقيقية لهذا الحل، أو لأن هناك خللاً أساسياً معرفياً؟

من ناحيته، قال شحادة في تعقيبه على المداخلات: أعتقد أن من المفيد فيما يتعلق بالثورات العربية، مقارنة وضعنا مع آسيا وأميركا الجنوبية وأفريقيا، وأن نبحث عما هناك من نقاط تشابه أو تشابك، للخروج مما نسميه "الكره الذاتي".

وأضاف: بالنسبة لدور الاستعمار في إنتاج أنظمة سياسية معينة، إذا قارنا حكماً عسكرياً أو حكماً ديكتاتورياً موجوداً في دول عدة في أميركا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، بمقدورنا أن نجد عوامل أكثر من الحضارة والثقافة التي تنتج الاستبداد، وبالتالي فيما يتعلق بالتدخل الغربي ودوره في إيجاد فوضى أو تشتيت، فمن المؤكد أن هناك تدخلات من أميركا وغيرها في العالم العربي.

وأردف: على الرغم من هذه التدخلات، لا ينبغي أن نختزل دور الإنسان العربي، أو قدرته، أو رغبته، في إحداث التغيير.

وفيما يتعلق بالفكر الماركسي، قال شحادة: ما قلته عن الماركسية أنها جزء من النظريات المسيطرة على المعرفة في الأكاديمية الغربية والعالمية، لكن أساساً كان التعليق على ما قاله جون بينن، إذ باعتقادي أنه من غير الطبيعي إقدام أي مفكر على الحكم على ثورة وهي لم تستقر بعد.

ونوه إلى أن حكم بعض المفكرين الغربيين السريع على الثورات، مرتبط بتخيلات وآمال، لكن هذه الآمال لم تتحقق، محذراً من التسرع في الحكم على أحداث لم تنته.

وقال: بعد ١٠ سنوات، قد نتمكن من الحديث والحكم على الثورات، وللتدليل على هذه المسألة استشهد بسؤال وجه إلى الرئيس الصيني في التسعينيات من القرن الماضي عن رأيه في الثورة الفرنسية، التي جرت في القرن الثامن عشر، فما كان منه إلا أن قال: إن من المبكر الحكم عليها.

أما الناشف، فاستهل رده بالإشارة إلى رغبته في التعليق على أسئلة ومداخلات الحضور، أسوة بما قاموا به من تعليق على المداخلة، مشيراً إلى أنه لمس عبر ما قاله الحضور أنه "فشل في أخذ بعض الناس في جولة".

ونوه إلى أنه في أية مداخلة ينبغي أن تثير سؤالاً، مبيناً أنه "في الفكر ليست هناك أجوبة بل أسئلة، وإن السؤال المطروح حالياً ما هو سؤال الحدث العربي اليوم"؟

وتابع: بناء على هذا السؤال، فإن الإنسان كإنسان يريد أن يعيش حياة أفضل، فهل هذه متاهة، فكل إنسان يجب أن يسأل عن الظروف المعيشية التي يعيش، والسؤال الذي أطرحه على الحضور أين ذهبت ثقافة السؤال؟

وبخصوص الثورة الليبية، أكد الناشف أن التعاطي معها أو أي أحداث من صنع الإنسان، ليس كوصفة فيها مقادير معينة لصنع الكعك، مضيفاً "المسألة ليست أن هناك ٥٠٠ حافظ للقرآن أم لا في ليبيا، ففي ليبيا مأزق إنساني جدي يطرح علينا أسئلة متنوعة".

وربط بين ما ذهب إليه وحالة حزب الله اللبناني، وتميزه فيما سماه "صناعة الإتقان"، متسائلاً عن سبب افتقار الشعب الفلسطيني إليها، وعن افتقادهم لها حتى على صعيد المقاومة.

وقال: أعتقد أنه من غير المجدي أن يمنع المرء نفسه من التعلم من تجارب مختلفة، فأنا أتعلم من تجربة حزب الله، كما أتعلم من تجارب أخرى، وأعتقد أن هناك أمراً ملفتاً للنظر في تجربة حزب الله، بغض النظر عما هو انتماؤه، وبالتالي لم أطرح المسألة كأنها مسألة طائفية، ولا أعتقد أن هناك بعداً طائفياً في بنية الحركات الإسلامية، لأنه لا يوجد مفهوم الطائفة في الفكر الإسلامي.

وأضاف: الحدث العربي اليوم، يعيد طرح أسئلة أساسية حول ماهية علاقتي مع من يحكمني، وإن هناك نماذج عدة، وليس نموذجاً واحداً، وبالتالي يجب على المرء طرح هذه الأسئلة على الذات إما كونه مفكراً وإما إنساناً عادياً.

وتابع: عندما ينظر المرء للحياة من خلال سؤال، حياته تكون مختلفة، أما إذا كانت لديه أجوبة، فالقضية منتهية.

وفي إجابته عن سؤال حول حتمية وجود فجوة بين الحاكم والمحكوم، قال: الحتمية ترتبط بوحدة الزمن التي ننظر إليها، أي أنه في لحظة ما لحدث قد يكون هناك شيء حتمي، بمعنى أن البنية تتحقق ويعبر عنها.

وأضاف: هناك شيء حتمي في علاقة الحاكم والمحكوم، سيولد من جديد لأحداث معينة، وسيؤدي إلى علاقة دائرية في التعبير عن هذا الأمر، فمثلاً عن كيفية نزول الناس إلى ميدان التحرير في مصر، لكن منذ حملة نابليون على مصر لغاية الآن، في تاريخ مصر الحديث، هناك أحداث تاريخية عدة كان الناس فيها عندما يصلون إلى حالة أزمة وصدام، يتوجهون إلى الميادين، وبالتالي النزول إلى الميدان وإعادة امتلاك الحيز العام لحل التناقضات بين الحاكم والمحكوم، أمر ليس جديداً في مصر، بل له تاريخ.

واستطرد: يمكن الاستدلال على هذه المسألة أيضاً من حريق القاهرة، وقبل ثورة الضباط الأحرار، كان رد فعل الناس النزول إلى الميدان، وفي حملة نابليون على مصر، عندما كان يذهب الناس إلى الأئمة ويستنجدون بهم؛ كانوا يتوجهون إلى الأزهر مثلاً، ومن الأزهر يتوجهون إلى الحيز العام ويعيدون تعريف العلاقة بينهم وبين الحاكم، ومن هنا يأتي مفهوم التحوير، إذ لدينا بنية كل مرة تتحقق بأشكال مختلفة، وبالتالي فإنه في هذا المفهوم هناك شيء حتمي.

وقال جواباً عن سؤال حول كيفية تعليم الناس مهارة البحث عن القيم الإنسانية: السؤال ليس كيف نعلم الناس؟ بل كيف نعلم المعلم؟

وتعقيباً على سؤال العكر، نوه الناشف إلى أنه لا يعتقد أن التناقض بين الحاكم والمحكوم غير قابل للحل بسبب خلل، مضيفاً "أعتقد أن المجتمعات البشرية مبنية على تناقضات، وليس على أمر مثالي، أو نظيف، أو طاهر، أو نقي، فالصراعات جزء مشكل لحياة الناس، وهذا ليس خللاً، بل أمر إيجابي".

مديرة الجلسة: ريم البطمة
باحثة، المحرر المساعد لكتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي في معهد الحقوق، جامعة بيرزيت

ثورات من نوع جديد، ما هي؟ ومن هم أعداؤها؟

موسى البديري
عضو هيئة تدريسية في برنامج ماجستير الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ذكر موسى البديري، في بداية مداخلته، أن العنوان العريض والفضفاض الذي سيندرج كلامه في إطاره، يتلخص في نقطتين أو ثلاث، تتمثل أساساً في مدى إمكانية إصدار أحكام عامة أو تعميم تجربة ثورة على أخرى، ومن هم أعداء الثورة.

وتساءل البديري قائلاً: هل بإمكاننا أن نعمم من ليبيا، لسوريا، للبحرين، لمصر وتونس؟ فكما نعرف أن كل تعميم فيه قدر كبير من الخطأ، لكن عندما نتحدث عن هذا الوضع بالذات؛ مناطق فيها اختلافات، من دولة نفطية مثل ليبيا، ليس فيها عدد كبير من السكان، ودولة مثل مصر فيها عدد سكان ضخم ولها تاريخ طويل، وتمثل مركز ثقل ثقافياً سياسياً واجتماعياً، ودولة مثل البحرين كبلد مبني طائفياً، وصولاً لسوريا التي فيها يصل حكم الأسد الأب والابن إلى ٤٠ عاماً تحت يافطة حزب البعث، هل بمقدورنا أن نعمم على هذه الدول كافة للخروج باستخلاصات أو نستنتج صفات؟ باعتقادي أن هذا صعب.

وقال: الثورات التي شهدها العالم العربي بشكل عام، قامت عفوياً دون قيادة، ولا وفق برنامج سياسي في المناطق أو البلدان التي توجد فيها أحزاب سياسية، أو حركات سياسية، والتي انضمت إلى هذه الثورات بعد قيامها.

وتابع: إذا كانت هناك تيارات عريضة، وهنا نتحدث بالأساس عن التيار الإسلامي، فهو لم يكن مختلفاً عن بقية الحركات السياسية، إذ انضم أيضاً للانتفاضات لاحقاً ... لكن باعتقادي أن هذه الثورات إذا كانت تتسم بشيء فهو العفوية، وهذا قد يكون من إيجابياتها، وليس سلبياتها، فالثورة هي من نوع جديد، بمعنى أنها ثورة دون أيديولوجية كما نعرف الأيديولوجية، إذ ليس شرطاً فيها رفع شعارات مثل تحرير الطبقة العاملة، كما أنها لا تندد بالبرجوازية الصغيرة، ولا تدعو إلى الوحدة العربية، ولا تقول أن الإسلام هو الحل، ولا تنادي أيضاً بتحرير فلسطين، ولا تقول شيئاً من الشعارات التي اعتدنا عليها منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

وأضاف: إن هذه الثورات دون هدف واضح بمعنى الأهداف التي نحن معتادون عليها، إذ لا توجد شعارات محددة، كما أنني لم أرَ ولو مرةً واحدةً حرقاً للعلم الأميركي مثلاً، إلا في اليمن، لكن كثرة الصور والفضائيات تجعل المرء يتيه بعض الشيء، بيد أنه لا يوجد حرق لأعلام، ولا إدّعاء من قبل المشاركين بأن هناك مؤامرة، بل هناك ادّعاء من قبلنا نحن المتفرجين بأن هناك مؤامرات بالطبع، لكنني لم أسمع من قبل المشاركين كلاماً عن مؤامرات، بل على العكس هناك دعوات للتدخل، وباعتقادي أننا سنسمع هذه الأصوات بشكل أعلى في المستقبل، وهنا علينا أن لا نستغرب لأننا في داخلنا نحن من دعاة التدخل.

وتابع: إن الثورات مختلفة عما نتوقع، ولا يوجد فيها شيء جاهز، أي طاقم معد لإدارة الدولة، ولا تحكي عن أسلوب الإنتاج، ولا عن توزيع عادل للدخل، وبالتالي لا توجد الشعارات التي تربينا عليها، بل شعارات أكثر بساطة.

ومضى قائلاً: هناك شعارات تقول وبشكل بسيط جداً ما مفاده "مللنا ونريد شيئاً مختلفاً"، وباعتقادي لو عاصر المرء ثورات قديمة ولم يدرسها أو يقرأ عنها في التاريخ مثل الثورة الفرنسية، أو الثورة ضد الملكية في بريطانيا "فترة كرومويل"، أو الثورة البلشفية، لوجد أن الثورات هي هكذا، وليس كما نقرأ عنها في الكتب خلال فترات لاحقة، من حيث أن هناك شيئاً منظماً ومرتباً له، وشعارات مكتوبة ومحفوظة، وأن الناس يعرفون ماذا يريدون منذ البداية، وأنهم تدريجياً اتجهوا نحو الهدف الذي يسعون إليه من خلال الثورة.

وقال البديري: باعتقادي أن هذه قضايا تبنى خلال مسيرة ضمن فترة زمنية، وعلى هذا الأساس أستغرب من الناس الذين يتحدثون عن فشل أو نجاح الثورة بهذه السرعة والسهولة، لأن الثورة قضية مسيرة طويلة، وفيها محطات، ففي فترات هناك تقدم، وفي فترات أخرى هناك تراجع، لكنها ستصل إلى وضع مستقر، بيد أنه حتى يتحقق ذلك ستحتاج إلى فترة زمنية طويلة.

وحول أعداء الثورة، قال: نحن عادة نعرف الأعداء مثل الرجعية، وإسرائيل، والاستعمار... الخ، وإن هؤلاء الأعداء موجودون، لكن لننظر إلى الأعداء الآخرين الذين لا نراهم عادة ممن لا يظهرون أصلاً، أو غير معروف أنهم أعداء، وقوى الثورة المضادة.

وبين أن هناك ثلاثة تيارات أساسية في العالم العربي بشكل عام تاريخياً، هم القوميون، واليسار بمعنى الشيوعيين، والقوى الإسلامية. أما فيما يتعلق بالتيار الليبرالي، فإن حجمه أصغر بكثير مما يتصور البعض.

وأضاف: إذا نظرنا إلى قوى الثورة المضادة، فإضافة إلى الاستعمار، وقوى الرجعية والصهيونية، علينا أن ننظر إلى هذه التيارات التي تحمل رؤية سياسية منذ العام ١٩٤٨، ولعبت دوراً أساسياً في الساحة، ولديها رؤية، وتحليل وفهم للواقع، وإن كانت لا توجد لديها قدرة على تجنيد الشارع مع مراعاة أن هناك تفاوتاً بين هذه التيارات، إلا أن هذه التيارات لم تنجح بأن تعد أجندة لها، أجندة الجماهير الشعبية، بيد أنها نجحت في استقطاب نخب غير كبيرة، وحتى عندما تولت مقاليد الحكم في سوريا والعراق تحت يافطة حزب البعث، أو في اليمن، لم تنجح في إيجاد قاعدة واسعة، واكتفت بتحالف ضيق بين العسكر والأمن، وفئات من البرجوازية التجارية.

وقال: إذا نظرنا إلى قوى الثورة المضادة، علينا أن ننظر أيضاً إلى مجلس التعاون الخليجي ودعوته للمغرب والأردن للانضمام إليه، وقرار قطر بزيادة الرواتب بنسب معينة، هذه من وجهة نظري أمور تقنية وواضحة، لكن الأمر الأصعب الذي نحتاج لرؤيته يتمثل في الكيفية التي تقوم بها هذه الأحزاب والحركات السياسية التي لم تكن المحرك للأحداث التي وقعت، في البحث عن دور لها، والإدعاء بأن أجندتها جاهزة، سواء أكانت هذه الأحزاب والحركات ذات توجهات اشتراكية، أم إسلامية، أم يسار ما بعد انهيار اليسار في العالم.

وأردف: إن الدولة التي نشأت في العالم العربي ربما بعد الحرب العالمية الأولى، أو انهيار الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة، لم تنجح في اكتساب الشرعية، بل بقي النظر إليها على أنها غير شرعية، وظلت رؤيتها لنفسها بأنها غير شرعية، وبالتالي ظلت لا تشعر بالأمن إلا من خلال الأمن والنظام الأمني، لأنها تعرف أنها لم تصل للحكم بناء على رغبة شعبية، بل بالقوة العسكرية.

وأضاف: إن ما شهده العالم العربي قبل التطورات الأخيرة، لم يكن ثورات بل انقلابات عسكرية، في بعض منها تم التحول بناء على السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى ما سميناه نحن بـ "الثورات"، لكن كانت فوقية، ولم يحدث الأمر من القاعدة إلى القمة، وقد كانت باتجاه واحد، فمثلاً عمد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، بعد تأميم قناة السويس، إلى تبني اتجاه معين، فبتنا نقول "الثورة المصرية"، لكن في البداية كنا نتحدث عن انقلاب في مصر.

واستدرك: فيما يتعلق بعدم شرعية الدولة، ظللنا نقول إن هذه الدولة القطرية هي إفراز للتقسيم الاستعماري، فأقيمت سوريا، ولبنان، والعراق، والأردن وغيرها، فضلاً عن إسرائيل، وعلى أساس الوحدة العربية التي تريد أن تعيد الأمور إلى نصابها، وكأن هناك افتراضاً بأنه كان هناك زمن خيالي كانت فيه دولة عربية قبل أن تقسم، وبالتالي فالدولة القطرية لم تستطع أن تكتسب الشرعية، وهكذا فقد جاءت ثورات في العالم العربي هي أيضاً ثورات قطرية، شعاراتها ورؤيتها قطرية، ما يعني أنها لا تطالب لا بالوحدة ولا الاتحاد، بل على العكس لدينا الآن دول تطالب بالفيدرالية.

وتابع: إن لا أحد يطرح فكرة الوحدة العربية كأساس لهذه الدول، فمثلاً لدينا اليوم ثورة في سوريا، ولدينا كلام واضح أننا نتحدث عن سوريا السورية وليس سوريا العربية، أي بمكوناتها من الأكراد والأرمن ... الخ، ولذلك هذه الثورات رسخت وسترسخ في المستقبل مفهوم الدولة القطرية، باعتباره الوضع الطبيعي والنهائي للدول في هذه المنطقة، وينعدم الحديث عن وجود أمر ناقص، نحاول كثيراً التغلب عليه، وبعد أن نحققه بإمكاننا أن ننظر إلى أهداف أخرى.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وارتباطها بالثورات، قال البديري: منذ العام ١٩٤٨، وربما قبل ذلك التاريخ، أي منذ التقسيم وتشريد الشعب الفلسطيني، طرح العرب والفلسطينيون القضية الفلسطينية باعتبارها الهم الأساسي في العالم العربي، بمعنى أنه لا يحدث شيء قبل تحرير فلسطين، أو لا يحدث شيء إذا لم يكن تحرير فلسطين جزءاً من أهدافه، أي أنه لا يمكننا حفر حفرة إذا لم تؤدِّ هذه الحفرة إلى فلسطين، وبالتالي ففلسطين هي الأساس.

وأضاف: إذا نظرنا اليوم إلى هذا المعنى، فإن العالم العربي أخذ رهينة من قبل فلسطين وليس الفلسطينيين، ما يعني أن قضية فلسطين ذاتها خلقت وضعاً جعل من التغيير في العالم العربي "أمراً ممنوعاً"، وأصبحت فيه الأنظمة إن كانت قومية أو تقليدية، تستعمل قضية فلسطين كحاجز في وجه التغيير، أي "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة"، وفي البداية فلسطين وأي شيء آخر يأتي لاحقاً.

وتابع: إنني أرى أن ما حدث في الأشهر الستة الماضية قد يكون إشارة للتحرر من هذه الوصاية، لا أقول إن هذا جيد أو سيء، لكنه أضحى واقعاً وعلينا أن نتعايش معه، وأن نتأقلم معه، وأن نجد حلولاً مستقبلية تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

واستطرد: لا أعتقد أن علينا أن نؤيد دولة الممانعة لأنها دولة ممانعة، ولأنها حتى إن لم تحرر فلسطين، فستمنع أمراً سلبياً من الحدوث، إذ من الواضح أن دولة الممانعة لا تحضر جيوشها من أجل تحرير فلسطين، وهكذا فإن الواقع كان مجمداً لفترة طويلة، إلى أن جاءت الثورات وحلحلته، وبالتالي فإن السؤال حول كيفية انطلاق هذا الواقع وفي أي اتجاه ستحدده القوى السياسية الفاعلة في المنطقة.

وقال: إن القوى السياسية هي قوى الثورة المضادة، التي لن تدفع الثورة إلى الأمام، ولن تفتح آفاقاً جديدة، بل على العكس هي ما زالت تتحدث من منطلق دولة الممانعة، بمعنى كيف هي ترى نفسها، إن كانت إسلامية، أو قومية، أو اشتراكية، لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا يتمثل بما إذا كانت الثورة مكنت قوى جديدة من دخول الساحة، وباعتقادي ليس من السهل أن نجزم بذلك، إذ أننا أسرى للإعلام، لكن علينا أن لا نغفل أنه باتت هناك تعددية أكثر بكثير في الإعلام، تتيح خيارات لا متناهية للاختيار.

ونوه إلى أن "الإمكانية التي تعطيها الثورة لضخ دماء جديدة وظهور مجموعات جديدة في العمل السياسي، مسألة لا تحدث إلا مرة واحدة كل مئات السنوات، وبالتالي هذه فرصة كي يخلق الناس أنفسهم من جديد، ويوجدوا أشياء لم يكونوا يعتقدون بقدرتهم على إيجادها، أي أن الانعتاق والتحرر الذي يحدث في الفترات التي ينهار فيها النظام الأمني هي التي تسمح بظهور أمور جديدة، ونحن علينا الانتظار، على الرغم من ثقتي بأن هذه الأمور لن تتبلور بين ليلة وضحاها، لكنني متيقن من أن فيروسات الفكر والتغيير والرؤية الجديدة، بدأت تظهر في ميدان التحرير، ما ينطبق على ليبيا، واليمن، وسوريا، بيد أنه إذا ظللنا ننظر إلى الخلف وننظر إلى ما هو موقف رابطة العمل الشيوعي مثلاً، أو الإخوان المسلمين، أو حزب التحرير، فلن نرى ما يجري على الأرض".

الانعكاسات الاقتصادية للثورات العربية على المنطقة

رجا الخالدي
خبير اقتصادي في قسم العولمة وإستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (أونكتاد)، عضو مجلس إدارة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس

نوه رجا الخالدي في مستهل مداخلته، إلى أنه ليس لديه جواب جاهز، بل سيطرح مجموعة من الأسئلة عبر مداخلته، مشيراً إلى أن هناك أسئلة عدة تثيرها هذه الثورات من قبيل: هل الثورات أو الانتفاضات تحركها دوافع اقتصادية – اجتماعية، أم سياسية، وإن كانت الدوافع اقتصادية، فهل هي انتفاضات لقلب الأنظمة أم لإصلاحها، أم هي –أي الانتفاضات– تعبير عن رغبة في حياة كريمة أو الحصول على السعادة؟

وتطرق الخالدي إلى الجوانب السياسية البارزة للحراك الشعبي العربي من المحيط إلى الخليج، مبيناً أنها تتمثل في وجود دوافع قوية مشتركة نحو التمرد على الوضع القائم، فضلاً عن وجود أنظمة استبدادية، وقمع للحريات السياسية، وانتهاكات منهجية لأبسط حقوق الإنسان، وتحالفات مع قوى خارجية معادية، وتحكم إسرائيل في المنطقة.

كما لفت إلى أن هذه الجوانب السياسية تشمل غايات مشتركة بين حالة وأخرى، تتمثل في محاسبة أنظمة الحكم والقائمين عليها، وإشراك المواطن في الحياة السياسية، واستعادة الكرامة الإنسانية، والتمكن من حرية التعبير دون الخوف من الملاحقة، والتخلص من الهيمنة الخارجية، بمعنى مطلب السيادة.

وحول القواسم الاقتصادية المشتركة لأنظمة الحكم العربية، أشار إلى أنه يمكن تلخيصها في مقولة "أنا لست لي".

ومضى قائلاً: يمكن أن نصنف هذه الأنظمة ضمن ثلاث مجموعات، تتمثل في أنظمة تبرأت من الاشتراكية القومية ما بعد الاستعمار، مثل العراق ومصر وسوريا والجزائر وتونس وليبيا والسودان، إضافة إلى دول أقيمت بفضل موارد نفطية هائلة، مثل السعودية وقطر والبحرين والإمارات، وأخيراً دول أقيمت لحماية مصالح إستراتيجية أجنبية اقتصادية وسياسية، مثل الأردن والكويت ولبنان وعمان.

ونوه إلى أن "المسارات التنموية المشتركة للأنظمة العربية، تكمن في القيود البنيوية الموروثة منذ الحقبة الاستعمارية، وإعادة تشكيل العلاقات التجارية والمالية الاستعمارية مع دول الشمال؛ نفط وسلع أساسية أولاً، ثم سياحة وخدمات مالية ونفط منذ التسعينيات، مقابل تأمين المنطقة للصادرات المصنعة والأسلحة من الشمال، فضلاً عن كونها مصدراً مهماً لإعادة رؤوس الأموال من المنطقة إلى الأسواق العالمية المالية، ونماذج اقتصادية ملائمة لاستيلاء قيادات ما بعد الاستعمار، والنخب الجديدة المتحالفة مع السلطة لأطول فترة ممكنة".

وتحدث الخالدي عن أبرز أوجه الأداء الاقتصادي العربي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، مشيراً إلى أنها تتمثل، بداية، في زيادة حجم التجارة البينية مع العالم، وبقاء التجارة الإقليمية بأقل من ١٠٪، ما يشمل صادرات نفطية، وبعض المواد المصنعة، وصادرات زراعية موسمية ضمن اتفاقيات إقليمية مع دول أوروبية وعربية، وشمال أميركية، وصادرات خدمية في مجالات تتصل بالسياحة، والنقل والخدمات المالية، مقابل واردات من كل العالم، صناعية ونفطية وزراعية، وخدمات مالية في إطار الانفتاح التجاري المعتمد على نظريات مشكوك فيها، وتحديداً "الميزة النسبية"، التي قال إن الدول الآسيوية تخلت عنها بعدما تميزت في تطبيقها.

كما نوه إلى أن أبرز أوجه الأداء الاقتصادي العربي، شملت ظهور نمطين اقتصاديين في المنطقة هما: دول نفطية تتمتع بفائض تجاري ضخم تبحث عن وسائل لتوظيفها أو إهدارها، فضلاً عن الدول غير النفطية التي تعاني من عجز دائم، عائد للاعتماد على الواردات "المنافسة"، وتتخبط في محاولة معالجتها قبل انقلاب شعوبها على الأمر الواقع.

وأضاف إلى هذه الأوجه، وجود معالجة محدودة لمشاكل البطالة، من خلال خلق أسواق عمل "مرنة" ضمنت "انضغاطاً" لمستويات الأجور الحقيقية، أو على الأقل عدم ارتفاعها بالتوازي مع الإنتاجية الاقتصادية، كما تفرض النظرية الاقتصادية والتنموية السليمة، إضافة إلى اعتماد سياسات للحد من الفقر مثل شبكات الأمان الاجتماعي، والاعتراف بصراحة بعدم إمكانية القضاء عليه.

وأوضح أن أحد هذه الأوجه تمثل في التخلص من تبعات الخيارات الاقتصادية الخاطئة أو غير المدروسة للأنظمة الاشتراكية العربية، وتحديداً نموذج التصنيع المرتكز على صناعات ثقيلة غير مجدية بتكنولوجيا متخلفة، علاوة على عدم وجود استعداد لموجة التحرر التجاري والعولمة، ومحاولة الحفاظ على الأنظمة التجارية الحمائية دون الاستفادة منها لبناء قطاعات إنتاجية، والتأخر أو عدم الاكتراث في بناء أسواق تنافسية تحفظ للقاعدة الإنتاجية المحلية حيزاً من الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

ونوه إلى قيام هذه الأنظمة بعدم إغفال أهمية الاستثمار، عبر التحالف مع الاستثمار الأجنبي، بما ينسجم مع مصالحه التوسعية، وإعادة توجيه حصة من الاستثمار العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى التنوع الاقتصادي والبنية التحتية والتحضر منذ العام ٢٠٠١، لكن دون الاهتمام الكافي بقطاع الزراعة، والقدرة الإنتاجية الوطنية، أي تكريس الاعتماد على استيراد الغذاء.

وتطرق الخالدي إلى وظيفة ما يعرف بـ "الليبرالية الجديدة" في الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، أو ما عرف باسم "وصفة واشنطن"، مضيفاً: تم طرح هذا المفهوم على الدول النامية كمنظومة سياسات ملائمة لإحداث التغيير، حيث كان مطلوباً من هذه الدول التكيف مع العولمة، وما يسمى بـ "التكييف الهيكلي" ارتباطاً بـ "وصفة واشنطن".

وذكر أن العناصر الأساسية لهذا الفكر الاقتصادي، أي الليبرالية الجديدة، تتمثل في انحسار دور الدولة في الاقتصاد من خلال خصخصة المنشآت الاقتصادية العامة، والإصلاح الهيكلي، والهروب من الصناعة، وتطوير المؤسسات العامة الرشيدة، والتدخل المحدود في وضع القوانين واللوائح لتنظيم الأسواق ما عدا ما يزيد من حرية التجارة.

كما بين أن من ضمن هذه العناصر، اعتماد نموذج للتحرر التجاري يتم الترويج له من قبل كبار الاقتصاديين والسياسيين، والمؤسسات المالية الدولية، بالتركيز على تنمية يقودها التصدير، الذي يحتاج إلى إعادة هيكلة للاقتصاد تضمن القدرة التنافسية حتى ولو في سلعة واحدة فقط، علاوة على تنافسية يضمنها تخفيض حصة الأجور، وزيادة حصة الأرباح من قيمة الإنتاج.

وأضاف إلى هذه العناصر، تبني سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، بالاستناد إلى محاربة التضخم، والحد من العجز العام، وتعويم أسعار صرف العملة للحفاظ على استقرار الأسعار، علاوة على إباحة ثقافة فردية مادية استهلاكية وتحررية، تقوم على تحكم أفراد من الفئات الحاكمة وليست الأنظمة الحاكمة على الريوع الواردة من الموارد الطبيعية، والتصرف بها لأغراض ضمان الولاء قبل ضمان الاحتياجات الأساسية لشعوبها، وزيادة في عدم المساواة في الدخل، والحقوق والامتيازات.

كذلك أشار الخالدي إلى أن هذه العناصر "تشمل تنصيب الطبقات الحاكمة مفاتيح موروثة للتطور، والعولمة والرفاهية، ما يشمل بروز طبقات رأسمالية تجارية، مالية عقارية، قلة منها صناعية مرتزقة، تتعاون مع نخب حاكمة، بفضل برامج الخصخصة وعقود الاستثمار المرتبط بانفتاح الأسواق الإقليمية، ووصول البعض إلى مناصب دولية مرموقة مثل يوسف بطرس غالي".

وتساءل عما إذا كانت ثورات "الربيع العربي" ضد الليبرالية الجديدة، أو من أجل إنقاذها، أو لا علاقة لها بها.

وقال: بالنسبة لليبرالية الجديدة العربية، هناك من بين مؤيديها من يدعي أنها المنهجية الصائبة للنمو في اقتصاد دولي معولم، ولضمان آلية السوق الحرة، وأنها تؤدي إلى التنمية والديمقراطية، في أرقى أشكال الرأسمالية، بينما يتخوف المحذرون منها بسبب نتائجها المدمرة على سيادة الدول، والقدرة الإنتاجية، ومعيشة الفقراء، وما تجسدها من قيم استغلالية، وفردية، ومالية غير مقيدة.

وبين أن هناك من يتجاهل دور هذه الليبرالية، وبخاصة بين الأجيال الشابة، التي تتوق للحريات ونماذج النجاح التي ارتبطت بالمسار الليبرالي، وما زالت تصدق وعوده الكثيرة، بمعنى البحث عن ليبرالية ألطف وأرحم.

وتناول تقييم المؤسسات المالية الدولية لإطار السياسات والأداء الاقتصادي العربي عشية الانتفاضة العربية، مبيناً أن هذه المؤسسات اعتبرت فيما يتعلق بمصر وتونس، أن "كل شيء على ما يرام، وأن هناك نمواً معقولاً، وسياسات

كلية صحيحة، لكنها بحاجة إلى المزيد من التحرر، والخصخصة، والاستثمار الأجنبي، وخفض الإنفاق العام".

وأضاف أن هذه المؤسسات أكدت فيما يتعلق بسوريا وليبيا، أنه لا بد "من تشجيع النخب الحاكمة على المزيد من الإصلاح والتحرر والانفتاح مقابل إغراءات استثمارية وتجارية، للمضي قدماً في الإصلاح".

وبالنسبة إلى فلسطين، نوه إلى أن هذه المؤسسات أشارت إلى "جاهزية المؤسسات العامة لإدارة دولة فلسطينية، وأن هناك حكماً رشيداً وكفاءة، بمعنى نجاح السلطة الوطنية في امتحان إجماع (وصفة واشنطن)".

وقال الخالدي: إن المطالب الاجتماعية والاقتصادية غير المحققة التي كشفتها ثورة مصر وتونس، ولم تكن بعيداً عن هتافات جماهيرية في ليبيا واليمن والبحرين وسوريا والأردن، سرعان ما تم التحرك للتعامل معها مباشرة أو ضمنياً، عبر التركيز على احترام العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن، بمعنى محاولة معالجة البطالة، ووضع حد أدنى للأجور، والقضاء على الفقر، علاوة على مراجعة سياسة الخصخصة ومحاسبة القائمين على الفساد، والتأكيد على إعادة بناء القدرة الإنتاجية الوطنية، وتوجيه الاستثمار نحوه، وتصحيح الخلل في توزيع الدخول، وتفعيل دور القطاع العام الوطني، وتخفيف الاعتماد على المعونة الخارجية المشروطة، والسعي إلى توفير إسكان عام لذوي الدخل المحدود.

وبخصوص ردود فعل قوى الثورة المضادة المالية والاقتصادية، نوه إلى أنها "تمثلت في القبول السريع مبدئياً بالمطالب الاجتماعية، ومحاسبة النظم السابقة، وتوزيع ريوع من هبات وعلاوات ومكرمات ورشاوى، إضافة إلى إبراز مواقف تظاهرية تجاه أخطاء الماضي والوعد بالتصحيح التدريجي، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، واستدراك قد يكون متأخراً في محاولة يائسة لإنقاذ أنظمة القرن الماضي أو حتى المعتقدات التي استندت إليها، بل التي أسندتها".

وأضاف أنه "بُعيد ثورات الربيع العربي كان هناك تدخل دولي محدود وحذر، وبخاصة من مجموعة دول الثماني، ومؤسسات واشنطن وأوروبا، قام على محاولة الحفاظ على الأنظمة السابقة قدر الإمكان، وتشريع التخلص من رموز الفساد من حلفاء وقادة إصلاح الأمس، إضافة إلى الوعد بمنح وقروض لتقوية الديمقراطية ولمزيد من الإصلاح الاقتصادي، والاعتراف صراحة أو ضمنياً بأن شيئاً ما في النموذج السابق كان خاطئاً، وعلى الأرجح الطبيعة الاستبدادية للأنظمة، وعدم اتّباعها السياسات الليبرالية بالعمق والاتساع اللازم".

وذكر أن المضاعفات الاقتصادية في السنة الأولى للثورات، تمثلت في تراجع السياحة، والاضطراب الإنتاجي، علاوة على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وتضخم الدين العام الخارجي، وزيادة العجز العام، وضغط على العملة وعلى قدرة الدولة على سداد ديونها والتزاماتها، وعدم حدوث تطور ملحوظ سريع في البطالة أو الفقر.

وحدد الخالدي فائدة الثورات في متابعة المكاسب الاجتماعية، وتنشيط الحركة العمالية والنقابية لتحقيق المزيد، فضلاً عن إمكانية تحكم أفضل للدولة والمصلحة العامة في مقدرات البلاد والسلع على المدى المتوسط، والبدء في صياغة سياسات اقتصادية تضمن السيادة الاقتصادية، والتكافؤ والإنصاف الاجتماعيين.

وختم قائلاً: إذا اعترفنا بأن الليبرالية الجديدة هي مصدر الشرعية للنظام السابق، ومصدر قوتها على البقاء طيلة هذه الفترة، بل وفي حركتها المضادة للثورة، عدا كونها –أي "الليبرالية الجديدة"– النظرية التي تم بموجبها تدمير اقتصادات عربية بالكامل كما حصل في العراق، أو استنزاف أخرى كما في حالة مصر، فيما فشلت في إحدى أبرز قصص نجاحها، وتحديداً في تونس. وإذا كانت تنبذها كل قصص النجاح التنموية الحقيقية في أميركا اللاتينية وآسيا، بل في عقر دارها واشنطن نفسها، فهل من المشروع البدء بتفكيك آلياتها، وهيمنة عقيدتها، والسعي إلى إقامة منظومة تنموية بديلة في المنطقة، أي الاتحاد العربي انطلاقاً من مصر وليبيا وتونس، وامتداداً إلى دول المشرق والخليج العربية؟

نقاش الجلسة الثالثة

تعددت المسائل التي بحثها الحضور خلال نقاش الجلسة الثالثة، بيد أنها اتخذت أيضاً كما جلسات النقاش التي سبقتها طابع التعليق على ما قاله المتحدثان في هذه الجلسة أكثر منها توجيه أسئلة مباشرة إليهما، فضلاً عن تناول أمور عامة بعض الشيء، وغير مرتبطة بمداخلة المتحدثين البديري والخالدي.

وتناول الحضور في مداخلاتهم أموراً تتصل بنظرتهم إلى العلمانية والدين، واليسار، ومفهوم "دولة الممانعة"، وغير ذلك.

وفي هذا السياق، قال المشارك محمد دروزة: إنه بُعيد العام ١٩٤٨، صارت الثقافة السائدة معتدلة، لذا ظهر القوميون العرب، واليساريون، وحزب البعث، إلا أنه لم يكن هناك مكون يساري واضح، بل خليط من الثقافة السائدة المختلفة، وبعض المعلومات عن اليسار السائد في العالم في المعسكر الاشتراكي، لذا لم يجرؤوا على رفع شعار فصل الدين عن السياسة، لأن أي مجتمع دون هذا الشعار، ودون هذه الثقافة، لا يمكن أن يتقدم أية خطوة إلى الأمام.

وتابع: يجب أن تكون ثقافة الدولة المدنية العلمانية الديمقراطية قائمة على حرية الرأي، وحرية التعبير، ومساواة حرية المرأة بحرية الرجل.

وعزا أسباب إخفاق اليسار إلى أنه "لم يكن هناك يساريون أو علمانيون، بل كانت هناك شعارات فقط".

وفيما يتعلق بالشأن الاقتصادي، قال دروزة: إن حجم اقتصاد العالم العربي كله حوالي ١٢٠٠ مليار دولار، نصفه عبارة عن ثروة نفطية، والنصف الباقي لا ينتج نصف ما تنتج إسبانيا أو إيطاليا، وبالتالي نحن مجتمعات استهلاكية.

أما عضو المجلس التشريعي السابق برهان جرار، فتساءل عن وصف دولة الممانعة الذي أطلق على سوريا، مضيفاً "حزب البعث وصل إلى الحكم في سوريا والعراق ولم يتحد".

وتابع: سوريا لم تكن يوماً دولة ممانعة، فلا حررت فلسطين ولا حتى الجولان السوري المحتل، ومنذ أن قام (الرئيس السابق) حافظ الأسد بما سماه الحركة التصحيحية، أي بالانقلاب، لم تطلق رصاصة واحدة انطلاقاً من الحدود السورية على إسرائيل، فأية دولة ممانعة يتم الحديث عنها وقد حافظت على حدود إسرائيل، وللعلم فإن سوريا تستلم ملياري دولار سنوياً عن طريق السعودية كأجرة الجولان السوري المحتل!

وأخذ على المداخلة الخاصة بالانعكاسات الاقتصادية للثورات، عدم تناولها مسألة نشوء إسرائيل كدولة خدمة لمصالح اقتصادية.

واعتبر جرار أن ما تناوله الخالدي حول نجاح السلطة في "وصفة واشنطن"، أمر بعيد عن الواقع، في ظل الخصخصة، وزيادة تضخم الدين، والعجز، والاعتماد على المنح.

أما المحامية فوز عبد الهادي، الأخصائية في الصياغة التشريعية بالتركيز على حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، فقالت موجهة حديثها إلى البديري: أشرت حسب نظرية السعادة لجون ستيوارت مل، إلى أنها تحقيق أكبر قدر من السعادة، لأكبر عدد ممكن من الناس، وفي المقابل، أشرت إلى أن الثورات العربية لم تكن تحمل شعارات، كما الثورات القديمة التقليدية، لكنها حملت في المقابل شعار إسقاط النظام، بمعنى أن الناس لم يكونوا ضمنياً راضين عما كانت تقوم به الأنظمة الحاكمة، سواء فيما يتعلق بالسياسات الداخلية، أو السياسات الخارجية.

وتابعت: من الإشكاليات المتعلقة بالسياسات الداخلية، أن الأفراد لم يكونوا يتمتعون بحقوق الإنسان، والحريات، وحق العيش الكريم، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية تمت الإشارة إلى أنه لم يتم رفع شعار التضامن مع القضية الفلسطينية، لكن ضمنياً، طالما أن الناس ثاروا ضد النظام، فهم ضمنياً ضد سياسة النظام فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، ومن ضمنها القضية الفلسطينية، والسياسة الاقتصادية الخارجية.

وأردفت عبد الهادي: إن طلب التغيير يمثل أهدافاً يسعى إليها الناس، وبالتالي ما هي الوسائل لتحقيق هذه الأهداف في الدول التي شهدت ثورات في المنطقة العربية؟ وما هي المنهجيات التي عليهم أن يتبعوها للوصول إلى هذه الأهداف.

واستدركت: أعتقد أن الدول شهدت ثورات في خضم هذا الواقع، لاسيما مصر، فالناس تتسابق، والبعض أنه يقول إنه يريد منهجاً إسلامياً، وآخرون ينادون بمنهج علماني، لكن ما يهمني بالإجمال في الثورات العربية والتحديات الفكرية والسياسية التي تفرضها، هو مسألة تأثيرها على القضية الفلسطينية، إذ أعتقد أن أي فشل في حصول الأفراد على حرياتهم في مصر مثلاً سينعكس علينا في فلسطين.

من جانبه، أشاد الكاتب أحمد القاسم بمداخلة البديري، عبر إشارته إلى أن الأخير "أبدع الحضور بتحليل سياسي موضوعي، وهادئ، وقيم وغني جداً"، قبل أن يشير إلى ملاحظتين له على المداخلة.

وقال: ملاحظتي الأولى تتعلق بعتاب البديري الموجه للثورات العربية، لعدم رفعها شعارات قومية، وباعتقادي إن هذه ثورات وطنية داخلية ضد أنظمة استبدادية، والفساد المستشري في هذه الأنظمة، لذا أرى أن القضاء على النظام المصري الذي هو كنز صهيوني فعلاً أعتبره يمثل شعاراً قومياً بالفعل، وإن أي تغيير في هذه الأنظمة بمثابة دعم للقضية الفلسطينية، والوحدة العربية، والعدالة، والمساواة بين الشعب العربي الواحد.

ونوه إلى أن ثورة عبد الناصر كانت ثورة واقعية وعملية فعلاً، لأنها قضت على النظام الملكي المستبد، وأتت بنظام جمهوري ديمقراطي، كان مع التعليم المجاني، ومع العدالة والمساواة، وبالتالي كانت ثورة حقيقية وغيرت الكثير في مصر.

وأخذ على مداخلة الخالدي، عدم طرحه مسألة تأثير الثورات العربية اقتصادياً وسياسياً على المنطقة، مضيفاً "إن الثورات أحدثت تغيراً جلياً في المنطقة، وأبسط دليل على ذلك تنامي العلاقة بين الحكومة المصرية وتركيا، التي قطعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، واستبدلتها بعلاقات تجارية مع مصر".

ولفت القاسم إلى أنه من ضمن مظاهر التغيير عودة الأموال العربية، ودعم مصر وتونس من قبل دول الخليج العربي، والدول الأوروبية، الأمر الذي سيساعد في تغيير البنية الاقتصادية في مصر وتونس، معتبراً في الوقت نفسه، أن عودة الأموال الليبية المجمدة في أميركا وأوروبا، من شأنها أن توجد ثورة اقتصادية في ليبيا، وستعمل على تحقيق رخاء اقتصادي على صعيد المنطقة ككل.

وفي السياق ذاته، تساءل المهندس عادل أبو لبدة عن أعداء الثورة، مشيراً إلى أن البديري سأل سؤالاً عن أعداء الثورة، وأجاب عنه بالإشارة إلى الرجعية والاستعمار، قبل أن يستطرد بالقول: لكن لدي تعليق بالنسبة إلى الاستعمار، إذ كان هناك صراع بين الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة الأميركية على استعمار الدول العربية.

واستدرك قائلاً: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أصبح الصراع بين أميركا وأوروبا، ما أثر على الحكم في المنطقة العربية، وقرارات الحاكم، التي تصبح محكومة للاستعمار.

وقال أبو لبدة: قد نكون نحن أعداء الثورة، ومن الطبيعي أن يكون اختلاف بين تيارات الإسلاميين واليسار والقوميين، لأنها تتباين في أهدافها، وباعتقادي فإن الاختلاف في الأهداف مشكلة، لأنه من غير الممكن أن تلتقي القوى الإسلامية مع اليسارية في أهدافها، لكن هل هناك مجال في مرحلة معينة كي يصار إلى توحيد أهداف التيارات الموجودة في الدول العربية حتى لو اختلفت في الإستراتيجيات؟

وتساءل المحاضر في جامعة بيرزيت خالد عودة الله، عن الفرق بين شعار القطرية، وحركة الناس الاجتماعية، "لاسيما أن هناك حركة عابرة للحدود ترافقت مع الثورات مثل ليبيا – مصر، مصر –تونس، سوريا – الأردن، سوريا – لبنان ... الخ، بمعنى أن هناك ظاهرة اجتماعية ترافقت مع الثورات تمثلت في تحدي الحدود ومحاولة عبورها، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحركة آنية، لكنها تظل جزءاً من الحركة الاجتماعية بعيداً عن عالم التنظير والشعار"، على حد وصفه.

أما الباحث إبراهيم الشقاقي، فتساءل عن إيجابيات الثورات العربية وسلبياتها، وأيهما يطغى على الآخر، لاسيما في ضوء عدم رفعها شعارات مثل تحرير فلسطين.

وأضاف: أعتقد أن انهيار نظام صديق لإسرائيل في مصر، يخدم فلسطين بشكل أو بآخر.

وفيما يتعلق بالنظام الليبرالي الجديد، قال الشقاقي موجهاً حديثه إلى الخالدي: من الطبيعي ألا تكون هناك قصص نجاح له، لأنه وضع للسيطرة على موارد الشعوب في الدول النامية، ومن الواضح أنك من المعارضين لهذا الفكر، بعكس رئيس الوزراء لدينا، فإن سؤالي يتمحور حول أنه طالما أن هذا الفكر يقوم على توجيه الاقتصاد لغرض التصدير، لماذا لا يزال هذا النظام معتمداً لدينا، ولا يحدث التغيير المطلوب من قبل المثقفين، ودارسي الاقتصاد، وصانعي السياسات الاقتصادية؟

أما المشاركة لمى حوراني، فتساءلت عما إذا كان طرح سوريا لنفسها كدولة ممانعة، يسهم في عدم تنامي نسبة المشاركة الشعبية في المظاهرات المنددة والرافضة لاستمرار النظام السوري بالشكل المطلوب.

كما تساءلت عما إذا كان الوضع الاقتصادي في سوريا، وكون نسب الفقر فيها أقل من مصر مثلاً، يمثل عاملاً مؤثراً فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في الحركة الاحتجاجية بسوريا.

وتساءل المشارك إبراهيم طمليه عما يمكن الاستفادة منه من الثورات العربية، وعن الإستراتيجية المفترض اعتمادها من أجل توظيف الثورات بما يعود بالفائدة على القضية الفلسطينية.

وفي معرض تعقيبه على المداخلات، لفت البديري إلى أنه غير متأكد فيما إذا كان ما عبر عنه الحضور عبارة عن أسئلة أم تعليقات، حتى لو جاءت التعليقات بشكل أسئلة.

ولفت إلى أنه استخدم تعبير دولة ممانعة في مداخلته، في إشارة إلى كيفية تقديم أنصار سوريا لها وليس لتصنيف ذلك كأمر جيد أو سيئ، منوها في الوقت ذاته، إلى ضرورة عدم تناسي أن سوريا تتعرض لحملة منذ فترة.

وبين أن المشاركة الشعبية في الفعاليات المطالبة بإسقاط النظام السوري، كبيرة، مضيفاً "لا أعرف عدد المشاركين في الفعاليات في سوريا، لكن ما أراه يجعلني أشعر أن هناك قوة كافية في سوريا رافضة للنظام، وأنه حتى لو تغلب عليها النظام بالقمع والقوة، لن تستمر الأمور كما كانت عليه من قبل، إذ أن هناك أمراً كسر في سوريا، بغض النظر عما إذا كان هناك ٥٪ أو ١٠٪ من الناس في الشارع".

وأردف: أعتقد أن هذه الثورات إذا كانت قد أظهرت شيئاً ما –بغض النظر عن المنطقة التي وقعت فيها– فقد أظهرت أن ما يحرك الناس هو حياتهم اليومية، ولقمة العيش، والفوارق الفاضحة بين النخب والناس العاديين، وتكديس الثروات.

وعزا البديري فشل اليسار إلى افتقاره إلى برنامج واقعي يعالج مشاكل الناس الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مشروع فكري لمجابهة الأفكار السائدة.

أما الخالدي، فقال تعقيباً على المداخلات التي أشارت إلى أن الشعوب العربية استهلاكية مع عدم بروز برجوازية وطنية، إلى أن "الأنظمة كافة التي تعيش في ظل نظام الليبرالية الجديدة، كلها استهلاكية، ما يعني أنه لا يمكن تعميم هذه المسألة على الشعوب العربية وحدها".

وقال: سوريا أقل من مصر انفتاحاً وعولمة، لذا فإن الطبقات التجارية والصناعية استفادت من دور الدولة القوي في حمايتها، وبالتالي هناك مصلحة أكبر في سوريا للحفاظ على النظام مقارنة مع مصر.

وعزا عدم إيراده إسرائيل ضمن الدول التي أقيمت لمصالح إستراتيجية، كون مداخلته تتناول ما يحدث في البلدان العربية.

وأضاف: حتى الآن لم يتغير شيء على هيكلية بنية العلاقات التجارية للدول العربية بعد الثورات، لكن هناك بعض الاحتمالات الجديدة التي لم تكن واردة، مثل التكامل الاقتصادي العربي، وإفراد حيز أكبر للسياسات تضمن السيادة، وبالتالي ضمن هذه المفاهيم المضادة لليبرالية الجديدة، ربما هناك مجال لتشكيل علاقات اقتصادية في الدول العربية بشكل جديد.

وبخصوص الحركة عبر الحدود، ذكر أن دوافعها أساساً ليس اقتصادياً، مضيفاً "حتى الآن لا توجد بوادر تغيير في السياسات التي تتحكم في انتقال الناس بين بلد عربي وآخر".

وحول الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ذكر أنه في آخر عامين هناك بعض التحسن والنمو الاقتصادي، وهو ما يعتبر أمراً طبيعياً قياساً مع فترة الانتفاضة، وما شهدته الأراضي الفلسطينية خلالها من صعوبات اقتصادية، بيد أنه أكد أن "النمو لا يعني تحقيق التنمية".

وقال الخالدي: إن النموذج الليبرالي الجديد أسوأ نموذج يمكن تطبيقه في فلسطين، وقد طبق فيها لأنه أتى كجزء من منظومة أوسلو ... وبالتالي مفروض على السلطة اتّباع هذا النموذج.

مديرة الجلسة: نجوى ارشيد
عضو مجلس أمناء "مواطن"، طبيبة أخصائية

دور الحركات الإسلامية في التغيرات في العالم العربي

باسم الزبيدي
عضو هيئة تدريسية في دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

ذكر باسم الزبيدي في مستهل مداخلته، أنها تحاول أن تفهم بالضبط أين يمكن وضع الحركات الإسلامية في سياق مناخ التغيير في العالم العربي، مضيفاً "هناك الكثير من التأويل والتحليل، وجزء من هذا التحليل يقوم على أن الحركات الإسلامية لها درجة من التميز والحضور النوعي في تحديد ملامح الحاضر، وبالتالي المستقبل، وهذا التحليل يرى أن هذه الحركات، من جهة أخرى، بوغتت وفوجئت بالحدث أسوة بأطراف أخرى".

ولفت الزبيدي إلى أنه سيركز على هذه الإشكالية عبر تقديم تصورات حول أين يقف الإسلاميون من هذا الأمر، ما سيقترن بإيراد بعض الملاحظات أو القضايا التي قال إنها "ستكون قضايا إشكالية وستحول دون أن تتمكن الحركات الإسلامية من الاستجابة الحقيقية لروح الثورات العربية المنبثقة من مبادئ في جوهرها إنسانية، تستند على قيم الحرية والعدالة، والسلم الاجتماعي".

وقال: في ظل حالة التغيير الراهنة في المنطقة العربية أسئلة كثيرة يتم طرحها اليوم، وذلك من باب الرغبة في فهم انعكاساتها على حاضر المجتمعات العربية ومستقبلها.

وأضاف: ينال موضوع الإسلاميين قدراً وافراً من الاهتمام، كونهم يمثلون قوة مجتمعية مهمة ومؤثرة تمتلك المكانة والموارد، ولها ما تقوله إزاء الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية في الداخل والخارج، كالموقف من الديمقراطية والدولة المدنية، والعلاقة مع الآخر، ودور المرأة، والموقف من الغرب وإسرائيل، وغير ذلك من القضايا المهمة الأخرى.

ونوه إلى أن هذه المداخلة تسلط الضوء على الحركات الإسلامية من زاوية موقعها في خارطة التغيير الراهنة، التي عبرها يمكن معرفة التحديات التي يمكن أن تعترض تطورها السياسي والأيديولوجي، بشكل يلائم المناخات التحررية الجديدة التي أفرزتها الثورات العربية.

وحول موقع الإسلاميين في خارطة التغيير، قال: حتى الآن يتضح أن الإسلاميين –معبراً عنهم بالحركات الإسلامية– لاعب مؤثر في التغيرات الراهنة في البلدان العربية، بدءاً بتونس ومصر، وانتهاءً بليبيا وسوريا واليمن والأردن، لكن على الرغم من ذلك لا بد من الانتباه إلى مجموعة من القضايا التي يمكن أن تنتقص من ذلك التأثير.

وحدد هذه القضايا في أن الثورات العربية جاءت عفوية غير مخطط لها، وبالتالي فاجأت الجميع، ويشمل ذلك النخب السياسية، بما فيها الإسلامية، الأمر الذي يعني صعوبة ضبطها سياسياً وأيديولوجياً.

وقال: من قام بالتغيير كتلة مجتمعية كبيرة، أي ما اصطلح على تسميته بالشباب، وجاءت بين الإسلاميين من جهة، والقوى الوطنية والعلمانية من جهة أخرى، وهذه الكتلة هي غير مؤطرة سياسياً، كما أنها متعددة ومتنوعة من حيث الرؤى والمشارب.

وتابع: جاءت هذه الثورات في أحد معانيها لتدلل على عدم صوابية الرأي القائل بأن الحركات الإسلامية هي وحدها القادرة على تحدي الأنظمة السلطوية، نظراً لما تمتلكه من قوة أيديولوجية وتنظيمية، فهذه الثورات لم يبادر إليها الإسلاميون، ولم تأتِ تحت رايتهم، وجاءت تحت مظلة شعبية اتخذت الحرية والكرامة، وليس من الإسلام هو الحل، شعاراً لها.

وأردف: إن الثورات العربية، بخلاف الثورة الإيرانية، ليس لها رجال دين يقودون حركة الشارع، ما يدل على اختلاف جوهري بين الحالتين العربية والإيرانية، وعلى السهولة النسبية لأن تتمكن الثورات العربية من النجاح في تعزيز الحراك الداخلي ومأسسته بشكل يستجيب لتطلعات قطاعات واسعة ومتنوعة من المواطنين

وقال الزبيدي: إن الحركات الإسلامية، وبخاصة في مصر، هي عنصر في فسيفساء سياسية وثقافية، وعلى الرغم من أنها الأكبر والأهم، فإنها تبقى مضطرة للتعايش مع العناصر الأخرى المكونة لتلك الفسيفساء.

واستطرد: إن الحركات الإسلامية متعددة الميول والاتجاهات وهي ليست كتلة واحدة، ما يسمح بوجود تباينات تطفو على السطح بين الفينة والأخرى، وبخاصة بين الجيل القديم من القادة والقوى الشبابية الإخوانية كما هو الحال في مصر.

واستدرك: على الرغم من أن تلك القوى الشبابية في حركة الإخوان المسلمين، لا تزال غضة كونها قيد التشكل، فإنها عبرت في أكثر من مناسبة عن اختلافها عن تصرف قادة الجيل القديم تاركة الانطباع، بأن الإسلام السياسي المرغوب لديها هو نموذج يشبه الإسلام السياسي التركي.

ومضى قائلاً: بالمجمل، فإن مكامن التنوع الداخلي والمجتمعي هذه، تفند الآراء التبسيطية التي رأت، وربما ما زالت ترى، بأن الحالة العربية تتكون من قطبين، أحدهما تمثله الأنظمة السلطوية، والآخر تمثله الحركات الإسلامية، وأن الرأي العام لا أهمية له، إضافة إلى سقوط مقولة الاستثنائية العربية في موضوع الديمقراطية.

وأضاف: إن التحديد الدقيق لموقع الحركات الإسلامية في خارطة التغيير في البلدان العربية يستلزم معرفة درجة وعمق حالة الحراك السياسي والأيديولوجي داخلها.

وأورد بعض الملاحظات، التي قال "إن من شأنها أن تعترض مجهودات التغيير في البنية السياسية والأيديولوجية لتلك الحركات، باتجاه الانفتاح والمرونة والتجديد، بشكل يتلاءم مع المناخ التحرري الجديد الذي يسود المنطقة العربية اليوم".

وقال الزبيدي في هذا الصدد: إن القضية الأولى تتمثل في أن الثورات العربية فرضت على الحركات الإسلامية ضرورة تغيير الخطاب، وتقديم نفسها بصورة عصرية ناضجة أكثر من السابق، إضافة إلى ضرورة التوجه نحو العمل السياسي، بدلاً من الاقتصار على العمل الديني الوعظي. فالثورات العربية فرضت على الحركات الإسلامية ضرورة وضع برنامج مدني، يستوعب طاقات الشعوب، ويصب في الوقت ذاته في إطار تحقيق مصالح المواطنين، وعدم الاكتفاء بالتنظير والتفسير والوعظ.

والقضية الثانية تتمثل بالأدوات، فالثورات العربية بينت للحركات الإسلامية ضرورة أن تكون جزءاً من شعوبها، لا مجرد طليعة لهذه الشعوب، ومن ثم فإن استخدام الوسائل القديمة، كالعمل السري والتنظيمي الضيق، وغير ذلك من الوسائل، أسقطتها الثورات ولم يعد لها مكان الآن.

وبخصوص القضية الثالثة، ذكر أنها تتعلق بالجيل القديم، الذي يملك سلطة القرار في حركة الإخوان في مصر، مثل عصام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح على سبيل المثال، حيث أنه لم يصل بعد إلى مرحلة النضج المطلوبة، التي تعني القدرة على استيعاب أهمية التغيير.

وأضاف: هذا الجيل ما زال أسيراً للأطر الأيديولوجية، وليست لديه القدرة على الانتقال بالحركة من الماضي إلى الحاضر، ما يساعد ربما في تدرج الجماعة نحو الإسلام السياسي التركي، الذي يعني المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم الدولة المدنية المواطنة غير المنقوصة.

وبين أن القضية الرابعة، تكمن في الجمع بين المتناقضات، ما دلل عليه بقول حركة الإخوان المسلمين أن هدفها لا يعني الوصول إلى السلطة، وأنها تعمل على مد الجسور مع القوى السياسية الأخرى، في الوقت الذي قال فيه أحمد بديع، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، لـ صحيفة الدستور بتاريخ ٥ أيار ٢٠١١، "لن نسمح بأن يعلو صوت المواطنة والديمقراطية فوق صوت العقيدة والدين".

القضية الخامسة تتلخص بعدم وضوح الفرق أحياناً بين حركات الإسلام السياسي والقوى السلفية.

واستدرك: باستثناء بعض المواقف المتبنية لفكرة الدولة المدنية الحديثة، التي يعبر عنها قادة الإخوان المسلمين في سوريا، وكذلك البعض من قيادات وكوادر الإخوان المسلمين في مصر، لا تزال حركات وأحزاب الإسلام السياسي بعيدة بدرجات متفاوتة عن حسم هذا الموضوع على طريقة حزب العدالة والتنمية التركي على سبيل المثال.

وأضاف: هذه الحركات لا تختلف في هذا الأمر، عن السلفيين الرافضين للدولة المدنية الحديثة وللعلمانية والديمقراطية، باعتبارهما تقنيات غربية دخيلة، ما يجعلهم يصرون على الشورى كما يرونها كبديل.

وقدم الزبيدي جملة من الاستخلاصات، بدأها بالإشارة إلى أن "الحركات الإسلامية لم تهضم بعد، الدروس الكثيرة التي جاءت بها الثورات العربية، ونزوع الحالة العربية برمتها نحو الخلاص والتحرر عن عقود خلت من الظلم والاستبداد".

وتابع: الأسباب هنا هي عامة وخاصة في آن، منها ما هو مرتبط بالمعوقات السياسية والاجتماعية الخاصة بالواقع العربي والبيئة المحيطة، ومنها ما هو مرتبط بالحركات الإسلامية ذاتها.

وقال: يتضح أيضاً أن لدى الحركات الإسلامية صعوبة بنيوية وفكرية كبيرة لإحداث تحول داخلي عميق، يمكّنها من التقاط اللحظة التاريخية، ومن طرح نفسها كبديل عن أنظمة الاستبداد التي تمت الإطاحة بها.

واستطرد: إن عجز هذه الحركات عن التعاطي الخلاق مع التحديات التي أشرنا إليها في هذه المداخلة، يعني أن أمام الشعوب العربية وثوراتها تحدياتٍ استبداديةً من نوع جديد، خصوصاً أن نبرة خطاب هذه الحركات تشير إلى أن تلك الحركات تعتبر أن الثورات العربية قد هيأت لها فرصتها التاريخية، التي انتظرتها عقوداً من الزمن، للوصول إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية.

وختم الزبيدي مداخلته بالقول: السؤال المهم هنا هو كيف سيكون مآل قيم الحرية والعدالة والانعتاق التي عززتها الثورات العربية، في ظل عدم حسم الحركات الإسلامية موضوع تغليب المواطنة والديمقراطية على العقيدة والدين؟ إن حسم الجدل في هذا الأمر من قبل الحركات الإسلامية لصالح المواطنة والديمقراطية هو وحده الكفيل بأن تبقى تلك الثورات مخلصة لقيمها.

الانتفاضات العربية: حدود التأثير فلسطينياً

علاء العزة
عضو هيئة تدريسية في دائرة علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت

أوضح علاء العزة في مستهل مداخلته، أنه كان قريباً من التراجع عن عنوان المداخلة وفكرتها، نظراً لصعوبة الموضوع، قبل أن يشير إلى نيته تقديم مجموعة من الملاحظات من خلال المداخلة.

وقال العزة: عادة ما يبدأ حديث غالبية المراقبين عند الحديث عن الانتفاضات العربية اليوم، وحدود العلاقة مع الواقع الفلسطيني بالتساؤل لماذا لا يحدث في فلسطين حراك شعبي أو ثوري كما يحدث في العالم العربي، وأنا أعتقد أن بعض التساؤلات التي طرحت في اليوم الأول للمؤتمر، كانت في الاتجاه نفسه.

ولفت إلى وجود تبريرات أو أسباب عدة لغياب حراك شعبي في فلسطين، مبيناً أنه يهدف عبر مداخلته إلى مناقشة مجموعة من الأفكار العامة بشكل مختصر حول الواقع السياسي والاجتماعي، والمبررات التي تطرح حول غياب الحراك أو فشله قبل الدخول في حدود التأثير أو التفاعل الفلسطيني معها.

وأضاف: في كثير من الأحيان في العالم العربي هناك إشكالية تتمثل في طرح التساؤلات بصيغ النفي والغياب، مثل أسباب غياب الديمقراطية، وأسباب عدم نهوض الأمة، وأسباب غياب التنمية... الخ، والسؤال مطروح اليوم بالصيغة نفسها في فلسطين، وإنني أعتقد أن هذا النمط من السؤال إشكالي منهجيا، فالتركيز على أسباب الحدوث يفترض وجود تصور حتمي عن ضرورة الحدوث، وبالتالي يصبح التساؤل باعتقادي أكثر أيديولوجياً منه استفهامياً، أو كون السائل يعتمد على التمني أكثر منه التحليل.

وأردف: أعتقد أن هذه أول إشكالية من إشكاليات قراءة الواقع الفلسطيني، وعلاقة فلسطين بالعالم العربي اليوم، لكن لنسلم جدلاً بقبول هذا التساؤل، أي التساؤل القائم على عنصر الغياب، وليس الحضور.

واستدرك: في معظم الحوارات التي حاولت أن أبني بالاستناد إليها هذه المداخلة، والكتابات الصحافية، نجد تحليلات سؤال الغياب تتراوح بين عنصريين أساسيين أو إطارين، فالإطار الأكثر شيوعاً هو التحليل الذي يعتمد على الاقتصاد السياسي، والذي يقول إن واقع الاقتصاد السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنوات عدة، عمل على تحويل المواطنين الفلسطينيين إلى مجموعة من المديونين، والمعضلة أن الحديث هنا خرج عن نطاق المؤسسة؛ مؤسسة السلطة مع بنية القرار السياسي في العالم، أو علاقة الاقتصاد بالسياسة.

وقال العزة: انتقل هذا التحليل ليصل إلى الشارع، لتصبح هناك افتراضات تقول إن الفلسطينيين على مستوى الأفراد مدينون للبنوك، وأن هناك اقتراضاً سريعاً لشراء المنازل والسيارات، بحيث أنه أصبحت مجادلة الليبرالية الجديدة حول الاقتصاد السياسي مجادلة خطية الطابع، وتعتقد بوجود ارتباط بين الأفراد وسلوكهم السياسي بهذه العقلانية المباشرة.

وتابع: إن المجادلة نفسها تسقط على فرضيات وجود الطبقة الوسطى، وقيم الاستهلاك التي تسيطر على عقول الفلسطينيين، وبالتالي هذا سبب غياب الحراك السياسي اليوم على الرغم من وجود كل الظروف والشروط اللازمة لحدوث تغيير.

واستطرد: تكمن أزمة وإشكالية مثل تحليل كهذا في مستويات عدة، أولها الذي يعتمد علاقة خطية ما بين الاقتصاد وما بين الأفراد؛ أي الاقتراض أن الأفراد عقلانيو التوجه حتى في ممارستهم السياسية، أي أن هناك اعتماداً على الافتراضات النيوليبرالية ذاتها، التي تعتقد بعقلانية الفرد وبراغماتيته المصلحية في إطار محددات السوق، والربح والخسارة، وبالتالي إن هذه المجادلة لا تأخذ بعين الاعتبار العناصر العاطفية والثقافية والرمزية بحسبانها، لاسيما في لحظة التحرر الوطني، كما في حالة فلسطين.

واستدرك: أما الإشكالية الأخرى، فهي سوسيولوجية الطابع، وأعتقد أن هناك غياباً للإحصاءات عن مدى توغل أو تغوّل الديون في اقتصاديات الأفراد في فلسطين، فمن الواضح أن الاقتراض في فلسطين يفترض أنه مكبل للأفراد اليوم، وليس بالسهولة التي يوجد فيها ضمن سياقات اقتصادية أخرى، بمعنى أن هناك حاجة في فلسطين لوظيفة ثابتة، ودخل شهري منتظم ... الخ من البيانات الاقتصادية التي يحتاجها المقرض حتى يسهل عملية الإقراض، وبالتالي أعتقد أن هذه النقطة تجعل الافتراض تعميمياً بالأساس.

واعتبر أن الإشكالية الثالثة هي إشكالية المعيارية، مضيفاً: في معظم الأحيان يستند مثل طرح كهذا إلى معيارية التجمعات المدينية، أي بكلمات أخرى يستند إلى تجربة المدن الفلسطينية وليس تجربة بقية التجمعات في الضفة الغربية، وأعتقد أن هناك «معيارية رام اللوية»، أي قراءة معيارية على حساب رام الله.

وقال العزة في هذا الصدد: أما المجادلة الثانية حول غياب الحراك الاجتماعي فهي التحليل السيكولوجي، الذي يقوم على التعميم على الفلسطينيين جميعاً، وبالتالي تقوم هذه المجادلة على أن الفلسطينيين يعيشون حالة وعي مهزوم بشكل جمعي، لذا لا يقومون بما يقوم به العرب من حولهم.

وأضاف: في الأساس هناك إشكالية بأن الفلسطينيين عاشوا خلال العقود الثلاثة الماضية تجربتي انتفاضتين طويلتين، وبالتالي هناك ظلم وإجحاف في هذا الموقف، لذا أعتقد أن ما حاولته الآلة العسكرية الإسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة الثانية، يتمثل في تعميم فكرة هزيمة الوعي قبل الهزيمة الحقيقية، لذلك من الضروري التذكير ببعض التسميات التي أطلقتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على بعض العمليات في الأراضي المحتلة مثل «كي الوعي»، و«السور الواقي»، و«الرصاص المصبوب»، فكل هذه العمليات تدور في مفهوم فلك الإخضاع الاستعماري التقليدي القائم حتى في الحالة الفلسطينية على مفهوم الستار الحديدي أو الجدار الحديدي، بمعنى أنه على مستوى الوعي لا يمكن اختراق الانتصار على دولة الاحتلال.

واستدرك: أعتقد أن هذه المجادلة إشكالية بدورها، بحيث أن هناك مساواة لمفهوم الهزيمة مع وعي الهزيمة، بمعنى أن الهزيمة قد تكون في الوعي، لكنها لا تكون على أرض الواقع، وأنا أعتقد أن إشكالية العلاقة بين الهزيمة ووعي الهزيمة تكمن في عدم فهم أو على الأقل في التضليل الأيديولوجي لطبيعة الصراع مع الاحتلال.

وتابع: أعتقد أن مقياس الضعف والقوة في الحالة الفلسطينية ليس هو المقياس الدولاتي التقليدي العقلاني حول الانتصار والهزائم بالمعنى الكلاسيكي بين الدول، أو في العلاقات الدولية، لذا أعتقد أن هذا التبرير أيديولوجي بامتياز، كونه في حركات التحرر الوطني مقاييس التحرر، ومقاييس الهزيمة والنصر، مرتبطة بقدرة الناس على تقديم تضحيات، أو عدم قدرتهم على تقديم تضحيات.

وقال: أنا أعتقد أن الهزيمة على مستوى الوعي هي هزيمة أو أزمة عند القيادات والحركات السياسية، وليست أزمة عامة.

وأضاف: أعتقد أن الخروج من الإشكال المنهجي المعتمد على سؤال الغياب هو محاولة تأويل الحضور لانتفاضات العالم العربي في فلسطين، ولكن كي أكون صريحاً ليس من السهل تحديد العلاقة بين ما يحدث في العالم العربي، وفي فلسطين على مستوى الحراك الاجتماعي.

وأردف: من المثير للذكر تحول فلسطين التي كانت مشهداً للعالم العربي، وتحول الفلسطينيين إلى مشاهدين لما يجري في العالم العربي، وبالتالي فإن الأدوار تختلف في اللحظة الراهنة، ما أرى أنه يغير نظرتنا لذاتنا، ويغير مركزية فلسطين، وضرورة تغيير مركزية فلسطين على الأقل للحظة معينة.

وربط بين ما ذكره وبين كون مؤتمر «مواطن» السابع عشر الأول الذي يتناول موضوعاً خارج نطاق الشأن الفلسطيني، مضيفاً «اليوم في حالة فلسطين هناك زحزحة لفكرة مركزية فلسطين في الوعي الجمعي، وبالتالي تبرز فكرة التضامن، فنحن نتضامن مع سوريا، ونتضامن مع ليبيا، والشعب المصري، وبالتالي أعتقد أن هذا مثير».

ونوه العزة إلى قول الرئيس محمود عباس في خطابه أنه لن يخرج أحد يقول «الشعب يريد»، بمعنى أن الحالة الفلسطينية لا تحتاج هذا الشعار أو أشباهه، وأن الشعب الفلسطيني إلى حد ما متفرج بهذا المعنى على الأقل تبعاً لرؤية القيادة السياسية.

وأوضح أنه «من نافل القول إننا لا نتحدث عمَّا يحدث في العالم العربي بصيغه المفرد، كذلك لا يمكن أن نفكر في فلسطين والفلسطينيين بصيغه المفرد. وهنا سأحاول أن أبيّن التصنيفات الاجتماعية والسياسية التي تفاعلت، ولا أقول تأثرت بما يحدث في العالم العربي، وطبيعة هذا التفاعل:

قد تكون أولى ردود الأفعال من النخب السياسية متوترة وغير مفهومة وعاجزة عن اتخاذ موقف، وأذكر هنا عضواً في اللجنة التنفيذية ظهر على الإعلام ينفي ويتبرأ من بيان داعم لثوره تونس (ماركسي كان يدعو لإقامة فيتنام في الأردن). أما ردة الفعل الأخرى فقد امتازت بالاستخدام الانتهازي لما يحدث، وهنا لا بد من التذكر كيف أصبح إعلام «حماس» يناكف «فتح» بأنها خسرت حليفها الأقوى في المنطقة، ثم جاء دور «فتح» لتقوم بالشيء

ذاته عندما بدأت التظاهرات في سوريا. إذاً، نحن أمام معادلة غريبة الطابع تنحي الصراع مع المشروع الاستعماري وتتفاعل مع انتفاضات العالم العربي باعتبارها فرصة لتصيد مكاسب سياسية مع الخصوم المحليين، فضلاً عن منع التظاهرات المؤيدة لمصر والالتفاف عليها وإجهاضها.

في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، رسم ناجي العلي جندياً أميركياً يهبط بالمظلة وقدماه على شكل مفتاح، في هذا الكاريكاتير يسخر ناجي من الجملة الشهيرة التي طالما قالها العرب «المعتدلون» وهي «مفتاح الحل في يد أميركا» أو «المفتاح عند الولايات المتحدة». قد تكون مرحلة ما بعد أوسلو أبلغ تعبير عن مدى سيطرة مفهوم المفتاح الأميركي إلى درجة أن هذا الاعتقاد، ومن خلال الأجهزة الأيديولوجية في فلسطين، أصبح مدخلاً لأي حوار. ما حدث في العالم العربي من حراك شعبي أسقط هذه الهالة الى حد ما، وأسقط الافتراض التخيلي بأن أميركا تحرك العالم وكأنه رقعة شطرنج (خلال ثورة مصر كانت الجزيرة تقوم بالشيء ذاته ... إيقاف البث والانتقال إلى البث المباشر من واشنطن ... وكأن الحدث يصاغ هناك).

هذا ينقلنا الى قضية التفاعل مع الحدث ومسأله المقاربة. في الحوارات التي أجريتها مع الشباب المعتصمين عند دوار المنارة برام الله وفي بيت لحم، حيث كان هناك إيمان واعتقاد بالقدرة أو بقابلية التغيير للواقع، أو الاعتقاد بالطاقة الكامنة من خلال المقارنة مع الشعب المصري، أو التونسي، أو الليبي، وليس مع تجارب فلسطينية سابقة (في مقابلات كثيرة كانت المقاربة والنوستالجيا إلى الانتفاضة الأولى عالية جداً ... اليوم المقاربات مرتبطة بما يحدث في العالم العربي).

قد يكون المؤشر الأجيالي في الحراك بالوطن العربي أكثر العناصر ملاحظة وتناولاً في الإعلام، وبخاصة في حالتي تونس ومصر (على الرغم من نقد الكثيرين لهذه الفكره والاستشهاد بتنوع الأجيال في هذه الثورات)، وفي فلسطين ظهرت مجموعات عدة على «فيس بوك»، وفي الشارع تعتمد تسميات تحمل صفة الشباب (شباب ٥ حزيران، الحراك الشبابي الفلسطيني – بيت لحم، الحراك الشبابي المستقل) ... أعتقد أن تحديد هوية التحرك الشعبي ارتباطاً بكلمة الشباب هو جزء من تفاعل فلسطين مع التمثيل الإعلامي للانتفاضات العربية ... وبالتالي افتراض وجود خصوصية شبابية في هذه الانتفاضات. وهنا أيضاً أود الإشارة إلى أن معظم المشاركين في الاعتصامات وحوارات «الفيس بوك» يحاولون النأي بأنفسهم عن التنظيمات السياسية، ليس من خلال الادعاء بالاستقلالية فحسب، ولكن أيضاً بالحديث عن الأجيالية وغياب تمثيل الشباب، وهنا لا بد من التذكير بأن السلطة، وبناء على هذا المؤشر، قامت بتشكيل المجلس الأعلى للشباب (جزء من مشروع الاحتواء)، الذي أخذ نصيبه من السخرية اللاذعة فيما يخص أعمار أعضائه.

قد يكون من أكثر تجليات التفاعل مع العالم العربي في فلسطين تبني شعار المفردات الأربع «الشعب يريد إنهاء الانقسام». إن هذا التبني كان كما في حالة التقنية (فيس بوك) هو تبنٍّ للشكل، والاعتقاد أن الشعار وحده كاف لكي يجمع الناس حوله. من المفارقات أن المنقسمين حملوا الشعار نفسه وتبنوه إلى درجة أن شعارهم المركزي أصبح «يجب إنهاء الانقسام»، على الرغم من غياب التحديد لمفهوم الانقسام ودون الحديث عن أسبابه وماهيته، بحيث أصبح الشعار الذي لا يغضب أحداً، وبالتالي لا يرضي أحداً!

في كل حالات الحراك الشعبي العربي، بعيد الخروج من الصدمة الأولى لوجود الحراك، بدأت الأنظمة بالحديث عن الإصلاح. في حالة فلسطين كذلك، أعتقد أنه على الرغم من بساطة التحرك على الأرض، فإن السلطة الفلسطينية و«حماس» أدركتا أن هناك ما يتشكل أو أن شروط الانفجار موجودة (سواء المشروعية، الفساد، الفقر، الاستبداد في الضفة وغزة). لا يمكن قراءة الذهاب إلى القاهرة وبعض الخطوات كتحديد موعد للانتخابات البلدية قبل إلغائها لاحقاً دون إعطاء الحراك الشبابي دوراً.

استخلاصاً، يمكن القول إن تأثير ما يحدث في العالم العربي لم يكن كما هو مأمول، إلا أن تفاعل الواقع الفلسطيني بأطيافه السياسية والاجتماعية كان متنوعاً بتنوع المصالح والمرجعيات، لكن الأمر الذي أود الإشارة إليه أخيراً هو استعداد إسرائيل وجهوزيتها لأي تطور انتفاضي على الأرض. هذا ليس للاستدلال بأنهم يعرفون أو قادرون على التنبؤ ... لكن الأوضاع في طريقها نحو الاختمار ومفتوحة على الاحتمالات والإمكانيات المختلفة.

استخدام الإعلام الجديد في خلق الثورات وإنجاحها

فادي قرعان
ناشط شبابي

تناول فادي قرعان في مداخلته تأثير أدوات الإعلام الجديد ليس على صعيد المنطقة العربية فحسب، بل والعالم، معتبراً أن الإعلام الجديد بات عنصراً أساسياً في بنية أية ثورة.

وقال قرعان: هناك شيء جديد في العالم بدأ يتطور خلال السنوات العشر الماضية، ألا وهو الإعلام الجديد، أو تحديداً التكنولوجيا الرقمية، والسؤال الذي تفرضه كيف يمكن أن تسهم هذه التكنولوجيا في انتشار الثورة أو انتصارها؟

وساق مثالاً على ما ذهب إليه بقصة حدثت في الفلبين العام ٢٠١١، حيث وقعت ثورة مبنية على الرسائل القصيرة "النصية"، مضيفاً "كان هناك رئيس فاسد وكان ينبغي أن تتم محاكمته، فتم اقتياده إلى المحكمة، وفيها –أي المحكمة– قرروا أن يتخلصوا من ٩٠٪ من الإثباتات على فساد الرئيس، وألا يذكروها في المحكمة، فقرر مجموعة من الشباب مكونة تقريباً من ٢٠ شخصاً، أن يبعثوا رسالة نصية تدعو إلى الذهاب إلى شارع رئيسي في الفلبين".

وتابع: خلال ٢٤ ساعة، كان هناك مليون شخص في هذا الشارع، واستطاعوا ليس فقط منع المحكمة من ألا تكون عادلة، عبر الحيلولة دون التخلص من الإثباتات ضد الرئيس، بل وحمل الرئيس على التنحي.

وأردف: صراحة لن تتحرر فلسطين من خلال الرسائل القصيرة، ولا أظن أن ثورة تقوم على أساس الرسائل القصيرة، ولا أظن أن الناس في المستقبل سيقولون ذلك، كما أنهم لا يقولون إن الثورات التي وقعت في أوروبا العام ١٨٤٨، كانت ثورات سكة الحديد، وأن الثورات التي حدثت في العالم العربي كانت ثورات راديو أو ما إلى ذلك من أدوات قديمة. أعتقد أيضاً أنه بعد ٥ – ١٠ أعوام لن يشير الناس إلى أن الثورات التي حدثت في العالم العربي كانت ثورات "فيسبوك"، بيد أن "الفيسبوك"، أو التكنولوجيا الرقمية، بشكل عام، سلاح.

وقال: إن الهدف من محاضرتي هو إبراز كيف أن الجندي يقول لجيشه، أنتم لديكم دبابات، وطرق إستراتيجية لاستعمال الدبابات للانتصار في المعركة، أريد من الحضور أن يتخيلوا التكنولوجيا الرقمية وكأنها مثل الدبابة في الحرب، إذ أنها ليست هي التي تبدأ الحرب، ولا هي التي تنهيها، ولكن لها دور فيها، وبالتالي فإن السؤال الذي نطرحه ما هو دور التكنولوجيا الرقمية في الثورات؟

ولفت إلى أنه يمكن تقسيم الثورة إلى ثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ما قبل الثورة، إضافة إلى مرحلة الثورة، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الثورة، مضيفاً "أعتقد أن للتكنولوجيا الرقمية دوراً في هذه المراحل".

وذكر أن "هناك ثلاثة أسباب رئيسية تؤدي إلى الثورة، تتمثل في أن تكون هناك أزمة اقتصادية؛ أي أن يكون اقتصاد البلد نسبياً ضعيفاً، إضافة إلى عدم توفر أية إمكانية لدى الأشخاص العاديين للتنقل بين النخب، بمعنى ألا يكون هناك مجال لإحداث تغيير على الصعيد الشخصي يتيح مثلاً لشخص أن يصبح غنياً". وحدد السبب الثالث في عوامل لها علاقة بالريف، والتقسيم بين الريف والمدن، وما إلى ذلك، وطبيعة السوق الموجودة بينهما، مضيفاً "أعتقد أنه من الضروري أن تتوفر هذه الأسباب مجتمعة قبل حدوث أية ثورة، لكنها في الإطار العام تكون موجودة".

وأضاف قرعان: إن هذه العناصر "الأسباب" تجعل المؤسسات السياسية الموجودة تضعف شيئاً فشيئاً، والقيادات السياسية تفقد شرعيتها مع مرور الوقت، فمثلاً على مستوى الثورة الفرنسية، فهم الناس أن الملك غير مبعوث من الخالق كي يحكمهم، وبالتالي بعد أن تحصل هذه التغيرات تبرز تنظيمات تنشط داخل المجتمعات، أو مجموعات قد تكون لها علاقة بالمجتمع المدني أو من خارجه، فيما الناس يشرعون بالبحث عن مثل مجموعات كهذه خارج إطار الهيكل الموجود في المجتمع.

واستدرك: إن النخب، وبخاصة النخب المتعلمة، نخب الإنتلجنسيا، تأخذ بالابتعاد رويداً رويداً عن القيادات الموجودة في المجتمع، وتشرع بانتقادها.

وتوجه بسؤال إلى الحضور لتوضيح وجهة نظره، مفاده: كم منهم يشعر بأن القيادة –أي قيادة منظمة التحرير– فقدت شرعيتها؟ مضيفاً: نحو ١٠–٢٠٪، وهذا أمر جيد، لأنه لم يحدث في تاريخ أي مجتمع حصلت فيه ثورة أن تجاوزت هذه النسبة في أوساط الإنتلجنسيا نسبة الـ ٢٥٪، ما يعني أن هناك مؤشرات تدل على أن هناك تغييراً قادماً على صعيد وضعنا.

وقال: عندما تتشكل هذه المجموعات، والنخب تبتعد عن القيادات الموجودة، يظهر شعور لدى الناس إما أنه يجب التحضير لاحتكاك مع الاحتلال أو الأجهزة المختلفة مثلاً، وإما يحصل احتكاك مباشر.

وتطرق إلى ما حدث في ثورة مصر، قائلاً: في مصر لم يحدث الاحتكاك فقط في الخامس والعشرين من كانون الثاني، بل كان هناك تصاعد في الاحتكاكات التي كانت تحصل منذ بدايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والعام ٢٠٠٨ حدث تحالف بين الشباب والعمال، وبعض الأحزاب، وتطور الوضع حتى حدثت الثورة.

وتابع: هناك متغيرات أخرى ترتبط بما تقدم، مثل دور الجيش، إذ أنه عادة إذا كان لدى الجيش رؤية واضحة، ويشعر أن الناس ملت من الوضع الحالي قد يتدخل من خلال الإقدام على ثورة عسكرية، لكن إذا كان ولاء الجيش كبيراً للقيادة الموجودة، فإنه لا يقدم على الثورة، لكن في النهاية فإن هذه العوامل كافة تجتمع وتؤدي إلى الثورة.

ونوه إلى أن هناك ثمانية استخدامات ثورية للتكنولوجيا الرقمية، منوهاً إلى أن هناك سؤالاً أساسياً تفرضه التكنولوجيا الرقمية، مفاده: هل تغيرت ساحة المعركة؟ قبل أن يستطرد بقوله: أعتقد أن وجود التكنولوجيا الرقمية تغير في ساحة المعركة الإعلامية والواقعية على الأرض.

وبين قرعان أن أول استخدامات أو أدوار التكنولوجيا الرقمية على صعيد الثورات، يتمثل فيما سماه "التوثيق"، مضيفاً "التكنولوجيا الرقمية تسمح بتوثيق الأحداث حتى لو لم يتم نشرها".

ولفت إلى أن الاستخدام الثاني يكمن في البث ونشر المعلومات، إذ يمكن إيصالها لأعداد كبيرة جداً، ما دلل عليه بقصة الناشطة المصرية أسماء محفوظ، التي كانت في ميدان التحرير، وطلب يدها للزواج ٢٥ ألف مصري العام ٢٠٠٨، وذلك نظراً لقصة وقعت لها في مصر.

وحول ذلك قال: كانت في منطقة "المحلة" مصانع نسيج، وكان هناك إضراب للعمال ولم يكن أحد يلقي بالاً لهم، فقررت محفوظ نشر هذه المعلومات، فتوجهت إلى موقع "الفيسبوك"، وكتبت عما يتعرض له العمال في مصانع النسيج في المحلة، وعندما لمست أن هناك تفاعلاً كبيراً، قررت الدعوة إلى تنفيذ إضراب بتاريخ ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٨، وبالفعل فإن نحو ٨٠ ألف مصري لم يتوجهوا يومها إلى العمل في هذه المصانع، وبخاصة ممن هم في عمر الشباب.

وتابع: الأمن المصري لم يكن على دراية بكيفية التعامل مع هذا الموضوع، إذ أنه لأول مرة تم استخدام "الفيسبوك" أو التكنولوجيا الرقمية في الدول العربية بهذا الشكل، فما كان من الأمن المصري إلا أن اعتقلها، ما حدا بأصدقائها إلى نشر خبر اعتقالها، فحدثت جلبة كبيرة، وفي النهاية خرجت من السجن واعتذرت نظراً لتعرضها لتعذيب لفظي كما قالت فيما بعد، لكن قبل يوم من ثورة ٢٥ يناير، بثت فيديو تدعو فيه الشباب إلى التظاهر، وهذا الفيديو شاهده خلال ٤٨ ساعة ٣٠٠ ألف شخص، وبالتالي فإن هذه القصة تبرز أهمية التكنولوجيا الرقمية.

ونوه إلى أن الاستخدام الثالث للتكنولوجيا الرقمية يكمن في الحشد، مضيفاً: هناك طرق عديدة يمكن استخدامها من أجل حشد الناس، مثل بعث رسائل نصية، لكن الدراسات تؤكد أنه حتى يتمكن المرء من الحشد لا يكفي أن يبعث رسائل أو يوزع بيانات، بل لتحقيق ذلك لا بد من بناء جسور من الثقة مع الجمهور، لذا فإن التكنولوجيا الرقمية بكل إيجابياتها، فقط من يعرفون كيفية بناء ثقة بينهم وبين الجمهور، بمقدورهم الاستفادة منها على نطاق واسع مثل أسماء محفوظ.

وذكر أن الاستخدام الرابع يتمثل في الاختراع والإبداع، وذلك عبر تشارك الناس بعضهم لبعض في أفكارهم ورؤاهم على أكثر من صعيد، مضيفاً "هناك إمكانية كبيرة لتحسين ما يعمل عليه الناس من خلال التكنولوجيا الرقمية".

وأوضح أن الاستخدام الخامس للتكنولوجيا الرقمية يتمثل في الأمن والحماية، ما دلل عليه بالوضع في الصين، حيث هناك مناطق يصعب نشر المعلومات فيها، لكن بوجود التكنولوجيا الرقمية بالإمكان بعث معلومات وإبرازها وكأنها خارجة من بلد آخر غير ذلك الذي بعثت منه.

وحول الاستخدام السادس، أوضح أنه يكمن في الجمع والتحليل، ما دلل عليه بكيفية تحرك الشباب في مصر وتعاملهم مع موقع "فيسبوك"، إذ أن أي شخص يشعرون بأنه ذكي أو ناشط، كانوا يأخذون هاتفه واسمه، ويجمعون أسماء الشباب الذين يحسون أن لديهم قدرات وطاقات وذكاء، وبإمكانهم العمل في الميدان.

ولفت إلى أن عملية الجمع هذه كانت تقترن بتنفيذ تحليل، ما دلل عليه بأن وائل غنيم كان يقترح سلسلة من الفعاليات ويتابع أيها يستهوي الجمهور المصري أكثر.

ونوه إلى أن الاستخدام السابع للتكنولوجيا الرقمية، يكمن في كونها وسيلة لجمع الأموال ونقلها، ما دلل عليه بحملة الرئيس الأميركي باراك أوباما، مضيفاً "إن ٨٣٪ من الأموال التي جمعها أوباما من خلال حملته، كانت من أشخاص دخلوا على الإنترنت وتبرعوا بمبالغ تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة دولارات لصالح حملته".

وقال قرعان: في فلسطين يمكن أن نستخدم هذه التقنية في حالة حراك شبابي، لأن كثيراً من الفلسطينيين حول العالم لم يعودوا مستعدين لتقديم أموال لصالح منظمة التحرير لأسباب واضحة، بينما قد يكونوا مستعدين لدعم تحركات شبابية، إذا شعروا بأن هناك شفافية، وشبابا لديهم رؤية وهم مستعدون لتنفيذ خطوات محددة.

وحدد الاستخدام الثامن والأخير في تعطيل أنظمة العدو أو خداعه، ما ساق عليه مثالاً ما كان يفعله شبان ناشطون في مصر خلال الثورة من الإعلان عن ٢٠ فعالية على موقع "فيسبوك" في يوم واحد بغية تشتيت انتباه وجهود أجهزة الأمن.

كما تحدث عن كيفية قيام ناشطين صرب بالدخول إلى المواقع الرسمية للمؤسسات الحاكمة على شبكة الإنترنت، ووضع بيانات، أو أن يسخروا من الرئيس، أو يبطلوا مفعول بعض الأجهزة الأمنية، عبر محو بيانات خاصة بها.

ولفت إلى أنه في ثورات مصر وتونس وسوريا، تمت الاستفادة بشكل لافت من التكنولوجيا الرقمية، ما دلل عليه بعدد من الأمثلة.

وقال في هذا الصدد: عندما زرنا مصر، لاحظنا أن الشباب يتابعون التطورات في البلد، ليس عبر قناة "الجزيرة" ولا غيرها من القنوات، بل عبر ما ينشره البعض في موقع يعرف باسم "تويتر"، حيث بإمكان أيٍّ كان أن يبعث رسالة نصية على رقم معين وتبث على الإنترنت خلال ثوان، وبالتالي، ومن خلال تحديد قائمة معينة، يقوم "تويتر" ببعث رسالة لهم على أجهزة هواتفهم الخلوية، وبذلك بالإمكان بعث رسالة إلى عدد كبير من الأشخاص.

كما دلل على ما ذهب إليه بقصة المواطن بوعزيزي، عندما قام شخص ما (طالب) بتصويره وهو يحرق نفسه في منطقة "سيدي بو زيد" في تونس، وإرسالها مع صور تظاهرات شارك فيها أقارب بوعزيزي وآخرون تظاهروا ضد النظام التونسي، إلى صديق له يعمل في مجال التكنولوجيا الرقمية، فقرر أن يبث الصور حيثما أمكن استناداً إلى إستراتيجية معينة عبر الإنترنت، ما أدى إلى إثارة حفيظة الناس، وصولاً إلى أحداث الثورة التونسية.

وروى قرعان قصة أطفال من محافظة درعا السورية، كانوا قد كتبوا شعارات ضد الرئيس السوري، فما كان من الأمن السوري إلا أن اعتقلهم، وما ارتبط بذلك من محاولة شيخ المنطقة إقناع أجهزة الأمن بالإفراج عن الأطفال، الأمر الذي قابلوه بالرفض، ما حدا بالشيخ إلى طرح هذه القضية في خطبة الجمعة، فضلاً عن زيارة أمهات هؤلاء الأطفال لهم في السجن.

وذكر أن أمهات الأطفال كن قد التقطن صوراً لأطفالهن تظهر آثار تعذيب وضرب على أجسادهم، وبالتالي تم نشر هذه الصور، وهو ما اقترن أيضاً بعد خطبة الشيخ باتخاذ الكثيرين في درعا قراراً بالتظاهر، الأمر الذي تم تصويره، ونشره أيضاً على شبكة الإنترنت، ما أثار حفيظة الكثيرين في سوريا بالذات ضد النظام في بلادهم.

وقال: لولا "يوتيوب" والهواتف الخلوية وغيرها من الوسائل، لم يكن للناس أن يعرفوا ماذا يحدث في سوريا.

نقاش الجلسة الرابعة

تركز جانب من تساؤلات الحضور وتعليقاتهم خلال نقاش الجلسة الرابعة على الحركات الإسلامية، حيث شكك البعض في صدقية هذه الحركات ودورها، بينما انبرى آخرون للدفاع عنها.

وفي المقابل، برزت تساؤلات حول دور الإعلام الجديد، ومدى إمكانية الاستفادة منه، وقدرته على توليد الثورات، حيث اعتبر البعض أن أدوات مثل "فيسبوك" وغيرها لا يمكن وحدها أن تحدث ثورة.

وفي هذا السياق، أشادت الصحافية فيليتسيا البرغوثي، بما تضمنته مداخلات المتحدثين الثلاثة الزبيدي والعزة وقرعان، قبل أن تقدم بعض الملاحظات حول ما طرحوه من أفكار.

وتناولت مسألة الإعلام الجديد، معتبرة أن المراهنة إلى حد كبير عليه لها محاذير ومخاطر، وبخاصة أن شركات كبرى مثل "ياهو" و"غوغل" و"هوت ميل" و"جي ميل"، مملوكة لجهات أميركية وأوروبية.

ونوهت إلى أن أسئلة عديدة تفرض نفسها من قبيل إمكانية إقدام جهات على استغلال التكنولوجيا من أجل ضرب الثورات العربية، ما دللت عليه بما قاله رئيس الوكالة الأسترالية في سوريا، حول وصول صورة تظهر شخصاً وهو يعنف بشدة، جرى نشرها على كثير من القنوات، قبل أن يتصل شخص من لبنان، ليبلغ رئيس الوكالة الأسترالية أن الصورة التقطت أساساً في العراق قبل ١٤ عاماً، وتولت وكالة "رويترز" توزيعها على مواقع مختلفة حينها، ثم تساءلت قائلة: ألا توجد مخاوف من تضليل الوعي وتشويه الحقائق بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية؟

من جانبه، حث المشارك سائد زهران مؤسسة مواطن على أن تخصص غالبية المداخلات المقدمة في مؤتمرها السنوي القادم، أو نصفها، لشبان فلسطينيين.

وقال: أعتقد أن الانتخابات التي جرت في الأراضي الفلسطينية العام ٢٠٠٦، هي التي شجعت القوى الإسلامية على قيادة الثورات.

وفيما يتعلق بالإعلام، أشار إلى الحاجة إلى إعلام صادق، يقوم بطرح شتى القضايا دون مواربة، معتبراً أن "الإعلام الجديد قد يكون اقترب إلى حد ما من حدود الصدق".

أما الكاتب أحمد القاسم، فتحدث عن القوى الإسلامية السياسية، مشيراً إلى أنها ضد أي تغيير مهما كان نوعه.

وقال: هذه القوى تسعى إلى نشر الدين الإسلامي، وإقامة الخلافة الإسلامية، بمعنى أنها تريد أن تعيدنا ١٤٠٠ عام إلى الوراء، وإن هذا في الحقيقة ضد التغيير.

وتابع: الهم الأساسي عند القوى الإسلامية هو هم اجتماعي وليس سياسياً، فهي معنية بتغيير اجتماعي معين منصب على المرأة بالذات، فهي ضد المرأة وخروجها من البيت، وهي مع كبت المرأة وتكميمها، ولذا يروجون لمقولات مثل أن المرأة ناقصة عقل ودين، وأن ثلثي أهل النار هم من النساء.

أما الناشط الشبابي نزار بنات، فانتقد الإعلام الفلسطيني، معتبراً أنه لا يقوم بدوره.

وتحدث عن "الإعلام السياسي"، لافتاً إلى أن العلمانيين لم يقدموا طرحاً مقنعاً للمجتمع، وأن من حق الإسلاميين أن يزاحموهم.

وتساءل عما إذا كان العلمانيون طبقوا فكرهم أكثر من الإسلاميين، مشيراً إلى أن الحركات الإسلامية لم تقفز على إنجازات أحد مع أن سلوكها يتصف بـ "الانتهازية" على الدوام، بعكس نظيرتها العلمانية التي قال إنها "تعاني من انفصام في الشخصية".

ودلل على ما ذهب إليه بالتجربة المصرية، قائلاً: الإخوان المسلمون متصالحون جداً مع أنفسهم فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية، أما الطرح العلماني فهو غير ناضج، ومختزل في سلوكيات أقرب إلى الاعتداء على ثقافة المجتمع.

واعتبر أن ما أنجح الثورات العربية هو غياب نموذج القائد الفرد، وبالتالي فإن هناك إجماعاً على المطلب، مضيفاً "في فلسطين لدينا فشل من ناحيتين، فكثير من الشباب يريد الاستعراض، ما يقترن بصراع على الميكروفون، وتداخل في الحسابات بطريقة تجعل من الصعب إخراج فعالية بريئة ومقنعة للمجتمع".

أما المشارك إبراهيم طمليه، فتساءل عن مدى قدرة الشباب المسلم في فلسطين على قيادة ثورة في البلد، لافتاً بالمقابل إلى أن هناك منظمات أهلية تعنى بالشباب تحرص على أن تكون المظلة التي تشمل الشباب.

وتساءل عما إذا كانت مثل هذه المنظمات قادرة على قيادة المرحلة المقبلة.

وذكر عضو المجلس التشريعي السابق برهان جرار، أن لا تعارض بين المواطنة والديمقراطية من جهة، والدين من جهة ثانية.

واعتبر أن مصر لم تكن منذ رحيل الزعيم المصري جمال عبد الناصر، الحليف الأقوى لفلسطين أو حركة "فتح"، ما دلل عليه بمحاصرة غزة، والضغوط التي مارسها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، على الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وبخصوص الحراك الشبابي الفلسطيني، قال: هل سيجلب الحراك الفلسطيني سلطة جديدة، أو وزراء جدداً، أو تفتح الحدود؟ لنكن واقعيين، إذ ليست هناك سلطة تمتلك قرارها، فنحن تحت الاحتلال، وأقل من حكم "لحد" في جنوب لبنان، وبالتالي فإن حراكنا يجب أن يكبر ويكون مثل بلعين ونعلين وغيرهما.

من جانبها، اعتبرت لمى حوراني أن هناك أموراً مشتركة بين الحركات الإسلامية، على الرغم من اختلاف ظروف كل بلد عربي عن غيره، قبل أن تتساءل عما إذا كان بإمكان حركة الإخوان المسلمين في مصر أن تكرر النموذج التركي في مصر.

كما تساءلت عما إذا كان لحركة الإخوان المسلمين قاعدة شعبية في سوريا، وإن كان بإمكانهم كسب ثقة الناس فيها.

وحول سوريا، رأت حوراني أن ما يدفع الناس إلى النزول إلى الشوارع ليس "فيسبوك"، أو غيره من أدوات الإعلام الجديد، بل ما تبثه قناة الجزيرة، إضافة إلى أن هناك شباناً ينشطون في الميدان.

وفيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، نوهت إلى أنه "على الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية قبل اندلاع الانتفاضة الأولى كانت جيدة، فإن ذلك لم يحلْ دون حدوث الانتفاضة"، متسائلة عن حالة التناقض الحالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، "فعلى الرغم من أن وضعه سيئ، فإنه غير قادر على التحرك بشكل جمعي".

واعتبرت أن "الحراك الشبابي الفلسطيني كان بمثابة تقليد غير مدروس لتحركات الشباب في العالم العربي، وطرح شعارات غير مفهومة، ولجأ إلى آليات غريبة بعض الشيء منذ بداياته مثل الإضراب عن الطعام، عوضاً عن اعتماد مبدأ التدرج في الفعاليات الاحتجاجية".

بدوره، أكد الباحث وليد الهودلي أنه مع اللقاء الفاعل دوماً بين كافة القوى الفاعلة في الساحة العربية، وبخاصة الفلسطينية، لافتاً بالمقابل إلى أن كثيراً من الكتابات تشير إلى أن هناك حالة تكامل بين المواطنة والفكر الإسلامي.

وقال الهودلي: الفكر الإسلامي المعاصر متطور جداً، وليس كما كان في العشرينيات من القرن الماضي، وبالتالي لماذا نحاكم فكر اليوم بما تم التصريح به في العشرينيات، أو كتب في الثلاثينيات؟ لذا لنبحث عن الأمور المشتركة.

واعتبر المشارك عوني فارس أن حركة الإخوان المسلمين تجاوزت منذ سنوات شعار "الإسلام هو الحل"، سواء كلياً أو جزئياً، أكان على مستوى التنظير أم الممارسة، وعمدت إلى "أنسنة" برامجها السياسية وخطابها.

وقال: إن الخطاب الإسلامي المعاصر قريب من الديمقراطية، وعلى الرغم من أن هناك ملاحظات عليه، فإنه يسير باتجاه إيجابي.

وأضاف: خطوة الإخوان المسلمين في مصر، بالإعلان عن تشكيل حزب سياسي، والتصريح بالتداول السلمي للسلطة بشكل عملي، علينا أن نقدرها.

وتابع: هناك انبهار عربي بالنموذج التركي، مع العلم أنه ناجح في تركيا، وبالتالي أدعو إلى تناول هذا النموذج بعقلانية.

وفي المقابل، قال الزبيدي في تعقيبه على الأسئلة والمداخلات من الحضور: إن هناك مستويين للجدل أو النقاش، إما المستوى المنبثق من المنطق والتاريخ والواقع، وأما المنبثق من رومانسية الأفكار، إذا كان الجدل من الواقع فلا نحتاج إلى جهد مضنٍ كي نكتشف أن التناقض وعدم التطابق، أمر ملازم لكل شيء في حياتنا.

وتابع: حتى النزعات والمدارس العلمانية والديمقراطية في العالم الغربي، غير محصنة من تناقضات حادة جداً، فمثلاً هناك مشكلة بين الفرد والجماعة، والأغلبية والأقلية، والحرية والمساواة، لذا يصعب على أحد أن يقنعني أن العقيدة جاءت بهذا الحل الأبدي للإشكاليات.

وذكر أن الثورة جاءت كفعل مفاجئ للجميع، بما في ذلك للحسابات الأيديولوجية والنظرية السابقة للجميع.

وقال الزبيدي: المواطنة والديمقراطية لهما علاقة بالحيز العام، بينما قضية الدين أمر خاص، وتبرز الإشكالية في كثير من الأحيان إذا أردنا أن نستنبط مرجعية من الحيز الخاص ونقحمها في الفضاء العام، فستكون لدينا مشكلة على صعيد التأويل والمصدر.

وأضاف: أعتقد أنه على مستوى ما من المستويات، من الممكن أن يقترب الإخوان المسلمون في مصر من النموذج التركي، وربما يكون ذلك ضرورياً.

وأردف: إن تركيا بلد عظيم، وله تقاطعات واسعة مع العرب، لكن التحدي في ملعب الإسلاميين، إذ إلى أي درجة لديهم استعداد للانفتاح، والإبداع بالتفكير لمعالجة قضايا معاصرة، والخروج عن المألوف التقليدي؟

وبخصوص الحركات الإسلامية في سوريا، ذكر أن "الأحزاب المعارضة في سوريا بشكل عام، تعاني من مأزق، باعتبار أنها لم تكن قوى محلية، بل قوى تعكس أجندات لها مضامين خارجية أكثر من كونها تتعاطى فعلاً مع الحالة السورية".

أما العزة، فأشار فيما يتعلق بالشباب المسلم، إلى أنه لا يعرف إن كان يمثل حركة اجتماعية، أو شباناً تابعين للتيار الإسلامي، موضحاً أنه لم يقرأ أدبيات جديدة تخالف أو تقترب من الإطار العام الذي طرحته الحركات الإسلامية في فلسطين.

وأضاف: لم أقرأ أفكاراً أو أدبيات جديدة تطرح باسم شباب الجيل الإسلامي، وليست لدي مشكلة في كلمة مسلم، وأن يقود المجتمع، لكن المهم بالنسبة لي هو البرنامج الذي سيقود استناداً إليه، فإذا كان هناك مشروع نحن نتفق عليه، فليكن ولكن ليس بالإكراه.

وقال: تم توصيف مصر قبل الثورة والتعامل معها من قبل "حماس" على أنها حليف للسلطة و"فتح"، وكانت هناك علاقة عضوية بنيوية ما بين النظام المصري أيام مبارك والسلطة الفلسطينية، شملت السياسات والإستراتيجيات، بمعنى أنه ربما لم يحدث أن تم اتخاذ قرار سياسي من قبل السلطة دون التشاور مع مصر.

وتابع: كان هناك توافق على جزء كبير من السياسات واتصال مباشر مع القيادة المصرية، في كل لحظة كانت فيها فرصة لاتخاذ قرار سياسي جديد، أو متعلق بسياسات داخلية.

وحول الارتباط بين الوضع الاقتصادي والانتفاضة الأولى، ذكر العزة أنه لا يستطيع الإدعاء بأن الوضع الاقتصادي كان في العام ١٩٨٦ أفضل منه الآن، أو العكس، مضيفاً "لا أستطيع الإدعاء أنه كان هناك رابط بين الوضع الاقتصادي والانتفاضة".

أما قرعان، فأكد أنه لا يمكن المراهنة على التكنولوجيا الرقمية وحدها وأدواتها مثل "فيسبوك"، مضيفاً "لكن وجود مخاطر لا يعني أنه ليس علينا أن لا نستخدم فيسبوك".

وقال: الأمر الجيد في التكنولوجيا الرقمية أن المعلومات كافة موجودة، فبالإمكان أن يجد المرء كذبة أو حقيقة على الإنترنت، لكن على الأقل هناك مجال للبحث، لكن المشكلة في الأدوات الأخرى مثل قناة الجزيرة لأنها تمنح المشاهد المعلومات التي ترتئيها، وبالتالي لا مجال للبحث عن المعلومات.

وأقر بأن هناك إشكالية تتعلق بالمنظمات الأهلية الشبابية، مشيراً إلى أن "المنظمات الأهلية بشكل عام لن تحرر فلسطين، وأن جانباً كبيراً منها يمكن اعتباره عائقاً أمام مسار الحرية".

واستدرك: أي عمل على الأرض، يجب أن يكون ميدانياً، وخارجاً من القاعدة الشعبية، وأن تكون كافة موارده قادمة من هذه القاعدة.

وفيما يتعلق بالحراك الشبابي الفلسطيني في الخامس عشر من آذار الماضي، أقر قرعان بأنه "كانت هناك أخطاء، وسلبيات أكثر من الإيجابيات، إذ كان هناك تسرع، ولم يكن هناك فكر إستراتيجي، وجرت محاولة لتقليد ما حصل في مصر وتونس".

وأضاف: لا أحد يختلف على أنه وقعت أخطاء، وأنه لم يحقق النجاح المطلوب، لكن علينا التفكير في كيفية إنجاح الحراك المقبل.

وتابع: التحدي أمامنا جميعاً يتمثل في كيفية التعلم من الأخطاء التي وقعت، من أجل التمكن من تحقيق الأهداف الفلسطينية في نيل الحرية، والعدالة لكل الفلسطينيين في العالم.

لقطات من المؤتمر

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

واقع التمييز في سوق العمل الفلسطينية من منظور النوع الاجتماعي نحو مستقبل يضمن المساواة بين الجنسين

إعداد: صالح الكفري و خديجة حسين

هناك أسباب متعددة، منها أسباب اجتماعية أو حتى خيارات فردية، لعدم دخول سوق العمل لدى بعض الخريجات، ولكن لا يعقل أن تكون الخيارات الفردية أو بعض القيم الاجتماعية هي العوامل التي تفسر تدني هذه النسب وحدها. ذلك أن المرأة الفلسطينية سعت الى العمل خارج المنزل وخارج الحقل منذ عقود، وهذا المسعى مازال مستمراً ومتزايداً حتى اليوم نظراً للحاجات والضغوط الاقتصادية المتعاظمة.

يسلط هذا الكتاب الضوء على مكامن التمييز ضد المرأة الفلسطينية في سوق العمل لوضعها بيد المعنيين وأصحاب القرار لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات قد تعطي المرأة الفلسطينية فرصتها العادلة في سوق العمل.

نحو قانون ضمان اجتماعي لفلسطين

تأتي متابعة مؤسسة «مواطن» لموضوع الضمان الاجتماعي من منطلقين أساسيين: الأول، يتعلق بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها اليوم، وكما هي مضمنة في المواثيق الدولية. والثاني، أن أي نظام سياسي يسعى إلى أن يكون ديمقراطياً لن يستقر دون وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية، وأن غيابها سيعزّز النزعة السلطوية في الحكم، والاعتماد على القمع المباشر أحياناً، بوجود تفاوت كبير بين الطبقات الناجم عن عدم إيفاء الحاجات الأساسية للمواطنين.

توجد أخطاء كثيرة شائعة حول الضمان الاجتماعي نشير منها إلى خطأين: الأول أن فلسطين ليست «السويد»، والضمانات الاجتماعية هي للدول الثرية، أو هكذا يقال. الخطأ الثاني أن فلسطين بلد فقير لا مقدرة مالية له على برنامج كهذا. الموضوع هنا يتعلق بأولويات موازنة الحكومة وكيفية توزيعها وما هي المبادئ والقيم المفترضة ضمناً في توزيع الموازنة. إن وجود نظام مدروس وكفء ومخطط له بشكل جيد للضمان الاجتماعي، حاجة مجتمعية ومطلب حقوقي وأخلاقي. ويحدونا الأمل أن تثمر جهود العديد من مؤسسات وأطر تمثيلية ونقابات متنوعة، إضافة إلى دعم الأحزاب السياسية والحكومة لهذا المشروع. وتنتهي بإقرار قانون جديد يجري تطبيقه على مراحل في الأمد القريب.

سلسلة التجربة الفلسطينية شفيق الحوت

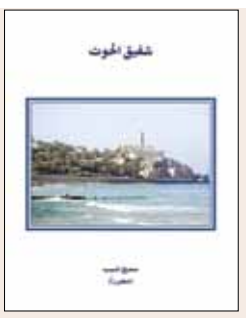

محرر الكتاب: سميح شبيب

تكريماً لروح الفقيد شفيق الحوت، ولدوره السياسي والكفاحي، جاء إصدارهذا الكتاب، وبمشاركة سياسيين وكتاب وباحثين، منهم من عاصر الفقيد وكان شريكاً في بعض المحطات السياسية المشتركة، ومنهم من قرأ وبحث في كتبه السياسية وهي متنوعة وغنية.

شارك في إعداد فصول هذا الكتاب، كل من: أوس داوود يعقوب، أحمد مجدلاني، عبد الرحمن الحاج إبراهيم، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم)أبو ليلى(، ماجد كيالي، نبيل عمرو. ما نرجوه هو أن تشكل هذه الفصول السبعة إضاءات على حياة الفقيد ودوره السياسي والكفاحي عموماً، ليس في سياق التكريم فحسب، بل إغناء للمعرفة التي راكمها الفقيد، ونذر حياته من أجلها، بدءاً من النكبة العام ١٩٤٨ وفقدان الوطن، مروراً بالمراحل السياسية كافة؛ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤ التي كان عضواً في لجنتها التنفيذية الأولى، أحداث أيلول في الأردن العام ١٩٧٠ ، الحرب الأهلية في لبنان، النقاط العشرة، الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية العام ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، الانقسام الفلسطيني العام ١٩٨٣ ، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي العام ملامح رجل مؤسس قدير كان موضع إجماع الفلسطينيين على الرغم من اختلافاتهم.

سلسلة التجربة الفلسطينية المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز

صدر حديثاً

مازن قمصية

يعرض هذا الكتاب تلخيصاً وتحليلاً للمقاومة الشعبية في فلسطين عبر مئة وثلاثين عاماً. إن فشل المفاوضات السياسية في ظل عدم توازن القوى زاد من أهمية هذا الموضوع، وبات واضحاً أن الاطلاع على النجاحات والاخفاقات والفرص الضائعة والتحديات، يسمح لنا برسم تصور أفضل للمستقبل. أكثر من ثلثي الفلسطينيين في العالم لاجئون او نازحون، ولم تأت هذه النتيجة-شأنها شأن جميع حالات أخرى مماثلة في التاريخ كجنوب إفريقيا مثلا-دون مقاومة لعنف الاستعمار، هناك عدد هائل من الاصدارات التي كتبت حول الصراع الصهيوني-الفلسطيني، والتي تغطي قضايا عديدة، منها الارهاب، وحقوق الانسان، والمعتقدات الدينية، والأرض، والسلطة. لكن لا توجد إصدارات حول المقاومة الشعبية عدا عناوين محددة وغير كافية للحاجة. قمت بمراجعة أكثر من ٨٠٠ من المصادر الرئيسية، ووضعت اكثر من ٣٠٠ منها في النسخة النهائية، وتشمل المراجع والصحف والمقابلات والأخبار الصحافية والمقالات والكتب. يمكننا ان نتعلم من أية انتكاسة أو نجاح للجهود الشعبية في فلسطين في كل مراحل الصراع، مع التحليل الموثق لها لرسم مسار أكثر استنارة لمستقبل يسوده السلام والعدالة، ففي التاريخ عبرة لمن اعتبر.

الإعلام الفلسطيني والانقسام

مرارة التجربة وإمكانيات التحسين

تحرير: خالد الحروب و جمان قنيص

إلى أي مدى يحتوي الإعلام الفلسطيني على خطابات التخوين والتفكير؟ وكيف يمكن تحرير الإعلام الفلسطيني من هذا النوع من الخطابات و تجنب ما يمكن أن ينتج عنها؟

كيف يمكن للإعلام الحزبي أن يعبر عن حزبيته وبرامجه السياسية المختلفة وينتقد "الآخر الوطني" لكن في حدود المهنية والمسؤولية والصدقيّة؟ وماذا عن الموضوعية والمهنية اللتين كانتا أولى الضحايا في خضم التطاحن السياسي في الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني؟

يحاول الكتاب تقديم إجابات عن تلك الأسئلة بالاعتماد على قراءات تفصيلية وحالاتيّة لأداء الإعلام الفلسطيني خلال مرحلة الانقسام.

قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية

جورج جقمان

تسعى المقالات المتضمنة في هذا الكتاب إلى رصد جوانب محددة من التحول السياسي في فلسطين خلال فترة الانتفاضة الثانية، قبل وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات. ويغلب عليها المنحى التحليلي إضافة إلى مسعى لاستشراف آفاق المستقبل سواء أكان الأمر يتعلق بالمآل السياسي «للقضية»، أم الفاعلين السياسيين من أحزاب وفصائل وحركات أو قوى مجتمعية فاعلة. ويحتوي القسم الأخير من الكتاب بعض المقالات التي تعالج موضوعات فكرية أوسع، ولكنها أيضاً تلقي بعض الضوء والأسئلة على حاضر ومستقبل الحركات السياسية الإسلامية في فلسطين وفي المجتمع العربي، بما في ذلك ما سمي «باليسار الإسلامي» واليسار غير الإسلامي. وهذه قضايا موضع نقاش مستمر من قبل كتّاب عرب وغير عرب اليوم.

سلسلة التجربة الفلسطينية أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج

محرر الكتاب: سميح شبيب

شكل الدكتور أنيس الصايغ حالة جميلة في الثقافة الفلسطينية. فقد أحب عمله، واستبد به حبه لمركز الأبحاث. كان يسكن في منزل متواضع لا يبعد كثيراً عن المركز. وقد اعتاد الوصول إلى مكتبه قبلنا جميعاً سيراً على الأقدام دون سيارة أو حراسة. يصل في الساعة الثامنة إلا خمس دقائق، ويغادر في الساعة الثانية وخمس دقائق، بعد أن نكون جميعاً قد غادرنا المركز، ليلتحق بزوجته السيدة هيلدا، وهي زميلتنا في العمل، سيراً على الأقدام ودون حراسة.

دراسات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

يَسُرُّ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أن تقوم بنشر مجموعة من المقالات والدراسات للأستاذ الدكتور شريف كناعنة، أستاذ علم الاجتماع وعلم الإنسان في جامعة بيرزيت، التي تعطي فكرة عن بعض أعماله ودراساته المتعلقة بفلسطين.

وهي لا تشكل جُل ما نشره الدكتور كناعنة، بالعربية اضافة الى الانجليزية ولكنها تشكل عيّنة عن توجه أبحاثه والجوانب التي سعت إلى معالجتها. وكل من يعرف إنتاج الدكتور كناعنة، يعرف أنه ريادي في هذا الحقل، وأن إنتاجه من دراسات وأبحاث ومقالات متنوعة أغنت حقل الدراسات الأنثروبولوجية، بمعناها الأعم، أي تداخلها مع علم النفس وعلم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية عامة.

ولكون هذه الدراسات والأبحاث والمقالات نشرت في مجلات متعددة ومتنوعة ليست جميعها في متناول القارئ، فإن وجودها في كتاب واحد يسعف لأغراض عملية الإطلاع عليها والإفادة منها، للدارسين والباحثين والطلبة في الجامعات، ولغرض الجمهور العام أيضاً.

ولكن هذا العمل يشكل أيضاً شهادة عرفان وتقدير لأبرز علماء فلسطين في هذا الحقل، ويشكل عينة محدودة من جهد متواصل عبر ما يزيد على أربعة عقود من الزمن.

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

لم يحظَ مصطلح الدبلوماسية العامة (Public Diplomacy) بحقه من الدراسة والتحليل الدبلوماسية العامة في الأدبيات الفلسطينية، علماً بأنه قد يعد أحد مفاتيح الحل للقضية على المديين المتوسط والبعيد. وهذه الدراسة تحاول التركيز على هذا المفهوم الحديث نسبياً، وأهميته في نقل الرواية الفلسطينية لشعوب العالم، وذلك من خلال التأطير النظري للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبيان مكامن الثغرات فيها، ومحاولة البحث عن حلول لتفعيلها، حتى تؤتي أكلها بالشكل المناسب.

وقد حصرت الباحثة إطار الدراسة الزمني بفترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية؛ نظراً للظروف المتلاحقة والمتتابعة التي فجّرت قصة الصراع في المنطقة من جديد، وأعادت القضية إلى الواجهة في سائر دول العالم، من خلال المتابعة الإعلامية الحثيثة، ودور مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات الأهلية. كما أنها في هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على دور الإسلاميين في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال تجربة الحركة الإسلامية الفلسطينية في الحكم، وهي فترة قصيرة جداً نسبياً، إلا أنها غنية بالأحداث الجديرة بالدراسة.

العَتَبَة في فتح الإبستيم

إسماعيل ناشف

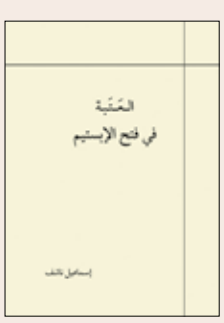

هذا الكتاب كيف يبدو العالم إذا نظرنا إليه من فلسطين؟

هذا هو السؤال الذي أطلق هذه الرحلة في البحث والاستكشاف عن أبنية إنتاج المعرفة الحداثيّة، ومن ثَمّ عن المعرفة بشكل عام. فممّا لا شكّ فيه أنّ الذات، في بحثها عن مستقرّ لها، لا تجد إلاّ رحلاتها كمرتكَز ترى منه هذا العالم، وذلك لتصوغه بمقدار، وليصوغها بمقادير أخرى؛ إذ ما فتئت الذات الفلسطينيّة تصطدم بجدار يردّها مرّة تلو الأخرى إلى سكون شبه أوّليّ، يمنع عنها رحلتها في الاستكشاف، يحيل تحقّقها إلى مستحيل أبيض، لا لون.

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ -(٩٧٢) فاكس:-٢٩٦٠٢٨٥ ٢ -(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org